

**مصرف السلام - البحرين ش.م.ب.
البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2020**

الصفحة	المحتويات
6 - 1	تقرير مدققي الحسابات إلى المساهمين
	البيانات المالية الموحدة
7	بيان المركز المالي الموحد
8	بيان الدخل الموحد
9	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
10	بيان التدفقات النقدية الموحد
82 - 11	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
3 - 1	معلومات إضافية غير مدققة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين مصرف السلام - البحرين ش.م.ب. المنامة - مملكة البحرين

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لمصرف السلام - البحرين ش.م.ب. ("المصرف") والشركات التابعة لها ("المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2020، والبيانات الموحدة للدخل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2020، ونتائج أعمالها الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي.

وبرأينا، فإن المجموعة قد التزمت بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسؤولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي لمحاسبى ومدققي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه المتطلبات وللمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملئمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نبيدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين - مصرف السلام - البحرين ش.م.ب (بتبع)

مخصص انخفاض القيمة على موجودات التمويل وموجودات الإجراءات التمويلية
(راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم 2.5 (د)، استخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم 2.4، وإدارة مخاطر الائتمان في إيضاح رقم 33.2)

الوصف	كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق
<p>تم التركيز على هذا الأمر للأسباب التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • أهمية الموجودات المالية والموجودات المشتركة لغرض التأجير والتي تمثل 57% من مجموع الموجودات؛ • انخفاض قيمة موجودات التمويل وموجودات الإجراءات التمويلية يتضمن: <p>تقديرات وأحكام تقديرية معقدة لكل من التوقيت و احتساب انخفاض القيمة بما في ذلك قابلية تحيز الإدارة،</p> <p>استخدام النماذج والمنهجيات الإحصائية لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. تمارس المجموعة أحكام تقديرية مهمة وتضع عددًا من الافتراضات في تطوير نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها والتي يتم تحديدها كوظيفة لتقييم احتمالية حدوث التعثر في السداد ("PD") ، والخسارة في حالة التعثر في السداد ("LGD") ، وقيمة التعرض للتعثر في السداد ("EAD") المرتبطة بالموجودات المالية ؛</p> <p>متطلبات الإفصاح المعقدة المتعلقة بجودة الائتمان للمحفظة بما في ذلك شرح الأحكام التقديرية الرئيسية والمدخلات الجوهرية المستخدمة في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة.</p>	<p>تشمل إجراءاتنا، من بين أمور أخرى، ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة بناءً على متطلبات معايير المحاسبة المعمول بها، وفهمنا لأعمال وممارسات القطاع؛ • تأكيد فهمنا لعمليات الإدارة والأنظمة والضوابط المتبعة، بما في ذلك الضوابط على تطوير نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. <p>اختبار أنظمة الرقابة</p> <p>لقد قمنا باختبارات تعقب الإجراءات للتعرف على الأنظمة والتطبيقات ونظم الرقابة الرئيسية المستخدمة في إجراءات احتساب خسائر ائتمان المتوقعة. لقد قمنا باختبار ضوابط تقنية المعلومات والتطبيقات العامة ذات العلاقة على الرقابة الرئيسية، المستخدمة في عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأخذ في الاعتبار الاضطرابات الاقتصادية الناتجة من جائحة كورونا (كوفيد-19).</p> <p>تشمل الجوانب الرئيسية لاختبار الرقابة على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • إجراء تقييم مفصل لمخاطر الائتمان لعينات من عقود التمويل الغير متعثرة السداد ومتعثرة السداد لاختبار الضوابط على تصنيف الائتمان وعملية المراقبة عليها؛ • فحص تصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الرئيسية المعنية بإكمال ودقة المدخلات والفرصيات الرئيسية في نموذج انخفاض القيمة؛ • اختبار الضوابط على نقل المعلومات بين مصادر الأنظمة الرئيسية ونماذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة؛ • اختبار الضوابط على عملية صوغ النموذج بما فيها مع الحوكمة على مراقبة النموذج والتحقق من الصحة والاعتماد؛ • اختبار الضوابط الرئيسية المتعلقة باختيار وتنفيذ المتغيرات الاقتصادية الجوهرية؛ • اختبار ضوابط الحوكمة وتقييم مخرجات النموذج والتفويض ومراجعة تعديلات النموذج اللاحقة وتعديلات الإدارة بما في ذلك اختبار السيناريوهات الاقتصادية وأوزان الاحتمالات المطبقة عليها.

الوصف

كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق

الاختبارات التفصيلية

تشمل الجوانب الرئيسية للأمر التي تم فحصها:

- اختبار عينة من المدخلات الرئيسية مثل تصنيف العميل، والتعرض عند التعثر، وحصر التعثر، وقيم الضمانات والفرضيات التي تؤثر على حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة لتقييم معقولة التوقعات الاقتصادية، والأوزان، وفرضيات احتمالية التعثر عن السداد المستخدمة؛
- إعادة أداء الجوانب الرئيسية للزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية للمجموعة، واختيار عينات من الأدوات المالية لتحديد ما إذا كان قد تم تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية بشكل مناسب؛
- واختيار عينة من تعديلات ما بعد النموذج بغرض تقييم مدى معقولة التعديلات من خلال اختبار الفرضيات الرئيسية، وفحص منهجية الاحتساب وتتبع عينة من البيانات المستخدمة إلى مصدر المعلومات.

الاستعانة بالمختصين

بالنسبة للمحافظ ذات الصلة التي تم فحصها، قمنا بإشراك أخصائي كي بي أم جي لمساعدتنا في تقييم ضوابط نظام تكنولوجيا المعلومات ومناقشة افتراضات الإدارة الرئيسية المستخدمة في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

تشمل الجوانب الرئيسية لمشاركتهم فيما يلي:

- لقد قمنا بإشراك أخصائي تكنولوجيا المعلومات لدينا لاختبار الضوابط على أنظمة تكنولوجيا المعلومات، وتسجيل البيانات في أنظمة المصدر ونقل البيانات بين أنظمة المصدر ونماذج احتساب انخفاض في القيمة.
- لقد قمنا بإشراك أخصائيي مخاطر الائتمان الخاصين بنا لمساعدتنا في:
 - ◀ تقييم ملائمة منهجيات المجموعة لاحتساب انخفاض قيمة الموجودات (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛
 - ◀ إعادة احتساب بعض مكونات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛
 - ◀ تقييم ملائمة منهجية المجموعة لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة وأوزان الاحتمالات المطبقة عليها؛
 - ◀ تقييم المعقولة الشاملة للتوقعات الاقتصادية للإدارة عن طريق مقارنتها ببيانات السوق الخارجية، والتي تعكس جودة الائتمان الأساسية واتجاهات الاقتصاد الكلي بما في ذلك تأثير جائحة كورونا (كوفيد 19).

الإفصاحات

قمنا بتقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق باستخدام التقديرات الهامة والأحكام والجودة الائتمانية لموجودات التمويلات و موجودات الأيجارات التمويلية بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين - مصرف السلام - البحرين ش.م.ب (بتبع)

تقييم الاستثمارات في أوراق مالية غير مدرجة
راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم 2.5 (ي) و استخدام التقديرات و الأحكام في إيضاح رقم 2.4 و إيضاح رقم 43.

الوصف	كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق
تشمل الاستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة استثمارات في حقوق الملكية غير مدرجة محتسبة بالقيمة العادلة.	تشمل إجراءات تدقيقنا ما يلي:
تم اعتبار هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية التي تم التركيز عليها بسبب ان استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة (المستوى 3 من الأدوات المالية) المحتفظ بها بالقيمة العادلة يتطلب تطبيق تقنيات التقييم والتي غالباً ما تنطوي على ممارسة اجتهادات جوهرية من قبل المجموعة، واستخدام مُدخلات جوهرية غير قابلة للرصد.	<ul style="list-style-type: none"> ● مقارنة مدخلات المعلومات المالية الرئيسية مع المصادر الخارجية والمعلومات المالية الإدارية للشركة المستثمر فيها، حسب الاقتضاء؛ ● مقارنة القيمة الدفترية لكل استثمار بالقيمة الواردة في تقرير التقييم؛ ● تقييم مؤهلات وخبرات خبراء التقييم المستقلين المعينين من خلال قراءة شروط التعيين لتحديد إذا ما كانت هناك أية أمور قد أثرت على موضوعيتهم أو حدث من نطاق عملهم. ● لقد قمنا بإشراك اخصائيي تقييم الخاصين بنا تم القيام بالتالي: <ul style="list-style-type: none"> ◀ تقييم ملائمة منهجية التقييم المستخدمة من خلال المقارنة مع ممارسة القطاع المرصودة؛ ◀ تقييم معقولة المدخلات والفرضيات الرئيسية المستخدمة بالرجوع للأمور المشمولة في الأداء التاريخي، ومعلومات السوق والنظرات المستقبلية؛ ● تقييم كفاية إفصاحات المجموعة المتعلقة بتقييم الاستثمارات في حقوق الملكية غير مدرجة بالرجوع للمعايير المحاسبية ذات العلاقة.

تقييم الاستثمارات العقارية
راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم 2.5 (م) و استخدام التقديرات و الأحكام في إيضاح رقم 2.4 و إيضاح رقم 12.

الوصف	كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق
تم اعتبار هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية التي ركزنا عليها للأسباب التالية:	تشمل إجراءات تدقيقنا ما يلي:
<ul style="list-style-type: none"> ● حالة عدم التيقن الساندة في سوق العقارات؛ ● تطبيق تقنيات التقييم التي غالباً ما تنطوي على ممارسة الاجتهادات الجوهرية، والفرضيات والتقديرات. 	<ul style="list-style-type: none"> ● لقد قمنا بإشراك اخصائيي تقييم العقارات الخاصين بنا للاستعانة بمعرفتهم بالقطاع والمعلومات التاريخية المتوفرة في الآتي: <ul style="list-style-type: none"> ◀ تقييم ملائمة منهجية التقييم المستخدمة من قبل مقيم العقارات المستقل الذي عينته المجموعة؛ ◀ مناقشة أسباب اختيار المُدخلات والفرضيات المستخدمة في التقييم؛ ● تقييم مؤهلات وخبرات خبراء التقييم المستقلين المعينين من خلال قراءة شروط التعيين لتحديد إذا ما كانت هناك أية أمور قد أثرت على موضوعيتهم أو حدث من نطاق عملهم. ● بمشاركة اخصائيي التقييم الخاصين بنا ، قمنا بتقييم مدى ملاءمة منهجية التقييم المستخدمة من قبل المجموعة وخبرائها المعينين عند الاقتضاء والمقارنة مع ممارسات القطاع المرصودة؛ ● تقييم كفاية إفصاحات المجموعة المتعلقة بتقييم الاستثمارات العقارية بالرجوع للمعايير المحاسبية ذات العلاقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين - مصرف السلام - البحرين ش.م.ب (بتبج)

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسنول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والتي تمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع أن نتاح لنا الأقسام المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا في البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة.

وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسنول عن إلتزام المجموعة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

كما إن مجلس الإدارة مسنول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسنولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن نتجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين - مصرف السلام - البحرين ش.م.ب (بتبع)

- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع المصرف للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسنونون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال تدقيق المجموعة، ومسنونون حصراً فيما يخص رأينا هذا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت أثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطعمه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي قد يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للتخلص من مخاطرها، أو الوقاية منها.

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة المحققة عن ذلك الإبلاغ.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية والمجلد رقم (2) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

(أ) إن المصرف يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وإن البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

(ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

(ج) أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم (64) لسنة 2006 (وتعديلاته) أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم (2) والفقرات النافذة من المجلد رقم (6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي؛

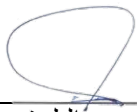
(د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإفصاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

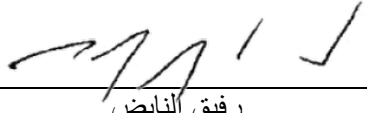
الشريك المسنون عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو ماهيش بالاسوبرامانيان.

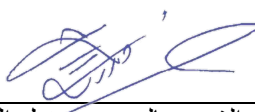
كي بي إم جي

كي بي إم جي فخرو
رقم قيد الشريك 137
10 فبراير 2021

2019 (معدلة)	2020		
ألف	ألف	إيضاح	
دينار بحريني	دينار بحريني		
			الموجودات
219,456	288,266	4	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
345,305	393,108	5	صكوك سيادية
114,803	37,965	6	إيداعات لدى مؤسسات مالية
22,162	16,395	7	صكوك الشركات
685,756	814,449	8	موجودات التمويلات
389,742	469,363	9	موجودات الإيجارات التمويلية
108,991	98,034	11	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
72,774	67,586	12	عقارات استثمارية
2,943	2,943	13	عقارات للتطوير
10,640	12,036	14	استثمار في شركات زميلة
44,260	35,237	15	موجودات أخرى
25,971	25,971	16	الشهرة
2,042,803	2,261,353		مجموع الموجودات
			المطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار، وحقوق ملكية المساهمين، وحصّة غير مسيطرة
			المطلوبات
211,459	116,883	6	إيداعات من مؤسسات مالية
289,456	363,970		حسابات جارية للعملاء
145,590	221,671	17	تمويل مرابحة لأجل
41,481	52,282	18	مطلوبات أخرى
687,986	754,806		مجموع المطلوبات
			حقوق حاملي حسابات الاستثمار
210,887	264,784	19	عقود وكالة من مؤسسات مالية
823,856	960,596	19	عقود وكالة ومضاربة من العملاء
1,034,743	1,225,380		مجموع حقوق حاملي حسابات الاستثمار
			حقوق ملكية المساهمين
221,586	230,450	20	رأس المال
(6,758)	(7,530)	20	أسهم الخزينة
104,547	57,846		احتياطات
319,375	280,766		مجموع حقوق ملكية المساهمين
699	401		حصّة غير مسيطرة
320,074	281,167		مجموع حقوق الملكية
2,042,803	2,261,353		مجموع المطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار، وحقوق ملكية المساهمين وحصّة غير مسيطرة


مطر محمد البلوشي
نائب رئيس مجلس الإدارة


رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة


سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

2019 (معدلة) ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني	ايضاح	
59,712	74,863	23	الدخل التشغيلي
17,066	19,481		دخل التمويل
2,633	(8,964)	24	دخل من الصكوك
(1,442)	(1,825)	25	(خسارة) / دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
7,639	7,406	26	خسارة من العقارات
1,209	1,953	14	الرسوم والعمولات، صافي
4,889	3,665	27	حصة الربح من شركات زميلة
91,706	96,579		إيرادات أخرى
			مجموع الدخل التشغيلي
(4,171)	(4,265)		مصروفات التمويل على إيداعات من المؤسسات المالية
(5,583)	(5,559)		مصروفات التمويل على تمويل مرابحة لأجل
(50,271)	(60,186)		العائد على حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل
1,002	925		حصة المجموعة كمضارب والوكالة
20,844	29,926		حصة المجموعة كمضارب
(28,425)	(29,335)	19	رسوم وكالة للمجموعة
53,527	57,420		حصة حاملي حسابات الاستثمار من الأرباح
			صافي الدخل التشغيلي
15,394	14,759	28.1	المصروفات التشغيلية
2,269	2,293		تكاليف الموظفين
1,599	1,882		تكلفة المباني
10,525	11,091	28.2	استهلاك
29,787	30,025		مصروفات تشغيلية أخرى
23,740	27,395		مجموع المصروفات التشغيلية
(2,531)	(17,136)	10	الربح قبل مخصصات انخفاض قيمة الموجودات
(79)	(1,141)	10.1	صافي مخصص انخفاض القيمة للتمويلات
21,130	9,118		مخصص انخفاض القيمة على الاستثمارات و أخرى
			صافي ربح السنة
21,093	9,142		العائد إلى:
37	(24)		- مساهمي المصرف
21,130	9,118		- حصة غير مسيطرة
9.7	4.3	22	العائد على السهم الأساسي والمخفض (فلس)

مطر محمد البلوشي
نائب رئيس مجلس الإدارة

رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

مصرف السلام - البحرين ش.م.ب.
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

المبالغ بالآلاف الدنانير البحرينية

المنسوب إلى مساهمي البنك												
الاحتياطيات												
رأس المال	أسهم الخزينة	احتياطي علاوة إصدار أسهم	احتياطي قانوني	خسائر متراكمة أرباح مستبقاة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي القيمة العادلة للعقارات	احتياطي تحويل عملات أجنبية	مجموع الاحتياطيات	مجموع حقوق ملكية المساهمين	حصة غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية	
221,586	(6,758)	12,209	21,107	42,608	8,257	23,589	(3,223)	104,547	319,375	699	320,074	الرصيد كما في 1 يناير 2020
-	-	-	-	9,142	-	-	-	9,142	9,142	(24)	9,118	صافي ربح السنة
-	-	-	-	-	-	(241)	-	(241)	(241)	-	(241)	صافي التغير في القيمة العادلة
-	-	-	-	-	1,587	-	-	1,587	1,587	-	1,587	الحركة في القيمة العادلة للصفوك
-	-	-	-	-	-	-	(561)	(561)	(561)	-	(561)	إعادة تحويل عملات أجنبية
-	-	-	-	-	1,587	(241)	(561)	9,927	9,927	(24)	9,903	مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة
8,864	-	-	-	(8,864)	-	-	-	(8,864)	-	-	-	أسهم منحة صادرة
-	-	-	-	(8,551)	-	-	-	(8,551)	(8,551)	-	(8,551)	أرباح أسهم نقدية لسنة 2019
-	-	-	-	(24,768)	-	-	-	(24,768)	(24,768)	-	(24,768)	خسارة التعديل (إيضاح 2.2)
-	-	-	-	2,143	-	-	-	2,143	2,143	-	2,143	دعم من الحكومة (إيضاح 2.2)
-	(772)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(772)	شراء أسهم خزينة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(274)	(274)	الحركة في حصة غير مسيطرة
-	-	-	-	(16,588)	-	-	-	(16,588)	(16,588)	-	(16,588)	معاملات مع حصة غير مسيطرة (إيضاح 20.2)
-	-	-	671	(671)	-	-	-	-	-	-	-	المحول للاحتياطي القانوني
230,450	(7,530)	12,209	21,778	(5,549)	9,844	23,348	(3,784)	57,846	280,766	401	281,167	الرصيد في 31 ديسمبر 2020
214,093	(3,855)	12,209	18,998	42,101	199	23,589	(3,195)	93,901	304,139	683	304,822	الرصيد في 1 يناير 2019
-	-	-	-	(3,631)	-	-	-	(3,631)	(3,631)	-	(3,631)	أثر تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 33
214,093	(3,855)	12,209	18,998	38,470	199	23,589	(3,195)	90,270	300,508	683	301,191	الرصيد كما في 1 يناير 2019 (معدل)
-	-	-	-	21,093	-	-	-	21,093	21,093	37	21,130	صافي ربح السنة
-	-	-	-	-	8,268	-	-	8,268	8,268	-	8,268	الحركة في القيمة العادلة للصفوك
-	-	-	-	-	(210)	-	(28)	(238)	(238)	-	(238)	إعادة تحويل عملات أجنبية
-	-	-	-	21,093	8,058	-	(28)	29,123	29,123	37	29,160	مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة
7,493	-	-	-	(7,493)	-	-	-	(7,493)	-	-	-	أسهم منحة صادرة
-	-	-	-	(7,353)	-	-	-	(7,353)	(7,353)	-	(7,353)	أرباح أسهم نقدية لسنة 2018
-	(2,903)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(2,903)	شراء أسهم خزينة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(21)	(21)	الحركة في حصة غير مسيطرة
-	-	-	2,109	(2,109)	-	-	-	-	-	-	-	المحول للاحتياطي القانوني
221,586	(6,758)	12,209	21,107	(5,549)	9,844	23,348	(3,784)	57,846	280,766	401	281,167	الرصيد في 31 ديسمبر 2019

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

2019 (معدلة) ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني	
21,130	9,118	الأنشطة التشغيلية
1,599	1,882	صافي ربح السنة
286	-	تعديلات للبنود التالية:
(1,191)	10,616	إستهلاك
2,610	18,277	إطفاء علاوة على الصكوك - صافي
-	(23,170)	خسارة من استثمارات محفظ بها لغرض غير المتاجرة وعقارات
(1,209)	(1,953)	صافي مخصص انخفاض القيمة
		أثر خسارة التعديل والإعانات الحكومية - صافي
		حصة الربح من شركات زميلة
23,225	14,770	الدخل التشغيلي قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(5,938)	10,093	تغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
-	(9,955)	إحتياطي إجباري لدى المصرف المركزي
(250,630)	(224,612)	أرصدة لدى بنوك أخرى**
778	(6,835)	موجودات تمويلية وموجودات الإيجارات التمويلية
177,637	(94,576)	موجودات أخرى
37,614	74,514	إيداعات من مؤسسات مالية
(2,362)	14,912	حسابات جارية للعملاء
118,684	190,637	مطلوبات أخرى
99,008	(31,052)	حقوق حاملي حسابات الاستثمارات
		صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية
12,942	(46,440)	الأنشطة الاستثمارية
(12,631)	5,743	صكوك سيادية
(371)	4,147	صكوك الشركات
6,303	-	استثمارات محفظ بها لغرض غير المتاجرة وعقارات
(1,649)	(2,304)	استثمار في شركات زميلة
4,594	(38,854)	شراء مباني ومعدات
		صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة الاستثمارية
(9,953)	76,081	الأنشطة التمويلية
(7,777)	(12,993)	تمويل مرابحة لأجل
(2,903)	(772)	أرباح أسهم مدفوعة
(21)	(274)	شراء أسهم الخزينة
(20,654)	62,042	صافي الحركة في حصة غير مسيطر عليها
		صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة التمويلية
82,948	(7,864)	صافي التغير في النقد وما في حكمه خلال السنة
216,561	299,509	النقد وما في حكمه في 1 يناير
299,509	291,645	النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر
83,500	82,286	يتكون النقد وما في حكمه من: *
101,107	171,253	نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي
114,902	38,106	أرصدة لدى بنوك أخرى**
299,509	291,645	إيداعات لدى مؤسسات مالية فترات استحقاقها الأصلية 90 يوماً أو أقل

* النقد وما في حكمه كما في 31 ديسمبر 2020 يظهر بإجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ 217 ألف دينار بحريني (2019): 192 ألف دينار بحريني).

** أرصدة لدى بنوك أخرى صافي من النقد المقيد بمبلغ 9,955 ألف دينار بحريني الغير متوفر للعمليات اليومية للبنك.

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

1 تقرير المنشأة

تأسس مصرف السلام-البحرين ش.م.ب. ("البنك") في مملكة البحرين بموجب قانون الشركات التجارية البحريني رقم 2001/21 وسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بموجب سجل تجاري رقم 59308 بتاريخ 19 يناير 2006. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي ولدى البنك ترخيص مصرفي إسلامي بالتجزئة ويزاول البنك أعماله بموجب قواعد الشريعة الإسلامية ووفقاً لكافة متطلبات الأنظمة المعنية بالبنوك الإسلامية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. العنوان المسجل للبنك هو ص. ب. 18282، مركز البحرين التجاري العالمي، البرج الشرقي، شارع الملك فيصل، المنامة 316، مملكة البحرين. يتم تداول الأسهم العادية للبنك في بورصة البحرين وسوق دبي المالي.

الشركات التابعة الرئيسية هي كما يلي:

اسم الشركة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية	2020	2019
إيه إس بي سيشيل	سيشيل	تقديم خدمات مصرفية	%70	%70	%70
إيه إس بي بيوديزل	هونج كونج	إنتاج الديزل الحيوي	%36	%36	%36

يعمل البنك وشركته المصرفية التابعة الرئيسية من خلال عشرة فروع في مملكة البحرين وفرع واحد في جزر السيشيل على التوالي، ويقدم مجموعة كاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية المتفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. تتضمن أنشطة البنك على إدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح، وتقديم العقود التمويلية الإسلامية، والتعامل في الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كمدير/ وكيل، وإدارة الأدوات المالية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والأنشطة الأخرى المسموح بها بموجب الخدمات المصرفية لمصرف البحرين المركزي كما هو محدد في إطار الترخيص. الحصة الاقتصادية في شركة إيه إس بي بيوديزل أكبر من % نتيجة لوجود فئة أخرى من حقوق الملكية والتمويل المقدم من قبل البنك.

لقد تم اعتماد إصدار هذه البيانات المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 10 فبراير 2021.

2 السياسات المحاسبية

2.1 أسس الإعداد وعرض البيانات المالية

أعدت البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات في الصكوك السيادية وصكوك الشركات، والاستثمارات المحفوظ بها لغرض غير المتاجرة، والاستثمارات العقارية وبعض أدوات التحوط التي تظهر بالقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني، كونها العملة الرئيسية الوظيفية وعملة عرض عمليات المجموعة، وتم تقريبها إلى أقرب ألف دينار بحريني، ما لم يذكر خلاف ذلك.

أعدت البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للقواعد واللوائح الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، بما في ذلك آخر تعميمات صادرة عن المصرف حول الإجراءات التنظيمية الميسرة استجابة لتطورات جائحة كورونا (كوفيد - 19). هذه القواعد واللوائح تتطلب تطبيق جميع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، باستثناء:

(أ) احتساب خسائر التعديل على الموجودات المالية الناتجة من تأجيل دفعات القروض المقدمة للعملاء المتأثرين بجائحة كورونا (كوفيد - 19)، بدون احتساب أرباح إضافية، في حقوق الملكية، بدلاً من حساب الأرباح والخسائر حسب متطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. أي أرباح أو خسائر أخرى من تعديلات موجودات مالية يتم احتسابها وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية. الرجاء الرجوع لإيضاح رقم (2.2) للتفاصيل الإضافية؛

(ب) احتساب المساعدة المالية المستلمة من الحكومة و/أو الجهات التنظيمية استجابة لإجراءات الدعم الخاصة بجائحة كورونا (كوفيد-19) التي تستوفي متطلبات المنح الحكومية، في حقوق الملكية، بدلاً من حساب الأرباح أو الخسائر حسب المتطلبات المحاسبية لتأثير جائحة كورونا (كوفيد 19) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. سيكون هذا فقط إلى حد أي خسارة تعديل محتسبة في حقوق الملكية نتيجة لـ (أ) أعلاه، ويتم احتساب الرصيد المتبقي في حساب الأرباح أو الخسائر. يتم احتساب أي مساعدات مالية أخرى وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية. الرجاء الرجوع لإيضاح رقم (2.2) للتفاصيل الإضافية.

الإطار المستخدم أعلاه في إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة يشار إليه فيما يلي باسم "معايير المحاسبة المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي".

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.1 أسس الإعداد وعرض البيانات المالية (يتبع)

وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، بالنسبة للأمور التي لا تتناولها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإن المجموعة تسترشد بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

السياسات المحاسبية المستخدمة لإعداد البيانات المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 للمجموعة كانت وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. باستثناء تغييرات السياسات المحاسبية المذكورة أعلاه والتي تم تطبيقها بأثر رجعي، والتغييرات الناتجة من تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة كما هو مشروح في إيضاح رقم (2.6) أدناه، فإن جميع السياسات المحاسبية الأخرى لم تتغير، وتم تطبيقها بثبات على هذه البيانات المالية الموحدة. لم يكن لتطبيق التغيير في السياسات المحاسبية بأثر رجعي والمعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي أي أثر على المعلومات المالية لسنة المقارنة.

2.2 أثر جائحة كورونا

في 11 مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي جائحة كورونا (كوفيد 19) وتطور بسرعة على مستوى العالم. وقد أدى ذلك إلى تباطؤ اقتصادي عالمي مع عدم اليقين في البيئة الاقتصادية. ويشمل ذلك تعطيل العمل في أسواق المال، وأسواق الائتمان المتدهورة، ومخاوف السيولة. إن تقدير عدم اليقين مرتبط بمدى وفرة التباطؤ الاقتصادي، وتوقعات العوامل الاقتصادية الرئيسية، مثل إجمالي الناتج المحلي، والعمل، وأسعار النفط، وما غير ذلك.

اتخذت السلطات تدابير مختلفة لاحتواء تفشي الوباء، بما في ذلك تطبيق قيود على السفر وتدابير الحجر الصحي. أعلنت حكومة مملكة البحرين عن العديد من برامج التحفيز الاقتصادي ("الحزم") لدعم الأعمال التجارية في هذه الأوقات الصعبة. من المتوقع أن تحصل المجموعة وعملائها على بعض المنافع من هذه الحزم، والتي من شأنها مساعدتهم على تحمل أثر الأزمة.

تراقب الإدارة ومجلس الإدارة عن كثب الأثر المحتمل لتطورات جائحة كورونا (كوفيد 19) على عمليات المجموعة ومركزها المالي؛ بما في ذلك الخسارة المحتملة في الإيرادات، والتأثير على تقييمات الأصول، والانخفاض في القيمة، ومراجعة العقود المثقلة بالأعباء، واتفاقيات الديون، وترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية وما إلى ذلك. وضعت المجموعة أيضاً إجراءات الطوارئ، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر تعزيز واختبار خطط استمرارية العمل، بما في ذلك متطلبات السيولة.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الأحكام التي تم اتخاذها من قبل الإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة ومصادر التقدير تخضع لعدم اليقين بخصوص الآثار المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية، وتمثل هذه الأحكام أفضل تقييم للإدارة بناء على المعلومات المتوفرة أو القابلة للرصد.

كما في 31 ديسمبر 2020، فإن البنك ملتزم بمعدل كفاية رأس المال، ومعدل صافي التمويل المستقر، ومعدلات تغطية السيولة.

أثر الإجراءات المبسرة لجائحة كورونا (1) تعديل الموجودات المالية

خلال السنة الحالية، وبناء على التوجيه التنظيمي الصادر عن مصرف البحرين المركزي (راجع إيضاح رقم (2.1))، كإجراءات مبسرة للتخفيف من أثر جائحة كورونا، فإن خسارة التعديل لمرة واحدة والبالغة 24,768 ألف دينار بحريني الناتجة عن تأجيل دفع أقساط التمويلات لفترة 6 أشهر المقدمة لعملاء التمويل دون احتساب أرباح إضافية، قد تم احتسابها مباشرة في حقوق الملكية. تم حساب خسارة التعديل بالفرق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحتسبة باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي، والقيمة الدفترية الحالية للموجودات المالية بتاريخ التعديل. قدمت المجموعة تأجيلاً لأقساط القروض على تعرضات التمويل بمبلغ 896,279 ألف دينار بحريني، كجزء من دعمها للعملاء المتضررين.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.2 أثر جائحة كورونا (يتبع)

(2) المساعدات والإعانات الحكومية

استجابت الحكومات والمصارف المركزية في جميع أنحاء العالم بتدخلات نقدية ومالية لتحقيق الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية. أعلنت حكومة مملكة البحرين عن العديد من برامج التحفيز الاقتصادي ("الحزم") لدعم الأعمال التجارية في هذه الأوقات الصعبة. وفقاً للتوجيهات التنظيمية، فإن المساعدات المالية البالغة 2,143 ألف دينار بحريني، والتي تمثل سداداً محدداً لجزء من تكاليف الموظفين، والتنازل عن الرسوم والضرائب ورسوم الخدمات، وتكلفة اتفاقية تمويل إعادة الشراء المستلمة من الحكومة و الجهات التنظيمية، استجابة لإجراءات الدعم لمواجهة جائحة كورونا، فقد تم احتسابها مباشرة في حقوق الملكية.

التقييم العادل

أدت جائحة كورونا لتباطؤ الاقتصاد العالمي مع شكوك في البيئة الاقتصادية. شهدت أسواق المال والسلع العالمية تقلبات كبيرة وانخفاضاً كبيراً في الأسعار. تعتمد عملية تقييم القيمة العادلة للمجموعة على الأسعار المدرجة من الأسواق النشطة لكل أداة مالية (أي مدخلات المستوى الأول)، أو استخدام الأسعار القابلة للرصد أو المشتقة لأدوات مماثلة من أسواق نشطة (أي مدخلات المستوى الثاني)، وعكست التقلبات التي ظهرت خلال السنة وكما في تاريخ نهاية السنة في قياس الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة. حين تستند مقاييس القيمة العادلة كلياً أو جزئياً على المدخلات الغير قابلة للرصد (أي المستوى الثالث)، قامت المجموعة باستخدام معرفتها بالأصل/الاستثمار المحدد، وقدرتها على التجاوب أو التعافي من الأزمة، وقطاعها والبلد الذي تتم فيه عملياتها لتحديد التعديلات اللازمة لعملية تحديد القيمة العادلة. وعلى وجه الخصوص بالنسبة للموجودات، حين يكون الأساس هو مشاريع بنى تحتية عقارية طويلة الأجل، فقد أخذت المجموعة بالاعتبار إجراءات طويلة الأجل، والاسترداد المحتمل. قد لا يؤثر ذلك بصورة جوهرية على الأسباب الرئيسية للتقييم العادل لمثل هذه الموجودات.

القيمة الدفترية لمحفظه الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة، والعقارات الاستثمارية، قد سجلت خسارة في القيمة العادلة بنسبة 8.1% و 2.4% على التوالي كما في 31 ديسمبر 2020، وذلك نتيجة للتقلبات المستمرة في الأسواق العالمية والإقليمية.

2.3 أسس التوحيد

(1) دمج الأعمال والشهرة

يتم احتساب عمليات دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ للمحاسبة. يتم قياس تكلفة الاستحواذ كإجمالي المقابل المحول والمقاس بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الملكية المشتراة. لكل عملية من عمليات دمج الأعمال، تختار المجموعة ما إذا كانت ستقيس الحصص غير المسيطرة في الملكية المشتراة إما بالقيمة العادلة، أو بالحصة التناسبية في صافي الموجودات المحددة للملكية المشتراة.

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال على مراحل، فإن المجموعة تقوم بإعادة قياس حصتها في حقوق الملكية المحتفظ بها سابقاً بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، وتقوم باحتساب الناتج من الربح أو الخسارة، إن وجد، في بيان الدخل الموحد أو مجموع الدخل الشامل، حسب ما يناسب.

عندما تقوم المجموعة باستحواذ الأعمال، فإنها تقيّم الموجودات المالية والمطلوبات المفترضة للتصنيف والتعيين المناسب وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما هو بتاريخ الاستحواذ.

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال التي يتبادل فيها البنك والملكية المشتراة فقط حصص الملكية، فإنه يتم استخدام القيمة العادلة بتاريخ استحواذ حصة الملكية المشتراة لتحديد قيمة الشهرة.

بشكل عام، يتم قياس المقابل المحول من الشراء بقيمته العادلة، كما هو الحال بالنسبة لصافي الأصول القابلة للتحديد المستحوذ عليها. أي شهرة ناتجة يتم اختبارها لانخفاض القيمة، بشكل سنوي (راجع إيضاح 2.5 (ف)). يتم تسجيل أي أرباح مساومة عند الشراء فوراً في بيان الربح أو الخسارة. يتم احتساب تكاليف المعاملة عند تكديدها، إلا إذا كانت هذه التكاليف تتعلق بإصدار أوراق مالية للدين أو أدوات حقوق الملكية. المقابل المحول لايشمل المبالغ المتعلقة بسداد العلاقات الموجودة سابقاً. يتم احتساب مثل هذه المبالغ في بيان الربح أو الخسارة.

يتم قياس أي مقابل طارئ بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ. إذا تم تصنيف أي التزام لسداد مقابل طارئ والذي يستوفي تعريف الأداة المالية على أنه من أدوات حقوق الملكية، فإنه لا يتم إعادة قياسه ويتم احتساب عملية السداد ضمن حقوق الملكية. وبخلاف ذلك، يتم إعادة قياس أي مقابل طارئ آخر بالقيمة العادلة بتاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل الطارئ في بيان الربح أو الخسارة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.3 أسس التوحيد (يتبع)

يتم تسجيل الاستثمارات المستحوذ عليها والتي لا تستوفي تعريف دمج الأعمال كموجودات تمويلية أو استثمارات عقارية، كلما كان ذلك مناسباً. عندما يتم الاستحواذ على مثل هذه الاستثمارات، تقوم المجموعة بتخصيص تكلفة الاستحواذ بين الموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد بشكل فردي بناءً على قيمها العادلة النسبية بتاريخ الاستحواذ. إن تكلفة تلك الموجودات هي إجمالي مجموع المقابل المدفوع وأي حصص غير مسيطرة محتسبة. إذا كانت لدى الحصص غير المسيطرة حصة ملكية حالياً ويحق لهم حصة تناسبية من صافي الموجودات عند التصفية، فإن المجموعة تقوم باحتساب الحصص غير المسيطرة بالتناسب مع حصصهم في صافي الموجودات.

2 الشركات التابعة

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك وشركائه التابعة كما في 31 ديسمبر 2020. أعدت البيانات المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك، ما عدا شركة تابعة واحدة. جميع الشركات التابعة تستخدم سياسات محاسبية متوافقة مع البنك.

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل شركات ذات أغراض خاصة) خاضعة لسيطرة البنك. توجد السيطرة عندما يكون للبنك سلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن توحيد البيانات المالية عند فقدان تلك السيطرة. يتم اعتبار السيطرة عند امتلاك البنك لأغلبية الأصوات في الشركة المستثمر فيها.

الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات تم إنشاؤها لتحقيق هدف مُحدد وواضح كتوزيع موجودات معينة، أو تنفيذ معاملة معينة لتمويل أو استثمار وعادة تكون حقوق التصويت غير ذات صلة لتشغيل هذه الشركات. إن إمتلاك المستثمر سلطة إتخاذ القرار في الإستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد يحدد ما إذا كان يتصرف كمدير أو وكيل، لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين السلطة والعوائد. إذا كان صانع القرار وكيلاً، فلا توجد علاقة بين السلطة والعوائد، والسلطة المفوضة لصانع القرار لا تؤدي لإستنتاج السيطرة. عند إتخاذ المجموعة قرارات إختيارية، كإقراض مبالغ تفوق التسهيلات المالية المقدمة، أو تمديد الشروط لتتجاوز الشروط الأصلية، أو في حالة تغير العلاقة بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة.

البيانات المالية لهذه الشركات ذات الأغراض الخاصة لم يتم توحيدها في هذه البيانات المالية الموحدة، إلا إذا كانت المجموعة تسيطر على الشركة. يتضمن إيضاح رقم 37 معلومات عن الموجودات تحت الإدارة من قبل المجموعة.

3 حصص غير مسيطرة

يتم قياس الحصص غير المسيطرة بحصتها التناسبية في صافي موجودات الشركة المستحوذ عليها القابلة للتحديد في تاريخ الاستحواذ. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المنسوبة للحصص غير المسيطرة في بيان الدخل الموحد كدخل منسوب للحصص غير المسيطرة. الخسائر القابلة للتطبيق على الحصص غير المسيطرة في شركة تابعة، يتم تخصيصها للحصص غير المسيطرة، حتى لو كان ذلك يؤدي لتكبد الحصص غير المسيطرة عجزاً في الرصيد.

تعامل المجموعة المعاملات مع الحصص غير المسيطرة كمعاملات مع مساهمي المجموعة.

4 فقدان السيطرة

عند فقدان السيطرة أو التأثير الجوهري، يتم إعادة قياس أي حصة محتفظ بها في الشركة التابعة السابقة بالقيمة العادلة، مع احتساب التغير في القيمة الدفترية في بيان الدخل الموحد. القيمة العادلة هي القيمة الدفترية المبدئية لأغراض المحاسبة اللاحقة للحصة المحتفظ بها كشركة زميلة، أو مشروع مشترك، أو كأصل مالي. بالإضافة لذلك، فإن أي مبالغ محتسبة سابقاً في حقوق الملكية فيما يتعلق بتلك المنشأة يتم احتسابها كما لو أن المجموعة قد استبعدت الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة مباشرة. قد يعني ذلك أن المبالغ المحتسبة سابقاً في حقوق الملكية الأخرى يعاد تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.3 أسس التوحيد (يتبع)

5 معاملات تم إستيعادها عند توحيد البيانات المالية

تم إستيعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستيعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم إحتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد استثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستيعاد الخسائر غير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لا تكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

6 العملة الأجنبية عملة التعامل وعملة العرض

يتم إحتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الإقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المجموعة ("عملة التعامل"). يتم إعداد البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني وهي العملة التي تستخدمها المجموعة في معاملاتها وكذلك في إعداد البيانات المالية.

العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية في تاريخ المركز المالي الموحد إلى عملة التعامل بأسعار الصرف السائدة في نهاية فترة إعداد التقارير المالية. تدرج أرباح وخسائر فروقات العملة الناتجة من تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد. البنود غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها بناء على التكلفة التاريخية يتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. تدرج أرباح أو خسائر تحويل البنود غير النقدية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية" في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى حين بيع، أو إلغاء إحتساب الموجودات ذات العلاقة، والتي يتم إحتسابها آنذاك في بيان الدخل الموحد. أرباح تحويل الموجودات غير المالية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" يتم إحتسابها مباشرة في بيان الدخل الموحد كجزء من تغيرات القيمة العادلة.

تحويل العمليات الأجنبية

يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والشركات الزميلة الأجنبية التي عملتها الوظيفية ليست الدينار البحريني إلى الدينار البحريني وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. تحول بنود إيرادات ومصروفات العمليات الأجنبية إلى الدينار البحريني وفقاً لمتوسط أسعار الصرف السائدة خلال السنة. تحتسب الفروقات الناتجة من تحويل العملات ضمن احتياطي تحويل العملات الأجنبية الذي يمثل جزء من حقوق الملكية، باستثناء إلى حد تخصيص فروقات التحويل إلى الحصة غير المسيطرة.

عند بيع العمليات الأجنبية، فإن فروقات التحويل المتعلقة بالبيع، والمحسبة سابقاً في احتياطي تحويل العملات الأجنبية يتم إحتسابها في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

2.4 القرارات والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من الإدارة اتخاذ قرارات وتقديرات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما تؤثر هذه القرارات والتقديرات على الإيرادات والمصروفات ومخصصات الخسائر الناتجة، وكذلك على تغيرات القيمة العادلة المسجلة في حقوق الملكية.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 القرارات والتقديرات المحاسبية الهامة (يتبع)

عدم يقينية التقديرات

الإفترضاات الرئيسية التالية تمثل المصادر الأساسية للتقديرات المستقبلية الغير مؤكدة بتاريخ المركز المالي الموحد، والتي لها مخاطر جوهرية مما قد يتسبب في تعديل كبير في القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة وقد تم مناقشتها أدناه:

تقييم انخفاض القيمة للعقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان

عند تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على العقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان، يتم استخدام القرارات والفرضيات لتقدير المدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الفرضيات الرئيسية المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية القابلة للاسترداد، واستخدام المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. لتفاصيل إضافية، راجع إيضاحات 2.5 (د)، و33.2.

انخفاض قيمة الشهرة

يوجد انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات أو الوحدة المنتجة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

تستند القيمة القابلة للاسترداد لشهرة الوحدات المنتجة للنقد بناءً على حسابات القيمة المستخدمة باستخدام توقعات التدفقات النقدية حسب الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، المتوقعة لفترة ثلاث سنوات باستخدام معدل النمو الاسمي لإجمالي الناتج المحلي. يتضمن تحديد توقعات معدل النمو ومعدل الخصم على قرارات تقديرية، بينما يتطلب إعداد توقعات التدفقات النقدية على افتراضات مختلفة من قبل الإدارة.

يتم مراجعة المنهجية والفرضيات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بانتظام للحد من أي فروقات قد تنتج بين تقديرات الخسارة بناءً على خبرة الخسائر الفعلية. لتفاصيل إضافية، راجع إيضاح 16.

انخفاض قيمة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

تقرر المجموعة، بأن الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية منخفضة القيمة عندما يكون هناك انخفاض جوهرية أو انخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من تكلفتها. ان تحديد إذا ما كان هناك انخفاض جوهرية أو طويل الأجل يتطلب اتخاذ قرارات تقديرية. في حالة أسهم حقوق الملكية المدرجة في أسواق نشطة تعتبر المجموعة ان الانخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض قيمته العادلة بنسبة تفوق 30% من تكلفته، كما تعتبر المجموعة ان أي انخفاض في قيمة الأسهم بأقل من تكلفتها ولمدة تتجاوز 9 أشهر انخفاضاً لفترة طويلة. في حالة ما إذا كانت أسواق هذه الاستثمارات غير نشطة، تحدد المجموعة انخفاض القيمة بناءً على تقييمها للقيمة العادلة وللقيمة المالية للاستثمار، وأداء الصناعة والقطاع .

القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة

تحدد المجموعة القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية وغير المدرجة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم، مثل التدفقات النقدية المخصومة وأسعار أحدث المعاملات. يتم تحديد القيمة العادلة في وقت معين، على أساس ظروف السوق ومعلومات عن الشركات المستثمر فيها. ان هذه التقديرات ذات طبيعة غير موضوعية ومتضمنة لأمر غير مؤكدة وتحتاج إلى درجة عالية من القرارات التقديرية، وعليه لا يمكن تحديدها بدقة متناهية.

ان الأحداث المستقبلية (كاستمرار الأرباح التشغيلية والقوة المالية) غير مؤكدة، وانه من الممكن بناءً على المعلومات المتوفرة حالياً، بأن تختلف النتائج خلال السنة المالية التالية عن الفرضيات، مما يتطلب تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للاستثمارات. في الحالات التي يتم استخدام فيها نماذج التدفقات النقدية المخصومة لتقدير القيم العادلة، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من قبل الإدارة وفقاً للمعلومات والمناقشات مع ممثلي الشركات المستثمر فيها ووفقاً لأحدث البيانات المالية المتوفرة المدققة وغير المدققة. تم مراجعة أساس التقييم من قبل الإدارة من حيث ملائمة الطريقة، وسلامة الفرضيات، وصحة الاحتساب، وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة بهدف تضمينها في البيانات المالية الموحدة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 القرارات والتقديرات المحاسبية الهامة (يتبع)

عدم يقينية التقديرات (يتبع)

تقييم الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية الخاصة والمشاريع المشتركة والعقارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتضمن قرارات تقديرية، وعادة يستند على ما يلي:

- تقييم من قبل مقيمين خارجيين مستقلين للعقارات/المشاريع المعنية؛
- أحدث معاملات السوق دون شروط تفضيلية؛
- القيمة العادلة الحالية لعقد آخر مشابه إلى حد كبير؛
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود تحمل ذات الشروط وخصائص المخاطر؛
- تطبيق نماذج التقييم الأخرى.

تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية والقيمة القابلة للتحقق لعقارات قيد التطوير

تظهر العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة. تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي مطروحاً منه مصروفات البيع المقدرة. تقوم المجموعة بتعيين مقيمين خارجيين من ذوي الخبرة ، لتحديد القيمة السوقية للاستثمار والعقارات قيد التطوير كما في تاريخ بيان المركز المالي. بالنسبة لمشاريع التطوير الكبيرة، يتم استخدام منهجية القيمة المتبقية، والتي تقدر التكلفة المستقبلية للإنجاز واستخدام التطوير المتوقع. قامت الإدارة بتقدير تكلفة إنجاز العقارات قيد التطوير، وقامت بتكليف مقيمين مستقلين لتقدير القيمة المتبقية للعقارات قيد التطوير بناء على أسعار البيع التقديرية / المتوقعة للسوق لعقارات مماثلة. يتم عمل تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق في فترة زمنية محددة، بناءً على أوضاع السوق والمعلومات حول الاستخدام المتوقع للعقارات قيد التطوير.

يحتوي تقييم السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 على بند "عدم يقينية جوهرية للتقييم" نتيجة لاضطراب السوق الناتج عن جائحة الكورونا، والذي أدى لانخفاض في أدلة المعاملات وعوائد السوق. هذه الفقرة لا تبطل التقييم ولكن تشير لوجود حالة أكبر من عدم اليقين بشكل جوهري، مقارنة بأوضاع السوق العادلة. بالتالي، فإن المقيم لا يستطيع أن يربط وزناً كالمعتاد على أدلة السوق السابقة لأغراض المقارنة، وهناك مخاطر متزايدة من أن السعر المحقق في معاملة فعلية سيختلف عن نتيجة القيمة. نتيجة للزيادة في عدم اليقين هذه، قد يتم تعديل الفرضيات بصورة جوهرية في 2021.

تقوم المجموعة بمعايرة تقنيات التقييم سنوياً وتفحص صلاحيتها، إما باستخدام أسعار معاملات السوق الحالية القابلة للرصد لنفس العقد، أو بيانات أخرى متوفرة في السوق قابلة للرصد.

القرارات التقديرية

فرضية الاستمرارية

قامت الإدارة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية غير مؤكدة والتي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

السيطرة على شركات ذات أغراض خاصة

ترعى المجموعة تأسيس الشركات ذات الأغراض الخاصة بصورة أساسية لغرض السماح للعملاء الاحتفاظ بالاستثمارات. تقوم المجموعة بتقديم خدمات الإدارة وإدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية إلى هذه الشركات، حيث تتضمن اتخاذ القرارات من قبل المجموعة بالنيابة عنهم. كما تقوم المجموعة بإدارة هذه الشركات بالنيابة عن العملاء وهم عبارة عن أطراف ثالثة كبيرة وهم المستفيدون الاقتصاديون للاستثمارات الأساسية. لا تقوم المجموعة بتوحيد بيانات الشركات ذات الأغراض الخاصة والتي لا تمارس عليها صلاحية السيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك للتحكم في السياسات المالية والتشغيلية لهذه الشركات، للحصول على منافع من أنشطتها. في الحالات التي يصعب تحديد ما إذا كانت المجموعة تمارس صلاحية السيطرة، تقوم المجموعة باتخاذ قرارات تقديرية لأهداف أنشطة الشركات ذات الأغراض الخاصة، وتحديد مدى تعرضها لمخاطر ومنافع هذه الشركات، وكذلك قدرتها على اتخاذ قرارات تشغيلية لها وتحديد ما إذا كانت المجموعة تحصل على منافع من هذه القرارات.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 القرارات والتقديرات المحاسبية الهامة (يتبع)

تصنيف الاستثمارات

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر المجموعة عند شراء استثمار التصنيف المناسب لهذا الاستثمار، إما استثمار محدد بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو كاستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة. ويعكس هذا التصنيف نية الإدارة بخصوص كل استثمار ويخضع كل تصنيف إلى معالجة محاسبية مختلفة بناءً على هذا التصنيف.

تستخدم الأحكام والتقديرات الجوهرية في تقييم نموذج العمل الذي يتم من خلال إدارة الاستثمارات، وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للاستثمار تمثل إما أداة دين، أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول. تم الإفصاح عن أثر تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 33 على تصنيف الاستثمارات في إيضاح رقم 2.6.

انخفاض القيمة على استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

بالنسبة لأدوات حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي تم قياسها بالقيمة العادلة، فإن الانخفاض الجوهرى أو لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من سعر التكلفة يعتبر دليل موضوعي على انخفاض القيمة. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإن الخسارة المتراكمة المحسوبة سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، يتم حذفها من حقوق الملكية، واحتسابها في بيان الدخل الموحد. خسائر انخفاض القيمة المحسوبة في بيان الدخل الموحد على استثمارات حقوق الملكية يتم عكسها لاحقاً من خلال حقوق الملكية.

في ظروف السوق الحالية الغير متيقنة والاستثنائية، ولغرض تحديد ما يمثل انخفاضاً جوهرياً أو لفترة طويلة في القيمة العادلة للاستثمار، تأخذ الإدارة بالاعتبار العوامل الإضافية التالية:

- نية الإدارة المتعلقة بفترة الاحتفاظ ذات الصلة بمثل هذه الاستثمارات، أي لأغراض التداول، أو بنية الاستثمار الاستراتيجي، أو لغرض أرباح الأسهم طويلة الأجل والأرباح الرأسمالية، وما إلى ذلك؛
- ما إذا كان الانخفاض في قيمة الاستثمار يتماشى مع الاتجاه العام للانخفاض في السوق ذي الصلة، أو السوق المحلي، بما يتوافق مع الظروف الاقتصادية الغامضة نتيجة لجائحة كورونا؛
- تقديرات الاسترداد المتوقعة لقيم السوق خلال سنوات الاحتفاظ المتوقعة؛ و/أو
- تقديرات الاسترداد المتوقعة لأعمال الأساسية للشركة المستثمر فيها خلال سنوات الاحتفاظ المتوقعة، والتدفقات النقدية المترتبة على المنشأة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن وضع معايير تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد زادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي، وتحديد منهجية دمج المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، وعملية اختيار واعتماد النماذج المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي من المجالات الجوهرية التي تتطلب استخدام الأحكام الادارية (راجع إيضاح 32.2).

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة

أ) الأدوات المالية

تتكون الموجودات المالية من أرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي وصكوك سيادية وصكوك شركات وإيداعات لدى مؤسسات مالية وتمويلات مرابحة (صافي من الأرباح المؤجلة) وتمويلات مضاربة ومشاركة وذمم مدينة بموجب عقود موجودات الإيجارات التمويلية وموجودات قيد التحويل واستثمارات في أسهم حقوق الملكية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة ومشتقات تستخدم لإدارة المخاطر وذمم مدينة أخرى.

تتكون عقود المطلوبات المالية من إيداعات من مؤسسات مالية وإيداعات من العملاء، وحسابات جارية للعملاء، وتمويل مرابحة لأجل، وذمم دائنة أخرى.

باستثناء الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة والمشتقات التي تستخدم لإدارة المخاطر، تحتسب جميع الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالتكلفة.

يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة، زائداً، للبند غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة للشراء أو الإصدار. القيمة العادلة للأداة المالية عند الاحتساب المبدئي هي عادة سعر المعاملة.

إن التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الموجود أو المطلوب المالي في الاحتساب المبدئي، مطروحاً منه التسيديتات الرأسمالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مبلغ (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص) لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

ب) المحاسبية في تاريخ المتاجرة والسداد

تحتسب المجموعة التمويلات، والاستثمارات، والودائع، وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بتاريخ نشأتها. يتم احتساب جميع المشتريات والمبيعات للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود أو المطلوب.

ج) إلغاء احتساب الموجودات المالية

يتم إلغاء احتساب الموجودات المالية عند انتهاء حقوق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عند قيام المجموعة بنقل جميع مخاطر ومكافآت الملكية بصورة جوهرية.

يتم قياس استمرار المشاركة التي تأخذ شكل ضمان على الموجودات المحولة بالقيمة الدفترية الأصلية للموجود والحد الأقصى للمقابل الذي قد يكون من الواجب على المجموعة دفعه، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية المحددة في العقد، أو إلغائها أو انتهائها.

د) تقييم انخفاض القيمة

انخفاض قيمة الموجودات المالية والالتزامات

تطبق المجموعة منهجية المراحل الثلاث لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة. ترحل الموجودات من خلال المراحل الثلاث التالية، بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاحتساب المبدئي.

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً:

بالنسبة للتعرضات التي لم يكن هناك أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، يحتسب جزء الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة فقط المتعلق باحتمالية أحداث التخلف ضمن 12 شهراً.

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً (المرحلة 1) هي الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد على عقد مالي خلال 12 شهراً بعد تاريخ إعداد التقارير المالية.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة

(د) تقييم انخفاض القيمة (يتبع)

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة
بالنسبة لتعرضات الائتمان التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، لكنها غير ضعيفة ائتمانياً، يتم احتساب خسائر ائتمانية متوقعة لمرة واحدة فقط مدى الحياة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة 2) هي تقدير الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة ويتم تحديدها بناءً على الفرق بين القيمة الحالية لكافة العجز النقدي. إن العجز النقدي هو الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة الدفع للمجموعة والقيمة الحالية للقيمة القابلة للاسترداد للموجودات المالية غير منخفضة القيمة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة
تقيم العقود المالية بأنها ضعيفة ائتمانياً عندما يقع حدث أو أكثر من الأحداث ذات الآثار السلبية على التدفقات النقدية المتوقعة لذلك الأصل.

بالنسبة للعقود المالية للمرحلة 3، يتم تحديد المخصصات المتعلقة بانخفاض القيمة الائتمانية على أساس الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد للعقد المالي.

الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير منخفضة القيمة ائتمانياً
في تاريخ إعداد التقرير المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وموجودات الإيجارات التمويلية هي منخفضة القيمة ائتمانياً. يعد الموجود المالي وموجودات الإيجارات التمويلية منخفضة القيمة ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره بالنسبة لذلك الموجود المالي.

الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية وموجودات الإيجارات التمويلية منخفضة القيمة ائتمانياً تتضمن المعلومات القابلة للرصد التالية:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو الجهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق لأكثر من 90 يوماً؛
- إعادة هيكلة القرض أو السلفية من قبل المجموعة بشروط لن تأخذها المجموعة بالاعتبار في ظروف أخرى؛
- من المحتمل بأن المقترض سيعلن إفلاسه أو في عملية إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- اختفاء سوق نشط للأداة المالية بسبب الظروف المالية الصعبة.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية (إما جزئياً أو كلياً) عند عدم وجود أي احتمال واقعي للاسترداد. تكون هذه هي الحالة عامة عندما تحدد المجموعة أن المقترض ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. بالرغم من ذلك، فإن الأصول المالية المشطوبة لا تزال خاضعة لأنشطة التنفيذ لغرض الامتثال بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية في بيان المركز المالي الموحد

يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية في بيان المركز المالي الموحد كما يلي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.
- الالتزامات التمويلية وعقود الضمانات المالية: عامة كمخصص ضمن بند المطلوبات الأخرى؛ و
- حين يشتمل العقد المالي على مكونين مسحوب وغير مسحوب، وقد حددت المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة على الالتزامات المالية / بند خارج الميزانية العمومية بشكل منفصل عن تلك المتعلقة بالبند المسحوب، تعرض المجموعة مخصصاً للخسائر الائتمانية للمكونات المسحوبة. يتم عرض المبلغ كتخفيض من إجمالي القيمة الدفترية للمكونات المسحوبة. يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية للمكون المسحوب كمخصص في المطلوبات الأخرى.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ه) النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل النقد وما في حكمه على النقد، وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي، عدا ودائع الاحتياطيات الإجبارية، وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (باستثناء الأرصدة المقيدة)، وإيداعات لدى مؤسسات مالية ذات استحقاق أصلي خلال 90 يوم أو أقل من تاريخ شرائها.

و) موجودات التمويل

موجودات التمويل هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، ومضاربة، والذمم المدينة القائمة على بطاقات الائتمان. يتم احتساب موجودات التمويل من تاريخ نشأتها، وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة للخسائر الائتمانية المتوقعة، إن وجدت.

تعديل موجودات التمويل

إذا تم تعديل شروط موجودات التمويل، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من موجودات التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب موجودات التمويل الأصلية واحتساب موجودات التمويل الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة لا ينتج عنها إلغاء احتساب موجودات التمويل، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي للموجودات المالية باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في بيان الربح أو الخسارة.

تطبق السياسة أعلاه على جميع فترات إعداد التقارير المالية، باستثناء العقود التي كانت خاضعة لتوجيهات مصرف البحرين المركزي بشأن التدابير التساهلية المتعلقة بجائحة الكورونا (راجع إيضاح 2.2)

جميع العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية يتم تفسيرها للأغراض المحاسبية مجملها، وجميع العقود المربوطة أو ترتيبات السندات الأذنية يتم أخذها بالاعتبار مع عقد التمويل الأساسي لتعكس نتيجة اقتصادية واحدة، وهدف العقود.

و1) تمويل المرابحات

المرابحة هو عقد يقوم بموجبه أحد الأطراف ("البائع") ببيع أصل لطرف آخر ("المشتري") بالتكلفة زائداً هامش ربح على أساس دفعات مؤجلة. بعد أن يقوم البائع بشراء الموجود بناءً على وعد المشتري بشراء نفس الموجود على أساس عقد هذه المرابحة ذاتها. سعر البيع يشتمل على التكلفة زائداً هامش ربح متفق عليه. إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداه على أقساط من قبل المشتري بموجب فترة التمويل المتفق عليها. بموجب عقد المرابحة، يجوز للمجموعة التصرف إما كبايع أو مشتري، حسب الحالة. تعتبر المجموعة أن وعد الشراء الذي قام به المشتري في معاملة مرابحة لصالح البائع ملزماً.

و2) تمويل مضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين، والذي بموجبه يقدم أحدهما الأموال (رب المال)، حيث يقوم بتوفير مبلغ معين من المال (رأس مال المضاربة) إلى الطرف الآخر (المضارب). ومن ثم يقوم المضارب باستثمار رأس مال المضاربة في مؤسسة أو نشاط معين مستخدماً خبرته ومعرفة نظير حصة محددة من الأرباح الناتجة المتفق عليها مسبقاً. لا يشارك رب المال في إدارة نشاط المضاربة. يتحمل المضارب الخسارة في حال إهماله أو انتهاك أي من شروط أو بنود عقد المضاربة؛ عدا ذلك، فإن رب المال يتحمل الخسارة. بموجب عقد المضاربة يجوز للمجموعة التصرف إما كمضارب أو رب المال، حسب الحالة.

و3) تمويل المشاركات

تستخدم عقود المشاركة لتقديم رأس مال مشترك أو تمويل مشروع. تساهم المجموعة والعميل في رأس مال المشاركة. يتم تقاسم الأرباح وفقاً لنسبة من الربح متفق عليها مسبقاً، غير أن الخسارة يتحملها الشركاء بناءً على مساهمة كل شريك في رأس المال. وقد يكون رأس مال المشارك إما بصورة نقدية أو عينية، ويتم احتساب قيمته في وقت إبرام المشاركة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ز. موجودات الإيجارات التمويلية

موجودات الإيجارات التمويلية (تعرف أيضاً بعقود إجارة منتهية بالتمليك) هي عبارة عن اتفاقية مع العملاء تقوم بموجبها المجموعة ("المؤجر") بتأجير أحد الموجودات للعميل ("المستأجر") بعد شراء أو / اقتناء الموجود المحدد، سواءً من بائع طرف ثالث أو من العميل نفسه، حسب طلب العميل والوعد بالتأجير مقابل بعض مدفوعات الإيجار لمدة تأجير أو سنوات تأجير محددة، مستحقة الدفع على أساس إيجار ثابت أو متغير.

تحدد اتفاقية الإجارة الأصل المؤجر ومدة الإيجار، وكذلك الأسس لحساب الإيجار وتوقيت دفعات الإيجار ومسؤوليات كلا الطرفين خلال مدة الإيجار. يقدم العميل (المستأجر) للمجموعة (المؤجر) تعهد بتجديد مدة عقد الإيجار ودفع دفعات الإيجار المتعلقة بذلك حسب جدول زمني متفق عليه والصيغة المطبقة خلال مدة الإيجار.

تحتفظ المجموعة (المؤجر) بملكية الموجود خلال مدة الإيجار. في نهاية مدة التأجير، وبعد الوفاء بكافة الالتزامات من قبل العميل (المستأجر) بموجب اتفاقية الإجارة، تقوم المجموعة (المؤجر) ببيع الموجود المؤجر للعميل (المستأجر) بقيمة اسمية بناءً على تعهد البائع من قبل المجموعة (المؤجر). وعادةً ما تكون الموجودات المؤجرة عقارات سكنية أو عقارات تجارية أو طائرات.

يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع موجودات الإيجارات التمويلية فيما عدا الأراضي (التي ليس لها عمر محدد)، بمعدلات يتم احتسابها لشطب التكلفة لكل أصل على مدى فترة عقد التأجير أو العمر الاقتصادي للموجود، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بعمل تقييم في نهاية فترة إعداد التقارير المالية لتحديد وجود دليل موضوعي يثبت انخفاض في قيمة موجودات الإيجارات التمويلية. تحتسب خسارة انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات قيمتها القابلة للاسترداد. إن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، عندما تعتمد على عميل واحد، تأخذ بالاعتبار التقييم الائتماني للعميل، بالإضافة لعوامل أخرى. تحتسب خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، في بيان الدخل الموحد.

تعديل موجودات الإيجارات التمويلية

إذا تم تعديل شروط موجودات الإيجارات التمويلية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من موجودات التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب موجودات الإيجارات التمويلية الأصلية واحتساب موجودات إيجارات التمويل الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل موجودات الإيجارات التمويلية المقاسة بالتكلفة المطفاة لا ينتج عنها إلغاء احتساب موجودات الإيجارات التمويلية، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي لموجودات الإيجارات التمويلية باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في بيان الربح أو الخسارة.

ح. إيداعات لدى المؤسسات المالية

تشتمل هذه الإيداعات على عقود خزينة قصيرة الأجل لدى مؤسسات مالية في شكل ذمم مرابحات سلع مدينة و ذمم وكالات مدينة. تظهر هذه الإيداعات بالتكلفة المطفاة مطروحاً منها الأرباح المؤجلة ومخصص الخسائر الائتمانية، إن وجدت.

ط. صكوك سيادية وصكوك الشركات

هذه الاستثمارات هي في طبيعة أدوات الدين توفر دفعات أرباح أو رأس مال ثابتة أو قابلة للتحديد. الصكوك التي تحدد بأنها أدوات دين يتم تصنيفها كاستثمارات تظهر بالتكلفة المطفاة من خلال حقوق الملكية. سيتم احتساب أي تغيير في القيمة العادلة للصكوك كحركة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ضمن احتياطي القيمة العادلة. عند إلغاء احتساب الصكوك نتيجة لاستبعادها، سيتم تدوير الرصيد في احتياطي القيمة العادلة إلى بيان الدخل الموحد.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ي. الموجودات والمطلوبات قيد التحويل

موجودات ومطلوبات قيد التحويل:

قروض وسلفيات:

بالتكلفة المطفأة، مطروحاً منها المبالغ المشطوبة ومخصص الخسائر الائتمانية ، إن وجدت.

استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

تم تصنيف الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، ويتم تقييم القيمة العادلة على أساس المعايير المنصوص عليها في إيضاح 2.5 (ك).

مطلوبات قيد التحويل:

يتم إعادة قياس المطلوبات قيد التحويل بالتكلفة المطفأة.

ك) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

استثمارات أسهم حقوق الملكية

استثمارات أسهم حقوق الملكية هي استثمارات لا تحمل ملامح أدوات الدين، وتشمل أدوات تملك تيرهن على القيمة المتبقية من موجودات المنشأة، بعد طرح المطلوبات. يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية في الفئات التالي: (1) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو (2) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، بما يتفق مع استراتيجيتها الاستثمارية.

الاحتساب وإلغاء الاحتساب

يتم احتساب الاستثمارات في الأوراق المالية بتاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة. تقوم المجموعة بإلغاء احتساب الاستثمارات في الأوراق المالية عندما ينتهي حق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهري.

القياس

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة، أي قيمة المقابل المدفوع. يتم احتساب تكاليف المعاملة المتعلقة بالاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان الدخل الموحد. بالنسبة لاستثمارات الأوراق المالية الأخرى، تحتسب تكاليف المعاملات كجزء من الاحتساب المبدئي.

بعد التسجيل المبدئي، يتم لاحقاً إعادة قياس استثمارات أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في السنة التي تنشأ فيها. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. عند بيع، أو انخفاض قيمة، أو تحصيل، أو التخلص من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، تحول الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي احتسبت سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

ل) استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يتم احتساب استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، والتي تم شراؤها لأغراض استراتيجية، بموجب طريقة حقوق الملكية للمحاسبة. تحتسب استثمارات أسهم حقوق الملكية الأخرى في الشركات الزميلة (2.5. ك) كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عن طريق الاستفادة من نطاق الإعفاء بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 24، المتعلق بالاستثمارات في الشركات الزميلة. الشركة الزميلة هي مؤسسة التي تمارس المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. تعتبر المؤسسة كشركة زميلة إذا كان لدى المجموعة أكثر من 20% حصة ملكية في المؤسسة، أو لدى المجموعة نفوذ مؤثر من خلال أي طريقة أخرى. المشروع المشترك هو اتفاقية يكون للمجموعة فيها سيطرة مشتركة، حيث تملك الحق في صافي موجودات الاتفاقية، بدلاً عن حقوقها في موجوداتها والتزاماتها مقابل مطلوباتها.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ل) استثمارات في شركات زميلة (يتبع)

بموجب طريقة حقوق الملكية، يظهر الاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الاستحواذ في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركات الزميلة. يتم احتساب الخسائر التي تجاوزت تكلفة الاستثمار في الشركات الزميلة عندما تتكدب المجموعة التزامات نيابةً عن الشركة الزميلة. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا تخضع للإطفاء. بيان الدخل الموحد يعكس حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركات الزميلة. أينما وجدت تغيرات احتسبت مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة باحتساب حصتها في هذه التغيرات وتفصح عنها إذا استلزم الأمر في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة للمجموعة متطابقة مع المجموعة، والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة مطابقة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً احتساب خسارة إضافية لانخفاض القيمة على استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير مالي بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت انخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة. وفي هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ انخفاض القيمة والذي يتمثل في الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وتقوم باحتساب المبلغ في بيان الدخل الموحد.

يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة من معاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة إلى حد حصة المجموعة في الشركات الزميلة. يتم تضمين الأرباح / الخسائر من تحويل العملات الأجنبية الناتجة من تحويل صافي موجودات الاستثمار المذكور أعلاه في الشركات الزميلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

م) استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها، أو لكليهما كاستثمارات عقارية. يتم احتساب الاستثمار العقاري مبدئياً بالتكلفة ويتم لاحقاً قياسه بناءً على نية ما إذا كان الاحتفاظ بالاستثمار العقاري لغرض الاستخدام أو البيع. قامت المجموعة بتطبيق نموذج القيمة العادلة لاستثماراتها العقارية. بموجب نموذج القيمة العادلة، يتم احتساب أية أرباح غير محققة مباشرةً في حقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للعقارات. يتم تسوية أي خسائر غير محققة في حقوق الملكية إلى حد الرصيد الدائن المتوفر. عندما تتجاوز الخسائر غير المحققة الرصيد المتوفر في حقوق الملكية، فإنه يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد. في حالة وجود خسائر غير محققة متعلقة باستثمارات عقارية يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد في السنة المالية السابقة، يتم احتساب الأرباح غير المحققة للسنة المالية الحالية في بيان الدخل الموحد إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في بيان الدخل الموحد. يتم إدراج الاستثمارات العقارية المحتفظ بها لغرض البيع بقيمتها الدفترية وقيمتها العادلة المتوقعة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل. الاستثمارات العقارية المدرجة بالقيمة العادلة يجب أن يستمر قياسها بالقيمة العادلة.

ن) عقارات قيد التطوير

يتم تصنيف العقارات المشتراة تحديداً لغرض التطوير كعقارات قيد التطوير، ويتم قياسها بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المتوقع في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه التكاليف المقدرة للانجاز والتكاليف المقدرة اللازمة لإتمام البيع.

س) ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت بناءً على الأعمار الإنتاجية المتوقعة لجميع الممتلكات والمعدات، فيما عدا الأراضي المملوكة تملكاً حراً والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ.

-	معدات الحاسب الآلي	3 إلى 5 سنوات
-	برامج الحاسب الآلي	3 إلى 5 سنوات
-	أثاث ومعدات مكتبية	3 إلى 5 سنوات
-	مركبات	4 إلى 5 سنوات
-	تحسينات على العقارات المؤجرة	على مدى فترة عقد التأجير

يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وطرق احتساب الاستهلاك الموجودات بتاريخ كل بيان للمركز المالي، وتعديلها كلما كان ذلك مناسباً.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ع) الشركات التابعة المشتراة لغرض البيع

يتم تصنيف الشركة التابعة المشتراة لغرض بيعها لاحقاً خلال اثني عشر شهراً "كمحتفظ بها لغرض البيع" عندما يكون بيعها محتملاً جداً. يتم إظهار موجودات ومطلوبات الشركة التابعة كبند منفصل في بيان المركز المالي الموحد "كموجودات محتفظ بها لغرض البيع" و"مطلوبات متعلقة بموجودات محتفظ بها لغرض البيع" على التوالي. يتم قياس الموجودات التي تم تصنيفها كموجودات محتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الدفترية والقيمة العادلة وقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أي خسارة انخفاض في القيمة ناتجة تخفض القيمة الدفترية للموجودات. لا يتم استهلاك الموجودات التي تم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

ف) الشهرة

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال التي يتبادل فيها البنك والملكية المشتراة فقط حصص الملكية، فإنه يتم استخدام القيمة العادلة بتاريخ استحواذ حصة الملكية المشتراة لتحديد قيمة الشهرة. بعد الاحتساب المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة مطروحاً منها أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة. يتم فحص الشهرة لانخفاض القيمة على الأقل سنوياً. يتم احتساب أي انخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل الموحد. يتم تخصيص الشهرة لكل وحدة من وحدات المجموعة المولدة للنقد التي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عما إذا كانت موجودات أو مطلوبات الشركة المشتراة الأخرى قد تم تخصيصها لتلك الوحدات.

يوجد انخفاض القيمة عندما تتجاوز القيمة الدفترية للموجود أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم تحديد انخفاض قيمة الشهرة عن طريق تقييم المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) التي تتعلق بها الشهرة. إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية، فإنه يتم احتساب خسارة انخفاض القيمة مباشرة في بيان الدخل الموحد.

لغرض فحص انخفاض القيمة، يتم تخصيص الشهرة المستحوذ في دمج الأعمال، من تاريخ الاستحواذ لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد للمجموعة، أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد، والتي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عن ما إذا كانت موجودات أو مطلوبات أخرى للمجموعة تم تخصيصها لتلك الوحدات أو مجموعة من الوحدات. كل وحدة أو مجموعة من الوحدات التي تم تخصيص الشهرة لها:

- تمثل الحد الأدنى ضمن المجموعة والتي يتم فيها مراقبة الشهرة لأغراض الإدارة الداخلية؛ و

- ليست أكبر من القطاع الأساسي سواء قطاعات التقارير الرئيسية للمجموعة أو شكل قطاعات التقارير الجغرافية للمجموعة.

ص) المقاصة

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط إذا كان هناك حق شرعي أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المحتسبة، وعند وجود نية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تسهيل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

ق) حسابات جارية للعملاء

أرصدة الحسابات الجارية للعملاء هي حسابات غير استثمارية، ويتم احتسابها عند إستلامها من قبل المصرف. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المستلمة من قبل المصرف بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية، والذي يمثل قيمة السداد للعملاء.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)**2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)****ر) حقوق حاملي حسابات الاستثمار**

تمثل حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار أموالاً تحتفظ بها المجموعة في حساب استثمار مشترك غير مقيد، وللمجموعة ("المضارب") حرية التصرف في استثمارها. وتشمل هذه الأموال التي يتم جمعها بموجب عقود المضاربة وعقود الوكالة ضمن إطار ترتيبات استثمارات متعددة المستويات. يتم استثمار الأموال المستلمة بموجب اتفاقيات الوكالة في سلة استثمار المضاربة، وتعتبر كاستثمار يقوم به صاحب الحساب الاستثماري. بموجب ترتيبات كلاً من المضاربة والوكالة الممزوجة، يخول صاحب يخول أصحاب حسابات الاستثمار المجموعة باستثمار أموالهم بالطريقة التي تراها مناسبة ودون وضع قيود لاستثمارها من حيث المكان والطريقة والغرض. تحتسب المجموعة رسوم إدارة (رسوم مضارب) على أصحاب حقوق الاستثمار. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة وفقاً للمعدلات المتفق عليها مسبقاً مع أصحاب حسابات الاستثمار. تتحمل المجموعة المصروفات الإدارية المتكبدة المتعلقة بإدارة هذه الأموال، ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الاستثمار. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار فقط بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمارات. تظهر جميع حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بالتكلفة، زائداً الأرباح والاحتياطيات ذات العلاقة، مطروحاً منها المبالغ المسددة.

إن الأساس الذي تطبقه المجموعة في الوصول إلى حقوق حاملي حسابات الاستثمار في الدخل هو إجمالي دخل الاستثمار مطروحاً منه دخل المساهمين. في حالة عقود الوكالة، لا يعمل المصرف كوكيل استثماري ومضارب لنفس الصندوق في نفس الوقت. وبالتالي، وفي حال مزج أموال استثمارات الوكالة مع سلة المضاربة، فإن وكيل الاستثمار سيقوم فقط بفرض رسوم وكالة، ولن يتقاسم الأرباح من سلة استثمار المضاربة بصفته مضارب.

بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 30، يتم تخصيص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الموجودات المستثمرة باستخدام الأموال من حسابات الاستثمار غير المقيدة.

ش) مخصصات

يتم احتساب المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام حالي (قانوني أو تعاقدي) ناتج عن حدث سابق وأن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

ت) منافع نهاية الخدمة للموظفين**المنافع قصيرة الأجل**

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصص وتسجل كمصروف متى ما قدمت الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن المكافآت النقدية قصيرة الأجل أو خطط المشاركة في الأرباح، إذا كان على المجموعة التزام قانوني أو اعتيادي حالي كنتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها، وإذا كان بالإمكان تقدير هذا الالتزام بصورة موثوقة.

منافع ما بعد نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، وهو "نظام إشتراكات محددة"، حيث يتم بموجبه تحصيل إشتراكات شهرية من المصرف ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم احتساب مساهمة المصرف كمصروف في بيان الدخل متى استُجقت.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على إفتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل في تاريخ البيانات المالية.

ث) احتساب الإيراد**موجودات التمويلات**

عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد ومعلومًا عند بداية العقد، فإنه يتم احتساب الدخل على أساس العائد الفعلي على فترة العقد. يعلق احتساب الدخل المستحق عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون أقساط المراجبات متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ث) احتساب الإيراد (يتبع)

الضكوك

يتم احتساب الدخل من الضكوك على أساس التناسب الزمني بناءً على معدل العائد الأساسي لذلك النوع من الضكوك المعني. يعلق احتساب الدخل عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

أرباح الأسهم

يتم احتساب دخل أرباح الأسهم عندما يكون لدى المجموعة الحق في استلام مدفوعاتها.

موجودات الإيجارات التمويلية

يتم احتساب دخل الإيجارات التمويلية على أساس التناسب الزمني وفقاً لشروط عقد التأجير. يعلق الدخل المتعلق بالإيجارات التمويلية المتعثرة. يعلق احتساب الدخل عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون مدفوعات الإيجار متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

دخل الرسوم والعمولات

تكتسب المجموعة دخل الرسوم والعمولات من نطاق متنوع من الخدمات التي تقدمها إلى عملائها. ويمكن تقسيم دخل الرسوم إلى الفئات الرئيسية التالية:

- دخل الرسوم من المعاملات التمويلية: تتضمن الرسوم المكتسبة من المعاملات التمويلية على الرسوم المدفوعة مقدماً ورسوم السداد المبكر ويتم احتسابها عند اكتسابها. إلى الحد الذي تعتبر فيه الرسوم معززة للعائد، فإنها تحتسب على فترة العقود التمويلية.
- دخل الرسوم من خدمات المعاملات: يتم احتساب الرسوم الناتجة من تمويل الشركات، والخدمات الاستشارية للشركات، وترتيب بيع الموجودات وإدارة الثروات عند اكتسابها أو على أساس التناسب الزمني عندما تكون الرسوم مرتبطة بالوقت.
- دخل الرسوم الأخرى: يتم احتساب دخل الرسوم الأخرى عندما يتم تقديم الخدمات.

خ) القيمة العادلة للموجودات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة بنشاط في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العرض المعلنة السائدة في السوق بتاريخ إعداد التقارير المالية.

بالنسبة للاستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيمة العادلة بالرجوع إلى تقييم يتم إجراؤه من قبل مئنون خارجيون مستقلون أو بناءً على معاملات السوق الحالية. وبدلاً من ذلك، قد يستند التقييم أيضاً على القيمة السوقية الحالية لعقد آخر، وهو مشابه له إلى حد كبير، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد قيم النقد المعادلة من قبل المجموعة عن طريق احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بمعدلات الربح الحالية للعقود ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

بالنسبة للاستثمارات التي لها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة بناءً على الأسعار المتاحة للوسيط النشط وصافي القيمة المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية المحددة من قبل المجموعة باستخدام معدلات الربح السوقية الحالية للأدوات ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

ذ) موجودات الأمانة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة كموجودات للمجموعة وبالتالي لا يتم إظهارها في بيان المركز المالي الموحد. تشمل هذه موجودات تحت الإدارة، وموجودات عهدة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ض) أرباح الأسهم العادية

يتم احتساب أرباح الأسهم المستحقة الدفع على الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل للمصرف كالتزام ويتم طرحها من حقوق الملكية عندما يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي المجموعة.

ظ) ضمانات مالية

الضمانات المالية هي العقود التي تتطلب من المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يحتسب عقد الضمان المالي ابتداءً من تاريخ إصداره. تحتسب المطلوبات الناشئة من عقد الضمانة المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، عندما يصبح وفقاً للضمان محتمل.

غ) أسهم الخزينة

أسهم الخزينة هي أدوات الملكية الخاصة بالبنك التي يتم إعادة شرائها، ويتم احتسابها بالتكلفة وتطرح من حقوق الملكية. لا يتم احتساب أي ربح أو خسارة من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة بالبنك من خلال بيان الربح أو الخسارة. يتم احتساب أي فرق بين القيمة الدفترية والمقابل، إذا تم إعادة إصدارها، في علاوة إصدار الأسهم في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

أ) الزكاة

تحتسب الزكاة على قاعدة الزكاة للمجموعة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم 9 – الزكاة، باستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بدفع الزكاة بناء على أرصدة الاحتياطي المستحق والأرباح المستبقة في نهاية السنة، بينما تدفع الزكاة المتبقية من قبل المساهمين بصورة فردية. ويقوم المصرف بحساب الزكاة المستحقة الدفع من قبل المساهمين ويتم إبلاغهم بها سنوياً. كما تقوم المجموعة بدفع الزكاة على رصيد أسهم الخزينة المحتفظ بها بتاريخ نهاية السنة بناء على الحصة التناسبية للزكاة. يتم اعتماد حصة الزكاة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة. دفع الزكاة على حسابات الاستثمار غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسؤولية حاملي حسابات الاستثمار.

ب) وكالات مستحقة الدفع

تقبل المجموعة الأموال من البنوك والعملاء بموجب ترتيبات الوكالات التي بموجبها يدفع العائد للعملاء على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية. لا توجد أي قيود على المجموعة لاستخدام الأموال المستلمة بموجب اتفاقية الوكالة.

يتم استحقاق الربح على وكالات مستحقة الدفع على أساس التناسب الزمني على مدى فترة العقد بناءً على موجودات المبالغ القائمة.

ج) استرداد حيازة الموجودات

يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق الرهن على التسهيلات المالية متخلفة السداد والمتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة المحتفظ بها للبيع الفوري بالقيمة الدفترية عند غلق الرهن أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل. يتم تصنيف العقارات الأخرى المستردة حيازتها كعقارات استثمارية.

د) الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بالتبرع بأي إيراد من مصدر يتنافى مع الشريعة الإسلامية للأعمال الخيرية. ووفقاً لذلك، تحول أرباح المصادر غير الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية الذي تستخدمه المجموعة للأعمال الخيرية.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.6 المعايير الصادرة وسارية المفعول

التطبيق المبكر للمعايير الجديدة في السنة الحالية

1. معيار المحاسبة المالي رقم 31 – وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار)

قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 31 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية اعتباراً من 1 يناير 2020، قبل تاريخ سريانه في 1 يناير 2021. أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 31 – وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار) في 2019. يهدف هذا المعيار لبيان مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المالية لأدوات وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار)، والأصول والالتزامات ذات العلاقة، كلما كان ذلك مناسباً، للمؤسسات المالية الإسلامية، من كلا المنظورين، المدير (المستثمر)، والوكيل. تستخدم المجموعة صيغة الوكالة لجمع الأموال من سوق ما بين البنوك ومن العملاء، وكانت تدرج هذه الأموال ضمن بند الإيداعات من المؤسسات المالية، والإيداعات من المؤسسات غير المالية والأفراد على التوالي، كما في 31 ديسمبر 2019. جميع الأموال التي تم جمعها باستخدام هيكل الوكالة والتي يطلق عليها معاً "صندوق الوكالة"، يتم مزجها مع صناديق أموال البنك بناء على اتفاقية المضاربة الرئيسية. يتم استثمار مجموعة الأموال الممزوجة هذه في مجموعات مشتركة من الأصول وبالطريقة التي تراها المجموعة مناسبة، بدون وضع أي قيود على مكان وكيفية والغرض من استثمار هذه الأموال. بعد تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (31) ابتداءً من 1 يناير 2020، يتم الآن إدراج صندوق الوكالة ضمن حقوق أصحاب حسابات الاستثمار، ويتم تسجيل الأرباح المدفوعة على هذه العقود ضمن بند العائد على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

وفقاً للأحكام الانتقالية لمعيار المحاسبة المالي رقم (31)، قد تختار المنشأة عدم تطبيق هذا المعيار على المعاملات التي تم تنفيذها فعلاً قبل تاريخ 1 يناير 2020 والتي لها فترات استحقاق تعاقدية أصلية قبل 31 ديسمبر 2020. بالرغم من ذلك، ونظراً لأن ترتيب الأموال المجمعة كان موجوداً منذ سنوات، فقد قرر البنك تطبيق المعيار بأثر رجعي، وبالتالي إعادة تصنيف جميع المعاملات القائمة كما في نهاية السنة ونهاية السنة السابقة ذات العلاقة. أسفر تطبيق هذا المعيار عن تغيير تصنيف جميع عقود التمويل القائمة على الوكالة كجزء من حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار، وإفصاحات إضافية ذات علاقة (راجع إيضاح 19).

2. معيار المحاسبة المالي رقم (33) الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة

طبقت المجموعة معيار المحاسبة المالي رقم (33) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية اعتباراً من 1 يناير 2020، قبل تاريخ سريانه في 1 يناير 2021. هدف هذا المعيار هو وضع مبادئ تصنيف واحتساب وقياس وعرض والإفصاح عن الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة من قبل المؤسسات المالية الإسلامية. ينطبق هذا المعيار على استثمارات المؤسسة سواء في شكل سندات دين أو أسهم. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم (25) - الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة.

يصنف المعيار الاستثمارات إلى استثمارات حقوق ملكية، واستثمارات أدوات دين، وأدوات استثمارية أخرى. يمكن تصنيف وقياس الاستثمار بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تعتمد فئات التصنيف الآن على اختبارات نموذج العمل، ولن يسمح بإعادة التصنيف إلا في حال تغيير نموذج العمل، وسيتم تطبيقه بصورة مستقبلية.

يجب أن تكون الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة، وستكون خاضعة لمخصصات انخفاض القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (30) – انخفاض القيمة، والخسائر الانتمانية، والالتزامات المثقلة بالأعباء". في ظروف محددة، وعندما لا تكون المؤسسة قادرة على تحديد قياس موثوق للقيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية، قد تعتبر التكلفة أفضل تقدير للقيمة العادلة.

تم تطبيق المعيار ابتداءً من 1 يناير 2020 وهو قابل للتطبيق بأثر رجعي. ومع ذلك، فإن الأثر المتراكم، إن وجد، المنسوب للمساهمين، وأصحاب حقوق حسابات الاستثمار المتعلقة بسنوات سابقة، يجب تعديله مع احتياطي القيمة للاستثمارات المتعلقة بالموجودات الممولة من قبل فئة أصحاب المصلحة ذوي العلاقة.

أسفر تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (33) عن تغييرات في السياسات المحاسبية المتعلقة بتصنيف واحتساب وقياس الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة، ومع ذلك وباستثناء إعادة قياس بعض الموجودات من التكلفة المطفأة إلى قيمتها العادلة، لم يكن لتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (33) أي أثر جوهري على المبالغ المعلنة سابقاً في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية كما في 31 ديسمبر 2019، والبيانات المالية الموحدة السنوية المدققة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. فيما يلي أدناه تفاصيل السياسات المحاسبية المحددة لمعيار المحاسبة المالي رقم (33) المطبقة في السنة الحالية، وأثر التغيير على إعادة التصنيف.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.6 المعايير الصادرة وسارية المفعول (يتبع)

(1) التغييرات في السياسات المحاسبية الفئات والتصنيف

يحتوي معيار المحاسبة المالي رقم (33) على منهجية تصنيف وقياس للصكوك والأسهم والأدوات المماثلة، والتي تعكس نموذج العمل الذي تدار فيه مثل هذه الاستثمارات، وخصائص التدفقات النقدية المعنية. بموجب هذا المعيار، يجب تصنيف كل استثمار على أنه استثمار في:

- (أ) أدوات حقوق الملكية
- (ب) أدوات الدين، بما في ذلك:
 - (1) أدوات دين نقدية
 - (2) أدوات دين غير نقدية
- (ج) أدوات استثمارية أخرى

مالم يتم ممارسة خيارات الاحتساب المبدئية غير القابلة للنقض، يجب على المؤسسة تصنيف الاستثمارات كما يتم قياسها لاحقاً إما (1) بالتكلفة المطفأة، (2) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، (3) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، استناداً على كلاً مما يلي:

1. نموذج عمل البنك لإدارة الاستثمارات؛
2. خصائص التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمار، بما يتماشى مع طبيعة عقود التمويل الإسلامية المعنية.

(2) إعادة تصنيف الموجودات والمطلوبات

أسفر تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (33) عن التغييرات التالية في تصنيف الاستثمارات، استناداً إلى إعادة تقييم تصنيف نموذج العمل للاستثمارات:

1 يناير 2020	التصنيف الأصلي بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (25)	التصنيف الجديد بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (33)	القيمة الدفترية الأصلية بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (25)	القيمة الدفترية الجديدة بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (33)	الفرق المحتسب في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
			ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
صكوك سيادية	بالتكلفة المطفأة	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	335,382	339,737	4,355
صكوك الشركات	بالتكلفة المطفأة	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	21,703	21,984	281

1 يناير 2019	التصنيف الأصلي بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (25)	التصنيف الجديد بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (33)	القيمة الدفترية الأصلية بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (25)	القيمة الدفترية الجديدة بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (33)	الفرق المحتسب في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
			ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
صكوك سيادية	بالتكلفة المطفأة	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	348,273	344,425	(3,848)
صكوك الشركات	بالتكلفة المطفأة	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	9,173	9,390	217

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.7 المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد

(1) معيار المحاسبة المالي رقم (32) الإجارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (32) – "الإجارة" في 2020. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي الحالي رقم (8) - "الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك".

الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تصنيف واحتساب وقياس وعرض والإفصاح لمعاملات الإجارة (أصل الإجارة، بما في ذلك الصيغ المختلفة للإجارة المنتهية بالتمليك) التي دخلت فيها المؤسسات المالية الإسلامية كمؤجر وكمتأجر. يهدف هذا المعيار الجديد لمعالجة المسائل التي يواجهها قطاع التمويل الإسلامي فيما يتعلق بالمحاسبة وإعداد التقارير المالية، بالإضافة لتحسين طرق المعالجة الحالية بما يتماشى مع الممارسات الدولية. سيصبح هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2021، مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار.

(2) معيار المحاسبة المالي رقم (34) – التقارير المالية لحاملي الصكوك

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (34) – "إعداد التقارير المالية لحاملي الصكوك" في 2019. الهدف من هذا المعيار هو إرساء مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير للموجودات والأعمال المعنية بالصكوك لضمان تقديم تقارير شفافة وعادلة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، وبخاصة حاملي الصكوك.

(3) معيار المحاسبة المالي رقم (38) – الوعد، والخيار، والتحوط

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 38 – الوعد، والخيار، والتحوط في 2020. الهدف من هذا المعيار هو تحديد مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المناسبة، لاحتساب، وقياس، والإفصاحات، فيما يتعلق بترتيبات الوعد والخيار والتحوط المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية. هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من 1 يناير 2022.

هذا المعيار يصنف ترتيبات الوعد والخيار إلى فئتين كما يلي:

- (أ) "الوعد أو الخيار التابع للمنتج" والذي يتعلق بهيكل المعاملة التي تتم باستخدام منتجات أخرى، مثل المرابحة، والإجارة المنتهية بالتمليك، وما إلى ذلك؛
- (ب) "منتج الوعد والخيار" والذي يستخدم كترتيب قائم بذاته، متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

بالإضافة لذلك، ينص المعيار على المعالجة المحاسبية للالتزامات التقديرية والحقوق التقديرية الناتجة من منتجات الوعد والخيار القائمة بذاتها.

تقوم المجموعة حالياً بتقييم أثر تطبيق هذا المعيار.

3 تصنيف الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار

2020				
المجموع	بالتكلفة المطفاة/ أخرى	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	
الف دينار بحريني	الف دينار بحريني	الف دينار بحريني	الف دينار بحريني	
				الموجودات
288,266	288,266	-	-	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
393,108	-	393,108	-	صكوك سيادية
37,965	37,965	-	-	إيداعات لدى مؤسسات مالية
16,395	-	16,395	-	صكوك الشركات
814,449	814,449	-	-	موجودات التمويلات
469,363	469,363	-	-	موجودات الإيجارات التمويلية
98,034	-	350	97,684	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
67,586	-	67,586	-	استثمارات عقارية
2,943	2,943	-	-	عقارات قيد التطوير
12,036	12,036	-	-	استثمار في شركات زميلة
35,237	34,337	900	-	موجودات أخرى
25,971	25,971	-	-	الشهرة
2,261,353	1,685,330	478,339	97,684	
				المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار
116,883	116,883	-	-	إيداعات من مؤسسات مالية
363,970	363,970	-	-	حسابات جارية للعملاء
221,671	221,671	-	-	تمويل مرابحة لأجل
52,282	52,282	-	-	مطلوبات أخرى
1,225,380	1,225,380	-	-	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
1,980,186	1,980,186	-	-	

3 تصنيف الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار (بتبع)

2019			
المجموع	بالتكلفة المطفاة/ أخرى	بالبقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	بالبقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
ألف	ألف	ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
			الموجودات
219,456	219,456	-	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
345,305	-	345,305	صكوك سيادية
114,803	114,803	-	إيداعات لدى مؤسسات مالية
22,162	-	22,162	صكوك الشركات
685,756	685,756	-	موجودات التمويلات
389,742	389,742	-	موجودات الإيجارات التمويلية
108,991	-	1,553	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
72,774	-	72,774	استثمارات عقارية
2,943	2,943	-	عقارات قيد التطوير
10,640	10,640	-	استثمار في شركات زميلة
44,260	43,296	964	موجودات أخرى
25,971	25,971	-	الشهرة
2,042,803	1,492,607	442,758	107,438
			المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار
211,459	211,459	-	إيداعات من مؤسسات مالية
289,456	289,456	-	حسابات جارية للعملاء
145,590	145,590	-	تمويل مرابحة لأجل
41,481	41,481	-	مطلوبات أخرى
1,034,743	1,034,743	-	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
1,722,729	1,722,729	-	-

4 نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي

2019	2020	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
34,942	24,848	احتياطي إجباري لدى المصرف المركزي*
83,500	82,286	نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي
101,014	181,132	أرصدة لدى بنوك أخرى**
219,456	288,266	

* إن هذا الرصيد غير متوفر للاستخدام في عمليات التشغيل اليومية للمجموعة.
** إن هذا الرصيد صافي من مبلغ 76 ألف دينار بحريني (2019: 93 ألف دينار بحريني) المخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة.

5 صكوك سيادية

يتضمن مبلغ 271,361 ألف دينار بحريني (2019: 181,549 ألف دينار بحريني) في صكوك مرهونة مقابل تمويل مرابحة لأجل بمبلغ 221,671 ألف دينار بحريني (2019: 128,625 ألف دينار بحريني).

6 إيداعات لدى مؤسسات مالية وإيداعات من مؤسسات مالية

تتمثل في إيداعات قصيرة الأجل بين البنوك في هيئة عقود مرابحة ووكالة من وإلى مؤسسات مالية.

2019 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني	
56,254	27,432	إيداعات لدى مؤسسات مالية
58,648	10,674	موجودات وكالة
(99)	(141)	موجودات مرابحات السلع
114,803	37,965	مخصص الخسائر الائتمانية
211,459	116,883	إيداعات من مؤسسات مالية
211,459	116,883	مطلوبات مرابحة سلع

7 صكوك الشركات

2019 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني	
1,530	3,980	درجة استثمارية (AAA – BBB+)
7,424	-	درجة غير استثمارية (<BBB)
13,214	12,446	صكوك غير مصنفة
(6)	(31)	مخصص الخسائر الائتمانية
22,162	16,395	

تشمل صكوك الشركات على صكوك بمبلغ 3,977 ألف دينار بحريني (2019: 8,509 ألف دينار بحريني) مرهونة مقابل تمويل مرابحة لأجل بمبلغ 221,671 ألف دينار بحريني (2019: 128,625 ألف دينار بحريني).

8 موجودات التمويل

2020				
المجموع	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
401,192	43,913	10,375	346,904	تمويل مرابحة
410,437	4,852	29,782	375,803	تمويل مضاربة
32,605	278	65	32,262	تمويل مشاركة
3,472	566	157	2,749	بطاقات ائتمان
847,706	49,609	40,379	757,718	مجموع موجودات التمويل
(33,257)	(17,574)	(5,499)	(10,184)	مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 10)
814,449	32,035	34,880	747,534	
2019				
المجموع	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
293,119	31,965	20,128	241,026	تمويل مرابحة
380,017	7,323	32,127	340,567	تمويل مضاربة
30,892	421	64	30,407	تمويل مشاركة
3,822	639	168	3,015	بطاقات ائتمان
707,850	40,348	52,487	615,015	مجموع موجودات التمويل
(22,094)	(9,796)	(7,118)	(5,180)	مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 10)
685,756	30,552	45,369	609,835	

9 موجودات الإيجارات التمويلية

تمثل صافي الاستثمارات في الموجودات المؤجرة (أراضي ومباني) بموجب ترتيبات الإيجارات التمويلية مع عملاء المصرف. تنص معظم وثائق التأجير بأن يتعهد المؤجر بنقل الموجودات المؤجرة إلى المستأجر في نهاية فترة التأجير عند الوفاء بكامل التزاماته بموجب اتفاقية التأجير.

2019	2020	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
394,184	476,137	موجودات الإيجارات التمويلية
(4,442)	(6,774)	مخصص انخفاض القيمة
<u>389,742</u>	<u>469,363</u>	في 31 ديسمبر

فيما يلي التغيرات في موجودات الإيجارات التمويلية:

2019	2020	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
256,892	389,742	في 1 يناير
99,886	141,285	إضافات خلال السنة - صافي
(33,169)	(40,994)	استهلاك موجودات الإيجارة التمويلية
2,039	(2,332)	مخصص انخفاض القيمة خلال السنة، صافي
64,094	(18,338)	سداد/تسويات خلال السنة
<u>389,742</u>	<u>469,363</u>	في 31 ديسمبر

إجمالي الحد الأدنى للمدفوعات المستحقة لعقود التأجير المستقبلية (باستثناء الأرباح المستقبلية) هي كالتالي:

2019	2020	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
60,690	59,939	مستحق الدفع خلال سنة واحدة
119,062	154,565	مستحق الدفع من سنة واحدة إلى 5 سنوات
209,990	254,859	مستحق الدفع بعد 5 سنوات
<u>389,742</u>	<u>469,363</u>	

بلغ الاستهلاك المتراكم على موجودات الإيجارات التمويلية 54,988 ألف دينار بحريني (2019: 95,982 ألف دينار بحريني).

9 موجودات الإيجارات التمويلية (يتبع)

2020			
المجموع	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
476,137	9,887	20,594	445,656
(6,774)	(3,069)	(350)	(3,355)
469,363	6,818	20,244	442,301

موجودات الإيجارات التمويلية
مخصص انخفاض القيمة (إيضاح 10)

2019			
المجموع	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
394,184	12,901	58,296	322,987
(4,442)	(2,829)	(169)	(1,444)
389,742	10,072	58,127	321,543

موجودات الإيجارات التمويلية
مخصص انخفاض القيمة (إيضاح 10)

10 الحركة في صافي مخصص الخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة

2020				
المجموع	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهر ألف دينار بحريني	
33,528	19,042	7,295	7,191	الرصيد في بداية السنة
-	(336)	(1,128)	1,464	التغيرات الناتجة من الذمم المدينة
-	(493)	810	(317)	المحتسبة في الرصيد الافتتاحي التي:
-	1,864	(1,815)	(49)	- تم تحويلها للمرحلة الأولى: الخسائر
17,631	10,439	935	6,257	الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً
(495)	(433)	(62)	-	- تم تحويلها للمرحلة الثانية: الخسائر
17,136	11,041	(1,260)	7,355	الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة -
(125)	(125)	-	-	ليست منخفضة القيمة
(3,239)	(3,239)	-	-	- تم تحويلها للمرحلة الثالثة: الخسائر
47,300	26,719	6,035	14,546	الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة -
				منخفضة القيمة
				صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
				عكس / استرداد
				مخصص الخسائر الائتمانية
				تسويات صرف العملات الأجنبية
				والحركات الأخرى
				مبالغ مشطوبة خلال السنة
				الرصيد في نهاية السنة

2020				
المجموع	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	
76	-	-	76	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف
248	-	-	248	المركزي
141	-	-	141	صكوك سيادية
31	-	-	31	إيداعات لدى مؤسسات مالية
33,257	17,574	5,499	10,184	صكوك الشركات
6,774	3,069	350	3,355	موجودات التمويل
3,764	3,602	145	17	موجودات الإيجارات التمويلية
2,226	2,181	-	45	قروض وسلفيات للعملاء
783	293	41	449	- موجودات قيد التحويل (إيضاح 15)
47,300	26,719	6,035	14,546	ذمم مدينة أخرى
				التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية

10 الحركة في صافي المخصص للخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة (بتبع)

2019			
المجموعة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
40,724	29,746	5,385	5,593
-	(375)	(667)	1,042
-	(2,058)	2,812	(754)
-	609	(580)	(29)
5,895 (3,364)	3,440 (2,593)	644 (299)	1,811 (472)
2,531	(977)	1,910	1,598
(214)	(214)	-	-
(9,620)	(9,620)	-	-
107	107	-	-
33,528	19,042	7,295	7,191

الرصيد في بداية السنة
التغيرات الناتجة من الذمم المدينة
المحتسبة في الرصيد الافتتاحي التي:
- تم تحويلها للمرحلة الأولى: الخسائر
الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً
- تم تحويلها للمرحلة الثانية: الخسائر
الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست
منخفضة القيمة
- تم تحويلها للمرحلة الثالثة: الخسائر
الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة -
منخفضة القيمة
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
عكس / استردادات

مخصص الخسائر الائتمانية
تسويات صرف العملات الأجنبية
والحركات الأخرى
مبالغ مشطوبة خلال السنة
إلغاء عند التوحيد
الرصيد في نهاية السنة

2019			
المجموعة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
93	-	-	93
24	-	-	24
99	-	-	99
6	-	3	3
22,094	9,796	7,118	5,180
4,442	2,829	169	1,444
4,088	4,008	-	80
2,227	2,182	-	45
455	227	5	223
33,528	19,042	7,295	7,191

نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف
المركزي
صكوك سيادية
إيداعات لدى مؤسسات مالية
صكوك الشركات
موجودات التمويلات
موجودات الإيجارات التمويلية
قروض وسلفيات للعملاء
- موجودات قيد التحويل
ذمم مدينة أخرى
التزامات تمويلية عقود ضمانات مالية

10 الحركة في صافي مخصص الخسائر الانتمائية / انخفاض القيمة (يتبع)

10.1 الحركة في مخصصات انخفاض القيمة للاستثمارات في أسهم حقوق الملكية وأخرى

2019	2020	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
3,130	3,209	الرصيد في بداية السنة
79	1,141	انخفاض القيمة خلال السنة
<u>3,209</u>	<u>4,350</u>	الرصيد في نهاية السنة

11 استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

2019	2020	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
97,380	90,209	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:
10,058	7,475	أدوات حقوق ملكية
1,553	350	صناديق
<u>108,991</u>	<u>98,034</u>	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
		الرصيد في نهاية السنة

تملك المجموعة نسبة 40% (2019: 40%) من شركة منارة للتطوير ش.م.ب (مقفلة)، وشركة بريق الرتاج للخدمات العقارية ذ.م.م وهي شركة تأسست في البحرين وتعمل في مجال التطوير العقاري. تم تقييم الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستخدام إعفاء نطاق القيمة العادلة الخاص بمعيار المحاسبة المالي رقم 24. كجزء من إعادة هيكلة صافي أصول شركة منارة، سيتم تحويلها إلى شركة بريق.

بالنسبة للاستثمارات في قطاع الضيافة، فقد تم إجراء تحليل الحساسية على معدل الإشغال وعامل الخصم من خلال زيادتهما أو خفضهما بنسبة 5% و 1% على التوالي. لن يكون لهذا أي تأثير كبير في بيان الدخل الموحد.

بالنسبة للاستثمارات الأخرى ذات الأصول العقارية، فإن أي زيادة أو نقص في قيمة العقارات بنسبة 5% ستؤثر على بيان الدخل الموحد بمبلغ 4 ملايين دينار بحريني.

12 عقارات استثمارية

2019	2020	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
67,749	64,466	أراضي
5,025	3,120	مباني
<u>72,774</u>	<u>67,586</u>	

12 عقارات استثمارية (يتبع)

الحركة في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية المصنفة ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة كانت كما يلي:

قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات ذات تأثير جوهري غير قابلة للرصد ضمن المستوى 3	
2019	2020
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
74,261	72,774
(1,239)	(1,750)
-	(241)
6,960	902
(7,034)	(4,033)
(174)	(66)
72,774	67,586

في 1 يناير
تغيرات في القيمة العادلة من خلال بيان الدخل
تغيرات القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
إضافات خلال السنة *
استبعادات خلال السنة
أخرى
في 31 ديسمبر

* حصل البنك خلال السنة على ملكية ضمان محتفظ به مقابل تمويل، مما نتج عن زيادة في الاستثمارات العقارية.

لتحليل حساسية العقارات الاستثمارية، سنؤثر زيادة أو نقصان 5% في قيمة العقارات لكل قدم مربع على بيان الدخل بمبلغ 750 ألف دينار بحريني.

13 عقارات للتطوير

عقارات للتطوير تمثل العقارات المشتراة والمحتفظ بها من خلال الأدوات الاستثمارية تحديداً لأغراض التطوير والبيع في المملكة المتحدة. مبالغ القيمة الدفترية تشمل سعر الأرض وتكاليف البناء ذات الصلة.

14 استثمار في شركات زميلة

تملك المجموعة نسبة 14.42% (2019: 14.42%) من بنك السلام الجزائر، وهو بنك غير مدرج مؤسس في الجزائر. لدى البنك تمثيل في مجلس إدارة بنك السلام الجزائر والذي من خلاله أصبح لدى البنك نفوذاً مؤثراً على بنك السلام الجزائر.

تملك المجموعة نسبة 20.94% (2019: 20.94%) من بنك الخليج الأفريقي، وهو بنك إسلامي تجاري مرخص من قبل المصرف المركزي في كينيا، وتأسس في سنة 2006 كأول بنك إسلامي في كينيا.

تم احتساب حصة ملكية المجموعة في بنك السلام الجزائر وبنك الخليج الأفريقي باستخدام طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية الموحدة. يلخص الجدول التالي المعلومات المالية المختصرة لاستثمارات المجموعة في بنك السلام الجزائر:

2019	2020
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
413,272	463,738
353,299	409,843
59,973	53,895
29,431	21,960
16,787	13,208
12,644	8,752
1,107	1,823

بيان المركز المالي للشركة الزميلة:
مجموع الموجودات
مجموع المطلوبات
صافي الموجودات
مجموع الإيرادات
مجموع المصروفات
صافي الربح للسنة
حصة المجموعة من صافي ربح الشركة الزميلة

14 استثمار في شركات زميلة (يتبع)

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لاستثمارات المجموعة في بنك الخليج الأفريقي:

2019	2020	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
130,607	129,946	بيان المركز المالي للشركة الزميلة:
113,372	112,664	مجموع الموجودات
17,235	17,282	مجموع المطلوبات
		صافي الموجودات
10,038	9,867	مجموع الإيرادات
9,417	8,586	مجموع المصروفات
621	1,281	صافي الربح للسنة
102	130	حصة المجموعة من صافي ربح الشركة الزميلة

15 موجودات أخرى

2019	2020	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
7,181	6,434	موجودات قيد التحويل (أ)
964	900	قروض وسلفيات العملاء
21	8	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (ب)
8,166	7,342	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - دين
12,478	24,635	ذمم مدينة أخرى وسلفيات
924	1,299	مصروفات مدفوعة مقدماً
22,692	1,961	مباني ومعدات
44,260	35,237	

(أ) تمثل هذه موجودات لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ناتجة من الاستحواذ على إيه إس بي سيشل وبي إم أي بنك ش.م.ب. (مقفلة) والبنك البحرينى السعودى ش.م.ب. (سابقاً البنك البحرينى السعودى). أي دخل مستمد من هذه الموجودات يتم تخصيصه إلى بند الأعمال الخيرية الدائنة، وبالتالي لا يتم احتسابه في بيان الدخل الموحد. خلال السنة الخاضعة للتدقيق، تم تحويل الإيرادات التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والبالغة 209 ألف دينار بحريني إلى حساب الأعمال الخيرية الدائنة، ضمن بند "ذمم دائنة ومصروفات مستحقة" في إيضاح رقم (18).

(ب) تم تصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية المذكورة أعلاه ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة. فيما يلي التغييرات في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:

قياس القيمة العادلة باستخدام منخلات ذات تأثير جوهري غير قابلة للرصد ضمن المستوى 3

2019	2020	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
1,041	964	في 1 يناير
2	1	إضافات خلال السنة
(79)	(65)	المخفض خلال السنة
964	900	في 31 ديسمبر

15 موجودات أخرى (يتبع)

قروض وسلفيات للعملاء – موجودات قيد التحويل

2020				
المجموع	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
10,198 (3,764)	7,907 (3,602)	485 (145)	1,806 (17)	قروض وسلفيات للعملاء مخصص الخسائر الائتمانية
6,434	4,305	340	1,789	
2019				
المجموع	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
11,269 (4,088)	9,184 (4,008)	384 -	1,701 (80)	قروض وسلفيات للعملاء مخصص الخسائر الائتمانية
7,181	5,176	384	1,621	

16 الشهرة

بتاريخ 30 مارس 2014، قام البنك بالاستحواذ على 100% من رأس المال المدفوع لبي أم أي. ولقد نتج عن عملية دمج الأعمال شهرة بمبلغ وقدره 25,971 ألف دينار بحريني (2019: 25,971 ألف دينار بحريني) تتعلق بقطاع الخدمات المصرفية للمجموعة.

القيمة القابلة للإسترداد للشهرة تعتمد على عملية حساب القيمة المستخدمة باستخدام توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، والمعدلة لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لتوقعات فترة ثلاث سنوات للوصول للقيمة النهائية، باستخدام معدل نمو ثابت بنسبة 1% ومعدل خصم بنسبة 14%، حسب ما تم تطبيقه على تقديرات التدفقات النقدية.

يقوم البنك سنوياً، بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض قيمة الشهرة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 36 – انخفاض قيمة الموجودات غير المالية، استناداً على مصادر المعلومات الداخلية أو الخارجية. كما في 31 ديسمبر 2020، لا يوجد أي مؤشر على انخفاض قيمة الوحدة المولدة للنقد المتعلقة بالشهرة.

قامت الإدارة بإجراء تحليل للحساسية من خلال تغيير الفرضيات الرئيسية لتقييم تأثير القيمة القابلة للاسترداد مقارنة بالقيمة الدفترية للوحدة المولدة للنقد. يعتبر معدل الخصم والأرباح من الفرضيات الرئيسية، إن زيادة بنسبة 0.10% في معدل الخصم وانخفاض بنسبة 0.50% في الأرباح، فإن المبلغ القابل للاسترداد للشهرة سيكون أكبر من القيمة الدفترية في تحليل الحساسية ولم ينتج عنه انخفاض في القيمة.

17 تمويل مرابحة لأجل

تمثل هذه تمويلات تتنوع ما بين قصيرة الأجل وطويلة الأجل مع مختلف المؤسسات المالية، وهي مضمونة مقابل القيمة الدفترية لصكوك الشركات والصكوك السيادية والبالغة 275,338 ألف دينار بحريني (2019: 190,058 ألف دينار بحريني).

18 مطلوبات أخرى

2019 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني	
28,692	48,767	ذمم دائنة ومصروفات مستحقة (أ)
5,581	1,139	أرباح أسهم مستحقة الدفع
60	69	ذمم مشاريع دائنة
5,229	-	مطلوبات قيد التحويل
1,464	1,524	منافع نهاية الخدمة ومستحقات أخرى تتعلق بالموظفين
455	783	مخصص الخسائر الائتمانية المتعلقة بالالتزامات التمويلية وعقود الضمانات المالية
41,481	52,282	

(أ) يشمل هذا البند ذمم دائنة مقابل سداد قرض شركة تابعة (راجع إيضاح 20.2).

19 حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تتضمن حقوق حاملي حسابات الاستثمار:

2019 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني	
210,887	264,784	عقود وكالة من مؤسسات مالية
721,380	714,465	عقود وكالة من العملاء
932,267	979,249	
102,476	246,131	مضاربة من العملاء
1,034,743	1,225,380	

تستخدم المجموعة أموال حقوق حاملي حسابات الاستثمار لتمويل الموجودات.

الموجودات التي تم استثمار أموال حقوق حاملي حسابات الاستثمار فيها هي كما يلي:

2019 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني	
34,026	24,848	الموجودات
83,803	82,286	احتياطي إجباري لدى المصرف المركزي
76,660	38,106	نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي
656,985	757,718	إيداعات لدى المؤسسات المالية
183,269	322,422	موجودات التمويلات
1,034,743	1,225,380	موجودات الإيجارات التمويلية

19 حقوق حاملي حسابات الاستثمار (يتبع)

يتم مزج أموال حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار مع أموال المجموعة والوكالة لإنشاء حساب مضاربة عام واحد. تستخدم هذه الأموال المجمعة لتمويل والاستثمار في الموجودات المولدة للدخل، وبالرغم من ذلك، لا تمنح الأولوية لأي طرف لغرض الاستثمارات أو توزيع الأرباح.

لا تقوم المجموعة بتخصيص الأصول المتعثرة لصندوق حاملي حسابات الاستثمار. يتم تخصيص جميع مخصصات انخفاض القيمة في حقوق ملكية المساهمين. كما لا يتم تخصيص الاسترداد من الأصول المالية المتعثرة إلى حاملي حسابات الاستثمار. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار فقط بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمارات. وفقاً لسياسة المجموعة، يتم توزيع ما لا يقل عن 15% من العوائد المكتسبة على الأصول على حاملي حسابات الاستثمار، وتحتفظ المجموعة بنسبة 85% كحصة مضارب أو رسوم وكالة. لم تحتسب المجموعة أي مصروفات إدارية على حسابات الاستثمار.

بلغ متوسط معدل الربح المنسوب لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بناء على النسبة أعلاه نسبة 2.75% (2019: 3.02%).

20 رأس المال

2019 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
250,000	250,000
221,586	230,450

المصرح به:

2,500,000,000 سهم عادي (2019: 2,500,000,000 سهم) بقيمة اسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم

الصادر والمدفوع بالكامل: (بقيمة اسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم) 2,304,497,853 سهم (2019: 2,215,863,320 سهم)

كما في 31 ديسمبر 2020، كان مجموع عدد أسهم الخزينة القائمة 81,304,080 سهماً (2019: 72,694,133 سهم).

أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين، ونسبة التملك من مجموع عدد الأسهم للمساهمين الذين يملكون أكثر من 5% من مجموع الأسهم القائمة كما في 31 ديسمبر 2020 كالتالي:

إسم المستثمر	الجنسية	عدد الأسهم	% النسبة من الأسهم القائمة
بنك مسقط (ش.م.ع.ع)	عماني	339,598,596	14.74
مصرف الطاقة الأول ش.م.ب (مقفل)	بحريني	144,651,042	6.28
استثمارات عبر البحار ش.ش.و	بحريني	138,611,666	6.01

يوضح الجدول أدناه كل فئة من فئات الأسهم، وعدد المساهمين، ونسبة التملك من مجموع عدد الأسهم كما في 31 ديسمبر 2020 كالتالي:

التصنيف	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% من مجموع عدد الأسهم القائمة
أقل من 1%	915,278,199	22,738	39.72
من 1% إلى أقل من 5%	766,358,350	12	33.25
من 5% إلى أقل من 10%	283,262,708	2	12.29
من 10% إلى أقل من 20%	339,598,596	1	14.74
المجموع	2,304,497,853	22,753	100

20 رأس المال (يتبع)

20.1 توزيعات مقترحة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح أسهم بواقع 5 فلس لكل سهم أو 5% للسهم (2019: 8 فلس لكل سهم أو 8%) من رأس المال المدفوع، من خلال إصدار أسهم منحة (سهم (1) لكل 20 سهم مملوك)، بمبلغ وقدره 11,523 ألف دينار بحريني (2019: 17,727 ألف دينار بحريني).

20.2 معاملات مع حصص غير مسيطرة

خلال السنة، قامت شركة تابعة للبنك غير مباشرة، وهي شركة إيه إس بي بيوديزل (هونغ كونغ) المحدودة، والتي تعمل في هونغ كونغ، بإعادة هيكله ديونها، حيث قام المقرضين الخارجيين الكبار بتحويل ديونهم إلى فئة جديدة من أدوات حقوق الملكية في شركة إيه إس بي بيوديزل 1، كونها المساهم الوحيد في شركة إيه إس بي بيوديزل (هونغ كونغ). تم عمل مخصص انخفاض القيمة لصافي استثمار البنك في حقوق ملكية شركة إيه إس بي بيوديزل 1 والتمويل المستحق من شركة إيه إس بي بيوديزل (هونغ كونغ) بالكامل في السنوات السابقة، ومع ذلك، احتفظ البنك بالسيطرة من خلال ملكية أسهم الإدارة في شركة إيه إس بي بيوديزل 1، والتقلبات المرتبطة بمشاركته كمقرض وحامل أسهم. بغرض إدارة المخاطر المتعلقة بالبنك، وافق مجلس الإدارة على شراء فئة أسهم حقوق الملكية الجديدة من المساهمين غير المسيطرين مقابل 45 مليون دولار أمريكي.

تم عكس المقابل المدفوع بما يفوق الحصة في صافي أصول الحصص غير المسيطرة كتغير المنسوب لحقوق الملكية بين الشركة الأم والحصص غير المسيطرة، في بيان التغيرات في حقوق الملكية (مقابل الأرباح المستتقة) بما يتماشى مع سياسة معالجة المعاملات مع الحصص غير المسيطرة كعملة بين حاملي الأسهم في المجموعة. أي عوائد تخارج من بيع الممتلكات والعمليات المعنية من شأنه أن يعود بالنفع بالكامل للمجموعة. ومع ذلك، فإن البيئة الاقتصادية الحالية تجعل من الصعب أن ننسب أي قيمة جوهرية لهذه العمليات.

21 احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم تحويل 10% من صافي الربح للسنة إلى الاحتياطي القانوني. يجوز للمجموعة أن تقرر إيقاف مثل هذا التحويل السنوي عندما يبلغ الاحتياطي القانوني 50% من رأس المال المدفوع للبنك. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

22 العائد على السهم الأساسي و المخفض

يحتسب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة صافي ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. لم يكن هناك أي أدوات مخفضة صادرة عن المجموعة.

2019	2020
21,093	9,142
2,164,037	2,149,540
9.7	4.3

صافي الربح المنسوب لمساهمي المصرف (بالآلاف الدنانير البحرينية)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (بالآلاف)
العائد على السهم الأساسي والمخفض (فلس)

23 دخل التمويل

2019	2020
ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني
14,866	18,033
21,342	27,960
18,585	24,608
1,713	2,858
3,206	1,404
59,712	74,863

تمويلات مرابحة
تمويلات مضاربة
دخل الإيجارات التمويلية، صافي
مشاركات
إيداعات لدى مؤسسات مالية

24 (خسارة) / دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

2019 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني	
196	(252)	(خسارة) / ربح من بيع استثمارات
2,145	(8,866)	تغيرات القيمة العادلة على الاستثمارات
292	154	دخل أرباح الأسهم
<u>2,633</u>	<u>(8,964)</u>	

25 خسارة من العقارات

2019 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني	
(302)	(75)	خسارة من بيع عقارات استثمارية
(1,140)	(1,750)	خسارة القيمة العادلة لعقارات استثمارية
<u>(1,442)</u>	<u>(1,825)</u>	

26 الرسوم والعمولات، صافي

2019 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني	
2,258	2,843	رسوم وعمولات متعلقة بالمعاملات
1,555	1,959	رسوم ترتيبات
1,463	867	عمولة خطابات ائتمان وخطابات ضمان
974	733	دخل بطاقات الخصم وبطاقات الائتمان
1,389	1,004	أخرى
<u>7,639</u>	<u>7,406</u>	

27 إيرادات أخرى

2019 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني	
2,491	1,392	استردادات من مخصصات ما قبل الاستحواذ
299	377	أرباح تحويل العملات الأجنبية
2,099	1,896	أخرى
<u>4,889</u>	<u>3,665</u>	

28.1 تكلفة الموظفين

2019 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني	
14,169	13,617	رواتب ومناقص قصيرة الأجل
1,156	1,047	مصرفوات التأمين الاجتماعي
69	95	مصرفوات الموظفين الأخرى
15,394	14,759	

28.2 مصرفوات تشغيلية أخرى

2019 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني	
3,163	3,208	مصرفوات متعلقة بالأعمال
1,335	1,783	مصرفوات تقنية المعلومات
1,591	1,634	مصرفوات مهنية
1,019	1,058	مصرفوات متعلقة بمجلس الإدارة
3,417	3,408	مصرفوات أخرى
10,525	11,091	

29 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتكون الأطراف ذوي العلاقة من المساهمين الرئيسيين، وأعضاء مجلس إدارة البنك، والإدارة العليا وأفراد عائلاتهم المقربين، والشركات المملوكة لهم أو المدارة من قبلهم وكذلك الشركات الحليفة ذات العلاقة مع البنك بحكم الملكية المشتركة أو أعضاء مجلس الإدارة. يتم إجراء المعاملات مع تلك الأطراف بشروط تجارية، وبموافقة مجلس الإدارة.

فيما يلي الأرصدة المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة كما في 31 ديسمبر 2020 و 31 ديسمبر 2019:

2020					
المجموع	الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم	المساهمين الرئيسيين	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
					الموجودات:
					النقد وأرصدة لدى البنوك ومصرف البحرين المركزي
194	-	-	194	-	صكوك الشركات
3,977	-	3,977	-	-	موجودات التمويلات
32,694	1,107	6,797	6,460	18,330	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
81,289	-	1,574	-	79,715	استثمارات في شركات زميلة
12,036	-	-	-	12,036	موجودات أخرى
7,996	-	-	-	7,996	المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:
					إيداعات من المؤسسات المالية
23,455	-	-	23,455	-	حسابات جارية للعملاء
9,243	496	3,175	2,984	2,588	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
102,366	2,041	59,367	31,672	9,286	مطلوبات أخرى
48	5	30	-	13	ارتباطات محتملة والتزامات
9,337	-	101	119	9,117	

29 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (يتبع)

2019					
المجموع	الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم	المساهمين الرئيسيين	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	دينار بحريني
					الموجودات:
4,799	-	4,799	-	-	صكوك الشركات
28,474	1,159	17,256	2	10,057	موجودات التمويل
91,001	-	2,187	-	88,814	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
10,640	-	-	-	10,640	استثمارات في شركات زميلة
2,938	-	-	-	2,938	موجودات أخرى
					المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:
92,894	-	-	92,894	-	إيداعات من المؤسسات المالية
18,148	317	1,602	14,712	1,517	حسابات جارية للعملاء
30,836	2,279	14,693	12,921	943	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
15	15	-	-	-	مطلوبات أخرى
654	-	101	553	-	ارتباطات محتملة والتزامات

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة والملتزمة في بيان الدخل الموحد المختصر:

2020					
المجموع	الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم	المساهمين الرئيسيين	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	دينار بحريني
					الدخل:
1,490	18	313	89	1,070	دخل التمويل
123	-	123	-	-	دخل من الصكوك
(9,601)	-	(612)	-	(8,989)	دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
1,953	-	-	-	1,953	حصة المجموعة من ربح الشركات الزميلة
					المصروفات:
1,858	-	-	1,858	-	مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية
1,585	61	1,313	125	86	الحصة من الأرباح على حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار
1,058	-	1,058	-	-	مصروفات تشغيلية أخرى

29 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (يتبع)

2019					
المجموع	الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم	المساهمين الرئيسيين	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
					الدخل:
1,881	18	1,130	37	696	دخل التمويل
127	-	127	-	-	دخل من الصكوك
1,840	-	(71)	-	1,911	دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
1,209	-	-	-	1,209	حصة المجموعة من ربح الشركات الزميلة
					المصروفات:
2,338	-	-	2,338	-	مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية
597	62	480	29	26	مصروفات التمويل على إيداعات من العملاء
4	1	1	2	-	الحصة من الأرباح على حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار
1,019	-	1,019	-	-	مصروفات تشغيلية أخرى

بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 670 ألف دينار بحريني لسنة 2020 (2019: 787 ألف دينار بحريني).

بلغت مكافأة هيئة الرقابة الشرعية 28 ألف دينار بحريني لسنة 2020 (2019: 72 ألف دينار بحريني).

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون في المصرف من أعضاء الإدارة الرئيسيين الذين يمارسون السلطة والمسئولية في التخطيط والتوجيه والسيطرة على أنشطة المصرف. مكافآت أعضاء الإدارة الرئيسيين تشمل الرواتب والمنافع الأخرى قصيرة الأجل بمبلغ 2,769 ألف دينار بحريني لسنة 2020 (2019: 2,851 ألف دينار بحريني)

30 ارتباطات والتزامات محتملة

2019	2020	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
20,860	34,575	التزامات محتملة نيابة عن العملاء
9,223	9,190	ضمانات
808	855	خطابات اعتماد
		خطابات قبول
30,891	44,620	
55,230	55,051	ارتباطات غير قابلة للنقض غير مستخدمة
9,396	9,097	ارتباطات تمويلية غير مستخدمة
		ارتباطات غير ممولة غير مستخدمة
64,626	64,148	

30 ارتباطات والتزامات محتملة (يتبع)

تلزم الاعتمادات المستندية والضمانات (بما فيها الاعتمادات المستندية الاحتياطية) المجموعة بالدفع نيابة عن العملاء في حال فشل العميل من الوفاء بالتزاماته وفقاً لشروط العقد.

إن للارتباطات عادةً تواريخ انتهاء محددة، أو تحكمها بنود خاصة لإنهائها. وحيث أن الارتباطات قد تنتهي دون تنفيذها، فإن مجموع مبالغ العقود لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية.

ارتباطات عقود التأجير التشغيلية – المجموعة كمستأجر

دخلت المجموعة في مختلف عقود التأجير التشغيلية لمبانيها. فيما يلي الحد الأدنى لمدفوعات عقود التأجير المستقبلية بموجب عقود التأجير غير القابلة للإلغاء:

2019 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني
1,238	1,343
746	1,668
1,984	3,011

خلال سنة واحدة
بعد سنة ولكن ليست أكثر من خمس سنوات

31 معاملات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد لإدارة مخاطر

أبرمت المجموعة معاملات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد للإدارة العامة لميزانيتها العمومية، بغرض إدارة تعرضاتها لمخاطر العملات الأجنبية. القيمة العادلة للأدوات المشتقة في 31 ديسمبر 2020 و 31 ديسمبر 2019 كانت كما يلي:

2019		2020	
القيمة العادلة	القيمة الاسمية	القيمة العادلة	القيمة الاسمية
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
4,071	3,979	9,966	9,797
(5,058)	(4,966)	(25,349)	(27,191)
-	-	25,349	27,191
-	-	(6,195)	(6,027)
987	987	-	-
-	-	(3,771)	(3,770)

أدوات وعد صرف العملات الأجنبية
دولار أمريكي (فترات طويلة)
دولار أمريكي (فترات قصيرة)
يورو (فترات طويلة)
يورو (فترات قصيرة)
دينار بحريني (فترات طويلة)
دينار بحريني (فترات قصيرة)

32 إدارة مخاطر

32.1 المقدمة

إن المخاطر كامنة في أنشطة المجموعة إلا أنه يتم إدارتها من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة، مع مراعاة حدود مدى قبولها للمخاطر والضوابط الأخرى. تعتبر عملية إدارة المخاطر هذه ذات أهمية كبيرة لاستمرار ربحية المجموعة وكل وحدة داخل المجموعة تعتبر مسؤولة عن تعرضات المخاطر المتعلقة بمسئولياتها. وتعرض المجموعة لعدة مخاطر متمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر أمن المعلومات ومخاطر السوق. وكما تخضع لمخاطر الدفع المبكر.

إن إدارة مخاطر المجموعة مستقلة عن وحدات الأعمال ويقدم رئيس إدارة مخاطر للمجموعة تقاريره إلى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس مع إمكانية الوصول إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة.

لا تتضمن عملية رقابة المخاطر المستقلة على مخاطر الأعمال مثل التغييرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعية. وحيث يتم مراقبة مخاطر الأعمال من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي للمجموعة.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر ومدى قبولها للمخاطر المشتملة على استراتيجيات وسياسات المخاطر.

هيئة الرقابة الشرعية

تتولى هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة مسؤولية التأكد من التزام المجموعة بالقواعد والمبادئ الشرعية في معاملاتها وأنشطتها.

لجنة المخاطر

تمارس لجنة المخاطر سلطتها في مراجعة المقترحات والموافقة عليها ضمن حدود السلطة المفوضة لها. توصي اللجنة بسياسات المخاطر وإطار المخاطر إلى المجلس. إن دورها الرئيسي هو اختيار وتنفيذ نظم إدارة المخاطر ومراقبة المحافظ الاستثمارية وفحص الضغوطات وتقديم تقارير للمجلس ولجان المجلس والجهات التنظيمية والإدارة التنفيذية. تقوم اللجنة بإخلاء سلطتها بعد دراسة العناية الواجبة.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بوضع السياسات والأهداف المتعلقة بإدارة الموجودات والمطلوبات للمركز المالي للمجموعة من حيث عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية، وفحص الضغوطات، ومخاطر التقدم حسب المراحل والهيكل والتوزيع والمخاطر والعوائد وتأثيرها على الربحية. كما أنها تقوم بمراقبة التدفق النقدي وسجل الاستحقاقات والتكلفة/العائد على الموجودات والمطلوبات وتقييم المركز المالي للمجموعة من حيث حساسية أسعار الفائدة وكذلك السيولة، بحيث تقوم بإجراء التعديلات التصحيحية المناسبة بناءً على اتجاهات وظروف السوق المتوقعة ومراقبة السيولة ومراقبة تعرضات صرف العملات الأجنبية والمراكز.

لجنة المخاطر التشغيلية

تقوم لجنة المخاطر التشغيلية بتحديد سياسات إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة، والتي يجب ان تكون متسقة مع القيم المؤسسية واستراتيجية البنك. إن اللجنة مسؤولة عن تصميم، وتنفيذ، والإشراف على إطار المخاطر التشغيلية للبنك.

لجنة أمن المعلومات

لجنة أمن المعلومات هي لجنة استشارية، معينة من قبل اللجنة التنفيذية للمصرف، لتطوير ومراجعة وتنفيذ نظام شامل لإدارة أمن المعلومات للبنك. ستقوم اللجنة بمراجعة دورية لتعرض المصرف لمخاطر أمن المعلومات.

لجنة التدقيق والمخاطر

يتم تعيين لجنة التدقيق والمخاطر من قبل مجلس الإدارة وهي تضم أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس إدارة المجموعة. تساعد لجنة التدقيق والمخاطر مجلس الإدارة على القيام بمسئولياته فيما يتعلق بتقييم جودة ونزاهة التقارير المالية وتدقيق تلك التقارير وسلامة الضوابط الداخلية للمجموعة ومراجعة ومراقبة إطار وبيان مخاطر المجموعة وكذلك الالتزام بالسياسات والحدود وأساليب مراقبة القوانين والأنظمة والسياسات الرقابية والداخلية المنصوص عليها.

تقوم لجنة التدقيق والمخاطر بمراجعة الممارسات المحاسبية والمالية للمجموعة وتقرير إدارة المخاطر ونزاهة الرقابة المالية والداخلية للمجموعة والبيانات المالية الموحدة. كما تقوم بمراجعة التزام المجموعة بالمتطلبات القانونية وتوصي بتعيين وتعيين والإشراف على مدققي الحسابات الخارجيين والداخليين للمجموعة. تقع على عاتق اللجنة مسؤولية مراجعة عملية وسياسة المخاطر الشاملة داخل البنك، وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة لاعتمادها.

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.1 المقدمة (يتبع)

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة مخاطر المجموعة من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يفحص كلاً من كفاية الإجراءات والتزام المجموعة بهذه الإجراءات. ويناقش قسم التدقيق الداخلي نتائج جميع التقييمات مع الإدارة ويقدم تقارير بشأن استنتاجاته وتوصياته إلى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تهدف سياسات إدارة المخاطر للمجموعة إلى تحديد وقياس وتحليل وإدارة المخاطر التي تواجهها، لوضع حدود وضوابط المخاطر المناسبة، ومراقبة مستويات المخاطر بصورة مستمرة والالتزام بالحدود. كما إن قسم إدارة مخاطر المجموعة هو المسؤول عن تحديد خصائص المخاطر الكامنة في المنتجات والأنشطة الجديدة والقائمة ووضع حدود للتعرضات للتخفيف من هذه المخاطر.

تتم المراقبة والسيطرة على المخاطر بصورة رئيسية بناءً على الحدود الموضوعية من قبل المجموعة. تعكس هذه الحدود استراتيجية الأعمال وبيئة سوق المجموعة، وكذلك عن مستوى المخاطر التي تكون المجموعة على استعداد لقبولها، مع المزيد من التركيز على القطاعات المختارة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بمراقبة وقياس المخاطر العامة، حيث تضع في اعتبارها إجمالي القدرات التي تحمل المخاطر إلى التعرض الكلي لجميع أنواع المخاطر والأنشطة.

إن المعلومات التي تم جمعها من كافة الأعمال تخضع للفحص والمعالجة من أجل التحليل والسيطرة وتحديد المخاطر في وقت مبكر. تم تقديم وتوضيح هذه المعلومات لأعضاء مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات، عند الحاجة. يتضمن التقرير إجمالي جودة وتعرضات الائتمان وتعرضات مخاطر السوق ومقاييس المخاطر التشغيلية واستثناءات سقف التملك ومعدلات السيولة وفحص الضغوطات وتغيرات بيان المخاطر. يتم تقديم تقارير مفصلة على أساس ربع سنوي وتقارير موجزة على أساس شهري. تقوم الإدارة العليا بتقييم مدى ملائمة مخصصات الخسائر الائتمانية على أساس ربع سنوي. يتسلم مجلس الإدارة تقرير شامل عن المخاطر على أساس ربع سنوي والذي يهدف إلى توفير جميع المعلومات اللازمة لتقييم واستنتاج مخاطر المجموعة.

يتم إعداد وتوزيع تقارير مصممة خصيصاً للمخاطر لكافة مستويات المجموعة من أجل التأكد بأن جميع قطاعات الأعمال لديها معلومات شاملة وضرورية وحديثة. يتم تقديم ملخص يومي لجميع أعضاء المجموعة ذات العلاقة عن استخدام سقف السوق واستثمارات الملكية الخاصة والسيولة، بالإضافة إلى أية تطورات في المخاطر الأخرى.

تظهر التركزات عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما تؤثر بشكل متشابه على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تعطي التركزات مؤشراً للتأثير النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي معين.

من أجل تجنب الزيادة في تركيز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز من أجل الحفاظ على محافظ استثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان بناءً على ذلك.

32.2 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم التزام أحد أطراف عقود التمويل من الوفاء بالتزاماته، الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. تسعى المجموعة للسيطرة على مخاطر الائتمان عن طريق متابعة المخاطر الائتمانية، وضع حدود للتعامل مع الأطراف الأخرى وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى بصفة مستمرة.

بالإضافة إلى متابعة الحدود الائتمانية، تقوم المجموعة بإدارة التعرضات الائتمانية بالدخول في ترتيبات تعاقدية مع الأطراف الأخرى في الظروف الملائمة وبتحديد فترة التعرض للمخاطر.

التعرضات القصوى لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وتعزيزات إئتمانية أخرى

درجات المخاطر الائتمانية

تخصص المجموعة لكل تعرض من التعرضات درجة مخاطر ائتمانية وذلك على أساس مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها لتكون تنبؤيه لمخاطر التعثر في السداد، وتطبيق الآراء الائتمانية من واقع خبراتها. يتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل على أساس طبيعة التعرضات ونوع المقترض. يتم تحديد وتحديث درجات المخاطر الائتمانية بحيث تزداد المخاطر الافتراضية التي تحدث بشكل تصاعدي مع تدهور المخاطر الائتمانية. يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناء على المعلومات المتوفرة عن المقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف.

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لبنود بيان المركز المالي الموحد. يتم إظهار التعرضات القصوى للمخاطر بعد طرح المخصص، قبل تأثير تقليل المخاطر من خلال استخدام إتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية.

إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2019 ألف دينار بحريني	إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2020 ألف دينار بحريني	الموجودات
101,014	181,132	أرصدة لدى بنوك أخرى
114,803	37,965	إيداعات لدى مؤسسات مالية
22,162	16,395	صكوك الشركات
1,075,498	1,283,812	موجودات التمويلات وموجودات الإيجارات التمويلية
21	8	استثمارات محتفظ بها لغرض غير التجارة - دين
7,181	6,434	عقود التمويل ضمن الموجودات الأخرى
1,320,679	1,525,746	المجموع
95,062	107,985	ارتباطات والتزامات محتملة
1,415,741	1,633,731	مجموع التعرض لمخاطر الائتمان

أينما تسجل الأدوات المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه توضح تعرض مخاطر الائتمان الحالية، ولكن ليس إلى الحد الأقصى الذي من الممكن أن ينتج في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم.

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

أنواع مخاطر الائتمان

دخلت المجموعة في العديد من العقود والتي تشمل تمويلات مرابحات و تمويلات مضاربات ومشاركات وبطاقات ائتمان مدينة وصكوك الشركات وعقود إيجارات تمويلية. تشمل عقود المرابحات على تمويلات أراضي، ومباني، وسلع، ومركبات، وموجودات غير مالية، كما تشمل المضاربات على معاملات تمويلية تم الدخول فيها مع بنوك إسلامية ومؤسسات مالية أخرى. المضاربة هي اتفاقية شراكة التي بموجبها يعمل البنك الإسلامي كمقدم للأموال (رب المال) بينما يقدم المستفيد من الأموال (المضارب أو المدير) الخبرة المهنية والإدارية والدراية التقنية من أجل تنفيذ مشروع أو تجارة أو خدمة بهدف تحقيق الربح.

تتبع المجموعة آلية تصنيف داخلية لتصنيف العلاقات ضمن إطار الموجودات المالية. يتم تعيين تصنيف لكافة الموجودات المالية وفقاً لمعايير محددة. تستخدم المجموعة نطاق قياسات تتراوح من 1 إلى 10 لعلاقات الائتمان، مع 1 إلى 7 درجات تدل على أنها منتجة، 8 إلى 10 متعثرة. الدرجات الائتمانية من 1 إلى 4 تمثل درجة جيدة ومن 5 إلى 7 تمثل درجة ائتمانية مرضية ومن 8 إلى 10 تمثل درجة التعثر في السداد.

بالنسبة للتعرضات المصنفة خارجياً، فإنه يتم تحويل تصنيفات مخاطر الائتمان لدى وكالات التصنيف الائتمانية المعتمدة (ستاندرد وبورز وموديز وفينش وكابيتل انتليجنز) إلى التصنيفات الداخلية التي يتم معايرتها مع شهية البنك لتحمل المخاطر. يتم تحويل تصنيف مخاطر الائتمان الخارجية إلى مخاطر تصنيف داخلية لضمان التناسق بين جميع المؤسسات العامة المصنفة وغير المصنفة.

تسعى المجموعة باستمرار لتحسين منهجيات تصنيفات الائتمان الداخلية وسياسات إدارة مخاطر الائتمان والممارسات التي تعبر عن مخاطر الائتمان الحقيقية الكامنة لمحفظة الاستثمار والثقافة الائتمانية الخاصة بالمجموعة.

عدم اليقين المحيطة بجائحة كورونا والتقلبات الاقتصادية الناتجة أثرت على العمليات المالية للمجموعة، كما يتوقع ان تؤثر على أغلب العملاء والقطاعات إلى حد ما. على الرغم من صعوبة تقدير درجة التأثير التي يواجهها كل قطاع في هذه المرحلة، فإن القطاعات الرئيسية الأكثر تضرراً هي الضيافة، والسياحة، والترفيه، وشركات الطيران/النقل، والتجار. بالإضافة لذلك، من المتوقع أن تتأثر بعض القطاعات الأخرى بصورة غير مباشرة، مثل المقاولات، والعقارات، وتجارة الجملة. كما سيكون لتقلب أسعار النفط خلال الجزء الأول من عام 2020 تأثير اقليمي بسبب مساهمته في الاقتصادات الإقليمية.

بالنظر إلى هذا الوضع المتطور، اتخذت المجموعة تدابير وإجراءات وقائية للتخفيف من مخاطر الائتمان من خلال اعتماد نهج أكثر حذراً للموافقات الائتمانية، وبالتالي تشديد معايير تقديم الائتمان للقطاعات المتضررة. تم تأجيل دفعات التمويلات للعملاء، بما في ذلك القطاع الخاص، وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، التزاماً بتعليمات مصرف البحرين المركزي. قد تؤدي هذه الإجراءات إلى انخفاض صرف التسهيلات التمويلية، مما يؤدي لخفض صافي دخل التمويل وانخفاض الإيرادات الأخرى.

كما عزز قسم إدارة المخاطر من مراقبته لمحفظة التمويل من خلال مراجعة أداء التعرضات للقطاعات التي من المتوقع أن تضرر بجائحة الكورونا (كوفيد - 19) بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان على أساس نوعي.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الربح الفعلي للموجود المالي.

إن المعايير الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتمالية حدوث التعثر في السداد؛ (Probability of Default)
- الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ (Loss Given Default)
- قيمة التعرض للتعثر في السداد؛ (Exposures at Default)

يتم استخلاص هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية والمقدرة الأخرى. ويتم تعديلها أيضاً بحيث تعكس سيناريوهات ذات نظرة مستقبلية وذلك كما هو موضح أدناه.

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً إذا كان من غير المحتمل أن يقوم المُقترض بسداد التزاماته الائتمانية بالكامل، بدون الرجوع للمجموعة لإجراءات مثل تصفية الضمان، (إذا كان يتم الاحتفاظ بها)، أو كان على المُقترض التزامات مستحقة لأكثر من 90 يوماً، على أي التزامات جوهرية تجاه المجموعة. عند تقييم ما إذا كان المُقترض متعثراً، تأخذ المجموعة بالاعتبار عواملاً نوعية مثل خرق الشروط، وعوامل كمية مثل التأخر في السداد، وعدم سداد التزام آخر من نفس المُصدر للمجموعة.

احتمالية حدوث التعثر

يتم تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس خبرة البنك في حالات التعثر، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لقطاعات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه التقديرات على المعلومات المجمعّة داخلياً، والتي تشمل عوامل كمية ونوعية. في حال عدم وجود خبرات في حالات التعثر، فإنه من الممكن استخدام معلومات السوق لاشتقاق احتمالية حدوث التعثر في السداد لقطاعات الأطراف الأخرى المختارة. إذا كان الطرف الآخر أو التعرض يتنقل بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي لتغيير التقدير ذي العلاقة باحتمالية حدوث التعثر في السداد.

إنشاء مصطلح احتمالية حدوث التعثر في السداد

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية هي بشكل رئيسي مُعاملات لتحديد احتمالية حدوث التعثر في السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر في السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب درجة التصنيف الائتماني للشركات، وعدد أيام الاستحقاق لمحفظة التجزئة.

تستخدم المجموعة نماذج تقدير مخاطر الائتمان لتحليل المعلومات التي يتم جمعها، وإعداد تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد المتبقية للتعرضات، وكيف يُتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.

إدخال معلومات تطلعية

تقوم المجموعة باستخدام نماذج معروفة في القطاع لتقدير أثر عوامل الاقتصاد الكلي على معدلات التعثر التاريخية المرصودة. في حال كانت نتائج احتمالات التعثر في السداد مختلفة جوهرياً عن معدلات التعثر في السداد التي يمكن رصدها للظروف الاقتصادية المقدرة، تقوم الإدارة بعمل تعديلات اختيارية متحفظة بعد تحليل المحفظة والأثر عليها. مؤشرات الاقتصاد الكلي تشمل إجمالي الناتج المحلي، وأسعار النفط.

إدخال المعلومات التطلعية يتطلب تقييماً مستمراً حول كيفية تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة القابلة للتطبيق على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2، والتي تعتبر منتجة (المرحلة 3 هي التعرضات ضمن فئة التعثر). يتم مراجعة المنهجيات والفرضيات المستخدمة، بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية، بشكل سنوي.

الخسارة في حالة التعثر في السداد

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. وتقدر المجموعة مُعاملات الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد، استناداً على المعلومات التاريخية باستخدام عوامل داخلية وخارجية. يتم تقدير الخسارة في حالة التعثر في السداد باستخدام العوامل التالية:

معدل التعافي: يتم تعريفه على أنه معدل الحسابات التي أصبحت متعثرة، وتمكنت من التعافي والرجوع إلى وضعيّة الحسابات المنتجة.

معدل الاسترداد: يتم تعريفه كنسبة قيمة التصفية إلى القيمة السوقية للضمان ذي العلاقة وقت التعثر، والذي من شأنه أيضاً احتساب معدل الاسترداد من المطالبة العامة على موجودات الفرد للجزء غير المضمون من التعرض.

في حال عدم توفر بيانات الاسترداد، يستخدم البنك تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد، بناءً على ممارسات السوق.

معدل الخصم: يعرف بأنه تكلفة الفرصة البديلة لقيمة الاسترداد التي لا يتم تحققها في يوم التعثر، معدلة بقيمة الوقت. عندما تفتقر المجموعة للخبرة الداخلية المناسبة من حيث الخسارة أو الاسترداد، يتم استخدام اجتهادات الخبراء للقياس باستخدام معايير السوق كمداخل.

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد

تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. تشتق المجموعة قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد من التعرضات الحالية للأطراف المقابلة، والتغييرات المحتملة على المبلغ الحالي، والمسموح بها بموجب العقد، بما في ذلك الإطفاء. قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد للموجود المالي هي إجمالي القيمة الدفترية. بالنسبة للالتزامات الإقراض والضمانات المالية، فإن قيمة التعرض للتعثر في السداد تشمل المبلغ المسحوب، بالإضافة للمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناء على الرصد التاريخي، والتقدير المستقبلي.

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

تحدث الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان عندما تكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر التعثر في السداد التي تحدث على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن ذلك يتضمن القيام بالاجتهادات لتحديد القواعد ونقاط الإطلاق لتحديد ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي للتسهيلات الائتمانية، مما سيؤدي لانتقال الأصول المالية من "المرحلة 1" إلى "المرحلة 2".

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد للعقد المالي قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على الخبرات السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلق، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

إن معايير تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد ارتفعت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي تختلف على مستوى المحفظة، وتشمل عوامل كمية ونوعية، بما في ذلك عدد أيام الاستحقاق، ووضع إعادة الهيكلة، والترحيل النسبي في تصنيف المخاطر. يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان ومعاييرها، بحيث ان تدهور درجة مخاطر الائتمان تؤدي إلى الزيادة مخاطر التعثر عن السداد بشكل كبير. على سبيل المثال، يكون الفرق في مخاطر التعثر عن السداد بين درجتي مخاطر الائتمان 1 و 2 أصغر من الفرق بين درجات مخاطر الائتمان 4 و 5.

تستمر المجموعة في تقييم المقترضين للمؤشرات الأخرى لاحتمالات التعثر في الدفع، مع أخذ السبب الرئيسي لأي مصاعب مالية بالاعتبار، وما إذا كان من المرجح أن يكون هذا السبب مؤقتاً نتيجة لجائحة كورونا (كوفيد - 19)، أو لفترة أطول.

خلال السنة، ووفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي، قامت المجموعة بتأجيل أقساط تمويل العملاء المؤهلين/المتضررين، لفترة عشرة أشهر. تعتبر هذه التأجيلات على نطاق السوق كسيولة قصيرة الأجل للتخفيف على المقترضين لمعالجة أمور التدفقات النقدية، وليست بالضرورة مؤشراً على تدهور مخاطر الائتمان. تعتقد المجموعة أن تمديد فترات الدفع هذه لن تؤدي تلقائياً لزيادة مخاطر الائتمان بصورة جوهرية، وترحيل المرحلة لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث أن الغرض من تقديمها هو مساعدة المقترضين المتضررين من جائحة كورونا (كوفيد - 19) على استئناف المدفوعات المنتظمة. في هذه المرحلة، لا يوجد معلومات كافية تمكن المجموعة من التفريق بشكل فردي بين قيود السيولة قصيرة الأجل للمقترضين، والتغيير في مخاطر الائتمان لمدى الحياة. ومع ذلك، فقد قامت المجموعة بإجراء تقييمات على أساس المخاطر على المحفظة المتأثرة لتحديد مجموعة من النتائج المحتملة لعملية تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم تطبيق تغطيات الإدارة على مخرجات النموذج إذا كانت متسقة مع هدف تحديد زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

الموجودات المالية المعاد التفاوض بشأنها

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للتمويل لعدد من الأسباب، منها تغير ظروف السوق، وعوامل أخرى ليست ذات صلة بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. عند تعديل شروط الأصل المالي، والذي لا ينتج عنه إلغاء احتساب الأصل، فإن تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل قد زادت بصورة جوهرية يعكس المقارنة بين احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة كما في تاريخ بيان المركز المالي بناء على الشروط المعدلة، واحتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة بناء على المعلومات عند الاحتساب المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض حول القروض مع العملاء الذين يملكون بمصاعب مالية لزيادة فرص التحصيل والحد من مخاطر التعثر في السداد. وقد يشمل هذا تمديد ترتيبات السداد وتوثيق اتفاقية الشروط الجديدة لتقديم التمويل. تقوم الإدارة بمراجعة التسهيلات المعاد التفاوض بشأنها باستمرار للتأكد من استيفاء جميع المعايير، وضمان أن الدفعات المستقبلية من المرجح أن تحدث.

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

الحسابات المنتجة قبل إعادة الهيكلة ولكن تم هيكلتها نتيجة الصعوبات المالية يتم تصنيفها ضمن المرحلة 2. الحسابات المتعثرة أو التي تستوفي أي من المعايير لتصنيفها كمتعثرة (قبل إعادة الهيكلة)، فإنه يتم تصنيف هذه الحسابات المعاد هيكلتها ضمن المرحلة 3.

تعتقد المجموعة أن تمديد فترة تأجيل السداد بسبب الإجراءات الميسرة المتعلقة بكوفيد - 19 لمصرف البحرين المركزي لا يؤدي تلقائياً لزيادة مخاطر الائتمان وترحيل المرحلة لأغراض حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

الانتقال العكسي

نموذج التدرج الموجود بمعيار المحاسبة المالي رقم 30 هو ذو طبيعة متناظرة، بحيث يمكن للتعرضات ان تنتقل من مقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة (المرحلة 2 و3)، إلى مقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة 1). ومع ذلك، فإن الحركة بين المراحل ليست فورية متى ما توقفت مؤشرات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. وبمجرد توقف هذه المؤشرات، يجب معايرة الحركة العكسية إلى المرحلة 1 أو المرحلة 2، والتي لا يمكن أن تكون تلقائية أو فورية. بعض المعايير، مثل فترة الانتظار، ومؤشرات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وسجل السداد، يتم أخذها بالاعتبار لترحيل العملاء من المرحلة 2 أو المرحلة 1.

معامل تحويل الائتمان

إن تقييم قيمة التعرض للتعثر في السداد يأخذ بالاعتبار أي تغييرات غير متوقعة في التعرض بعد تاريخ التقييم، بما في ذلك السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتمزم بها من خلال تطبيق معامل تحويل الائتمان. يتم تقدير قيمة التعرض للتعثر في السداد باستخدام التعرض القائم المعدل بمعامل تحويل الائتمان مضروباً في الجزء غير المسحوب من التسهيلات.

يحتسب التعرض القائم كالمبلغ الأساسي زائداً الربح مطروحاً منه المبالغ المدفوعة مقدماً المتوقعة. الجزء غير المسحوب يشير إلى الجزء غير المستغل من حد الائتمان. عامل تحويل الائتمان المطبق على التسهيلات هو متوسط الاستخدام السلوكي على فترة الخمس سنوات الماضية، أو عامل تحويل الائتمان المستخدم لرأس المال، أيهما أعلى.

يطبق البنك معامل تحويل الائتمان التنظيمي، حسب تعريف مصرف البحرين المركزي.

خسائر الائتمان المتوقعة

الظروف الاقتصادية الغير مؤكدة الناجمة عن جائحة كورونا، وأثر تقلبات أسعار النفط على التوقعات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط تطلبت من المجموعة تحديث المدخلات والفرضيات المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2020. تم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى مجموعة من الظروف الاقتصادية المتوقعة كما في ذلك التاريخ، ونظراً لتطور الوضع بسرعة، فقد أخذت المجموعة بالاعتبار أثر التقلبات الشديدة في عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية، عند تحديد مدى خطورة واحتمالية السيناريوهات الاقتصادية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يلخص الجدول التالي الاحكام والفرضيات الرئيسية المتعلقة بمدخلات النموذج، والترابط بين هذه المدخلات، ويسلط الضوء على التغييرات الجوهرية خلال السنة الحالية:

التغير في التقديرات	المدخلات الرئيسية للنموذج
احتمال التعثر في السداد عند وقت محدد من الزمن والمحدث باستخدام أحدث توقعات للاقتصاد الكلي المتوفرة باستخدام الترابط التاريخي لسعر النفط.	احتمالية حدوث التعثر في السداد
ترجيحات الاحتمالات المحدثة لزيادة الوزن لقاعدة الانكماش بأساس 65، مجهدة 25، محسنة 10 (31 ديسمبر 2019: 20:20:60)	نتائج ترجيحات الاحتمالات
زيادة في معامل تحويل الائتمان بمعدل 25% مقارنة مع ديسمبر 2019 لتعكس التغيير المنحدر في سلوك العملاء	تعرض غير ممول
زيادة الخسارة بسبب التعثر في السداد غير المضمونة من 60% إلى 65%، زيادة اقتطاعات الضمانات بنسبة 10% للتعرضات المضمونة.	الخسارة في حالة التعثر في السداد

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

كما قامت المجموعة بتشديد مخاطر التمويل المتعلقة قطاعات محددة و التي من المتوقع أن تتأثر بشدة بسبب جائحة كورونا (كوفيد - 19) و قد تم أخذها بعين الاعتبار بالنسبة عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في سيناريوهات ترجيحيات الأحمال. ومع ذلك، فإن مراحل هذه التعرضات الواردة في الجداول أدناه، يعكس وضع حساباتهم في تاريخ إعداد التقارير المالية. تواصل المجموعة التقييم الفردي لمخاطر الشركات الهامة لتوفير الحماية الكافية ضد أي تغييرات سلبية بسبب جائحة كورونا (كوفيد - 19).

قامت المجموعة سابقاً بإجراء تحليل تاريخي، وتحديد العوامل الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة، مع أخذ رأي أهل الخبرة في هذه العملية. هذه العوامل الاقتصادية وأثرها المرتبط باحتمالية حدوث التعثر في السداد ("Probability of Default" "PD") والخسارة في حالة التعثر في السداد (Loss Given Default "LGD")، وقيمة التعرض للتعثر في السداد ("Exposure at Default" "EAD") يختلف لكل أداة مالية.

يتم اتخاذ الأحكام لتحديد أي من متغيرات المعلومات التطلعية ذات صلة بمحافظ التمويل المعينة، ولتحديد حساسية العوامل للحركات في هذه المتغيرات التطلعية. كما هو الحال مع أي تقديرات اقتصادية، تخضع التوقعات واحتمالات الحدوث لدرجات عالية من عدم اليقين الضمني، وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تختلف بصورة جوهرية عن هذه التوقعات.

أي تغييرات تتم على الخسائر الائتمانية المتوقعة لتحديد الأثر الكلي لجائحة كورونا تخضع لمستويات عالية من عدم اليقين، كون المعلومات التطلعية المتوفرة حالياً والتي تستند عليها هذه التغييرات هي محدودة. تم اتخاذ الأحكام والفرضيات ضمن نطاق تأثير جائحة كورونا، وتعكس التجربة التاريخية والعوامل الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل هذه الظروف. فيما يتعلق بجائحة كورونا، تشمل القرارات التقديرية والفرضيات مدى ومدة الوباء، وأثار إجراءات الحكومات والسلطات الأخرى، واستجابات الشركات والمستهلكين في مختلف القطاعات، إلى جانب التأثير المرتبط بذلك على الاقتصاد العالمي. وفقاً لذلك، فإن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة غير مؤكدة بطبيعتها، ونتيجة لذلك، قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

(أ) إن جودة الائتمان للأرصدة لدى البنوك والإيداعات لدى المؤسسات المالية الخاضعة للمخاطر الائتمانية هي كالتالي:

2020				
المجموعة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	ألف دينار بحريني
	211,392	-	-	جيدة (درجة 1 إلى 4)
	7,922	-	-	مرضية (درجة 5 إلى 7)
	(217)	-	-	مخصص الخسائر الائتمانية
	219,097	-	-	219,097
2019				
المجموعة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	ألف دينار بحريني
	216,009	-	-	جيدة (درجة 1 إلى 4)
	(192)	-	-	مخصص الخسائر الائتمانية
	215,817	-	-	215,817

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

ب) يحدد الجدول التالي معلومات حول جودة ائتمان الموجودات المالية. بالنسبة للالتزامات التمويلية و عقود الضمان المالي، تمثل المبالغ في الجدول المبالغ الملتمزم بها أو المضمونة.

(1) صكوك الشركات

2020			
المجموع	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
16,426	-	-	16,426
(31)	-	-	(31)
16,395	-	-	16,395

جيدة (درجة 1 إلى 4)
مخصص الخسائر الائتمانية

2019			
المجموع	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
18,013	-	3,410	14,603
4,155	-	-	4,155
(6)	-	(3)	(3)
22,162	-	3,407	18,755

جيدة (درجة 1 إلى 4)
مرضية (درجة 5 إلى 7)
مخصص الخسائر الائتمانية

(2) موجودات التمويلات وذمم مستحقة من موجودات تمويلات الإيجار

2020			
المجموع	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
1,179,782	14,483	43,207	1,122,092
128,707	29,939	17,486	81,282
15,354	15,074	280	-
(40,031)	(20,643)	(5,849)	(13,539)
1,283,812	38,853	55,124	1,189,835

جيدة (درجة 1 إلى 4)
مرضية (درجة 5 إلى 7)
متعثرة (درجة 8 إلى 10)
مخصص الخسائر الائتمانية
وانخفاض القيمة

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

(2) موجودات التمويلات ودمم مستحقة من موجودات تمويلات الإيجار (يتبع)

2019			
المجموعة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
974,638	1,931	83,893	888,814
108,114	32,036	26,890	49,188
19,282	19,282	-	-
(26,536)	(12,625)	(7,287)	(6,624)
1,075,498	40,624	103,496	931,378

جيدة (درجة 1 إلى 4)
مرضية (درجة 5 إلى 7)
متعثرة (درجة 8 إلى 10)
مخصص الخسائر الائتمانية وانخفاض
القيمة

(3) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - دين

2020			
المجموعة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
8	-	-	8
8	-	-	8

جيدة (درجة 1 إلى 4)

2019			
المجموعة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
21	-	-	21
21	-	-	21

جيدة (درجة 1 إلى 4)

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

(4) عقود مالية تحت موجودات أخرى

2020				
المجموع	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
1,162	30	-	1,132	جيدة (درجة 1 إلى 4)
1,159	-	485	674	مرضية (درجة 5 إلى 7)
7,877	7,877	-	-	متعثرة (درجة 8 إلى 10)
(3,764)	(3,602)	(145)	(17)	مخصص الخسائر الائتمانية
6,434	4,305	340	1,789	

2019				
المجموع	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
1,396	110	32	1,254	جيدة (درجة 1 إلى 4)
837	38	352	447	مرضية (درجة 5 إلى 7)
9,036	9,036	-	-	متعثرة (درجة 8 إلى 10)
(4,088)	(4,008)	-	(80)	مخصص الخسائر الائتمانية
7,181	5,176	384	1,621	

(5) التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية

2020				
المجموع	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
91,759	-	1,985	89,774	جيدة (درجة 1 إلى 4)
14,638	-	3,437	11,201	مرضية (درجة 5 إلى 7)
2,371	2,371	-	-	متعثرة (درجة 8 إلى 10)
(783)	(293)	(41)	(449)	مخصص الخسائر الائتمانية
107,985	2,078	5,381	100,526	

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

(5) التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية (يتبع)

2019				
المجموعة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة الإثني عشر شهراً	
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
84,837	-	3,439	81,398	جيدة (درجة 1 إلى 4)
8,193	305	1,450	6,438	مرضية (درجة 5 إلى 7)
2,487	2,487	-	-	متعثرة (درجة 8 إلى 10)
(455)	(222)	(5)	(228)	مخصص الخسائر الائتمانية
<u>95,062</u>	<u>2,570</u>	<u>4,884</u>	<u>87,608</u>	

إن الحد الأقصى لمخاطر الائتمان، دون الأخذ في الاعتبار القيمة العادلة لأي ضمانات واتفاقيات المقاصة التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، هي محددة بالمبالغ المدرجة في بيان المركز المالي الموحد بالإضافة إلى التزامات للعملاء المفصح عنها في إيضاح رقم 30، باستثناء الالتزامات الرأسمالية.

تم خلال السنة إعادة تفاوض تسهيلات تمويلية بإجمالي 46,896 ألف دينار بحريني (2019: 66,940 ألف دينار بحريني). إن معظم التسهيلات المعاد التفاوض بشأنها هي منتجة ومضمونة بالكامل.

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب أي موجودات أو أوراق مالية (بعد خصم أي مخصصات لخسائر إنخفاض في القيمة) بعد التأكد من أن هذه الموجودات أو الأوراق المالية غير قابلة للتحويل. يتم التوصل إلى هذا القرار بعد الأخذ في الاعتبار المعلومات متوفرة كحدوث تغيرات جوهرية للوضع المالي للطرف الآخر تؤدي إلى عدم مقدرته على دفع التزاماته، أو أن المبالغ المحصلة من الضمان غير كافية لسداد كامل مبلغ الإلتزام. خلال السنة، قامت المجموعة بشطب تسهيلات مالية بمبلغ 3,239 ألف دينار بحريني (2019: 9,620 ألف دينار بحريني) والتي كانت لها مخصص انخفاض القيمة بالكامل.

الضمانات المحتفظ بها والتعزيزات الائتمانية الأخرى

تقبل المجموعة أنواع الضمانات التالية، حسب تعريف كتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي. يمكن أن يكون الضمان بالدينار البحريني أو بالعملة الأجنبية الأخرى، وفي مثل هذه الحالات، يتم تنفيذ قيمة الضمان طبقاً لسياسة مخاطر الائتمان.

- الهامش النقدي
- الصكوك طويلة الأجل - مصنفة وغير مصنفة
- الأسهم المدرجة وغير المدرجة في المؤشر الرئيسي
- الوحدات في الصناديق الاستثمارية
- الموجودات الملموسة الأخرى، بما في ذلك العقارات

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

تحتفظ المجموعة بضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. الجدول التالي يبين الأنواع الرئيسية للضمانات المُحتفظ بها مقابل أنواع مختلفة من الموجودات المالية.

نوع التعرض الائتماني	النوع الرئيسي للضمان المحتفظ به	2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني
موجودات تمويلات للشركات	نقد، وممتلكات، وآلات، وأسهم وصكوك	858,600	464,824
موجودات تمويلات لعملاء التجزئة	نقد، وممتلكات، واسهم، وصكوك	624,881	301,792

معدل التمويل إلى القيمة

يحتسب معدل التمويل إلى القيمة كنسبة من إجمالي مبلغ التمويل، أو المبلغ المخصص لالتزامات التمويل، إلى قيمة الضمان. إن تقييم الضمان يستثني أي تسويات لتحصيل وبيع الضمانات.

2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني	
743,349	262,466	أقل من 50%
268,433	7,690	51-70%
256,249	320,172	71-90%
100,457	69,664	91-100%
114,993	106,624	أكثر من 100%

العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية

تنشأ مخاطر الائتمان من جميع المعاملات التي تؤدي لمطالبات فعلية أو طارئة أو محتملة مقابل أي طرف آخر، أو مدين، أو عميل (والتي يشار لها جماعياً "بالأطراف المقابلة"). هذه هي المخاطر الأكثر شيوعاً والأكبر التي يواجهها أي بنك تمويل.

قد يكون لمخاطر الائتمان العواقب التالية، والتي قد تؤدي لتكبد الخسائر الائتمانية:

- تأخر الوفاء بالتزام السداد
- خسارة جزئية للتعرض الائتماني
- الخسارة الكاملة للتعرض الائتماني

الأنواع المختلفة لمخاطر الائتمان تعرف كما يلي:

- مخاطر التعثر
- مخاطر البلد
- مخاطر السداد
- مخاطر تكلفة الاستبدال
- مخاطر التمرکز
- المخاطر المتبقية (مثل المخاطر القانونية، ومخاطر التوثيق، ومخاطر السيولة)

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

حددت المجموعة ووثقت العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة من محافظ الأدوات المالية، باستخدام تحليل للمعلومات التاريخية، قدرت العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية. تتضمن السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة المؤشرات الرئيسية للبحرين، مثل أسعار النفط، وصافي التمويل، وعدد السكّان، ونمو إجمالي الناتج المحلي، والمصروفات الحكومية.

32.3 المخاطر القانونية والمطالبات

المخاطر القانونية هي المخاطر المحتملة الناتجة عن إجراءات قانونية أو عقود غير قابلة للتنفيذ أو أحكام سلبية التي تؤثر على العمليات التشغيلية للمجموعة. لقد قامت المجموعة بتطوير الرقابة الوقائية الكافية واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحديد المخاطر القانونية وتعتقد بأن الخسائر قد تكون ضئيلة.

كما في 31 ديسمبر 2020، بلغت قيمة القضايا القانونية المرفوعة ضد المجموعة والتي لم يبت فيها بعد 2,379 ألف دينار بحريني (2019: 385 ألف دينار بحريني). بناءً على إفادة المستشار القانوني للمجموعة، فإن مجموع المطالبات المقدرة الناتجة من هذه القضايا القانونية ليس لها تأثير جوهري على المركز المالي الموحد للمجموعة حيث قامت المجموعة أيضاً برفع قضايا ضد هذه الأطراف.

32.4 إدارة المخاطر التشغيلية

استجابة لتفشي جائحة كورونا، كانت هناك تغييرات مختلفة على نموذج العمل، والتواصل مع العملاء، واكتساب العملاء وتنفيذ العقود، وتنفيذ المعاملات مع والنيابة عن العملاء. عززت إدارة المجموعة مراقبتها لتحديد أحداث المخاطر الناتجة من الوضع الحالي، والتغييرات في طريقة إدارة الأعمال. قامت إدارة المخاطر التشغيلية بتعزيز عمليات الرقابة لتحديد المخاطر التشغيلية في أسلوب العمل المعدل.

قامت المجموعة باختبار خطة مواصلة الأعمال بدقة خلال السنة، حيث قام البنك بتنفيذ إجراءات وتدابير مثل العمل من موقع خطة مواصلة الأعمال ومن المنزل. تم تنفيذ هذه الإجراءات والتدابير في الوقت المناسب وبشكل مرضٍ. تم مراجعة ترتيبات نظام العمل من المنزل بدقة قبل تطبيقه، لضمان معالجة وتخفيف مخاطر أمن المعلومات المرتبطة به بصورة دقيقة.

كما في 31 ديسمبر 2020، لم يكن لدى المجموعة أي مشاكل جوهريّة تتعلق بالمخاطر التشغيلية.

33 التمرکز

يظهر التمرکز عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملين في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس الأقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي حالات أخرى. يعطى التمرکز مؤشراً للتأثير النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع الأعمال أو على منطقة جغرافية معينة. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطتها المالية لتفادي تركيز المخاطر غير المرغوبة مع العملاء في مناطق أو قطاعات أعمال معينة.

33 التمرکز (يتبع)

فيما يلي توزيع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الصناعي:

2019			2020			الإقليم الجغرافي
موجودات	مطلوبات	ارتباطات	موجودات	مطلوبات	ارتباطات	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	
1,864,096	1,500,645	88,895	2,104,951	1,720,695	101,105	دول مجلس التعاون الخليجي
19,781	82,865	5,857	30,578	82,175	6,920	العالم العربي
69,832	72,015	25	31,482	105,984	-	أوروبا
24,638	45,544	740	12,194	44,059	743	آسيا
40,944	3,631	-	61,608	3,449	-	أمريكا الشمالية
23,512	18,029	-	20,540	23,824	-	أخرى
2,042,803	1,722,729	95,517	2,261,353	1,980,186	108,768	

2019			2020			القطاع الصناعي
موجودات	مطلوبات	ارتباطات	موجودات	مطلوبات	ارتباطات	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	
424,960	168,098	2,977	513,933	165,716	1,015	حكومة وقطاع عام بنوك ومؤسسات مالية
516,566	642,339	8,136	535,514	663,899	18,510	عقاري
345,064	97,693	7,535	360,618	157,207	20,257	تجاري وصناعي
299,079	257,794	66,834	268,417	282,882	53,487	طيران
1,203	-	-	-	-	-	أفراد
383,164	441,606	5,376	506,080	570,893	7,501	أخرى
72,767	115,199	4,659	76,791	139,589	7,998	
2,042,803	1,722,729	95,517	2,261,353	1,980,186	108,768	

34 مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق عن التقلبات في معدلات العوائد العالمية على العقود المالية وأسعار صرف العملات الأجنبية التي قد تؤثر بصورة غير مباشرة على قيمة موجودات المجموعة وأسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لقيمة المخاطر التي قد يتم قبولها. ويتم مراقبة مخاطر السوق بشكل منتظم من قبل لجنة التدقيق والمخاطر وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة.

34.1 مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغيرات في أسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لتعرضات استثمارات البنك. يتم مراقبة مخاطر السوق باستمرار من قبل لجنة الاستثمار وإدارة المخاطر للمجموعة.

34 مخاطر السوق (يتبع)

34.1 مخاطر أسعار الأسهم (يتبع)

إن التأثير على الدخل (نتيجة للتغيرات في القيم العادلة للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية) هي فقط نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في أسعار الأسهم، وهي على النحو التالي:

2020			
10% انخفاض		10% زيادة	
التأثير على صافي الربح	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على صافي الربح	التأثير على حقوق الملكية
الف	الف	الف	الف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
-	(416)	-	416
(125)	(9,352)	125	9,352

مسعرة:
غير مسعرة

2019			
10% انخفاض		10% زيادة	
التأثير على صافي الربح	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على صافي الربح	التأثير على حقوق الملكية
الف	الف	الف	الف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
-	(358)	-	358
(252)	(10,386)	252	10,386

مسعرة:
غير مسعرة

34.2 مخاطر عائد الربح

تنتج مخاطر عائد الربح من احتمال أن تؤثر التغيرات في معدلات الربح على الربحية المستقبلية أو على القيمة العادلة للموجودات المالية. وقد وضع المجلس حدود على المخاطر التي يمكن قبولها. ويتم مراقبة هذه المخاطر بصورة منتظمة من قبل لجنة المخاطر وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة.

تدير المجموعة التعرضات لتأثيرات العديد من المخاطر المرتبطة بتقلبات في المستويات السائدة لمعدلات الربح على مركزها المالي وتدققاتها النقدية.

إن التأثير على الدخل فقط نتيجة لتغيرات محتملة ممكنة فورية ومستمرة في معدلات عائد الربح، والتي تؤثر على كلاً من الموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة عائمة والموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة ثابتة بتاريخ استحقاق أقل من سنة واحدة هي كالتالي:

2020			
التأثير على صافي الربح	التغير في المعدل	التأثير على صافي الربح	التغير في المعدل
الف	%	الف	%
دينار بحريني		دينار بحريني	
(447)	(0.10)	447	0.10
242	(0.10)	242	0.10

دينار بحريني
دولار أمريكي

34 مخاطر السوق (يتبع)

34.2 مخاطر عائد الربح (يتبع)

2019				
التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التغير في المعدل %	
(311)	(0.10)	311	0.10	دينار بحريني
(341)	(0.10)	341	0.10	دولار أمريكي

إصلاح مؤشر معدل الربح

معدل LIBOR هو معدل مقياسي ويتم على أساسه تقدير إذا ما كانت البنوك بإمكانها إقراض أموال البنوك أخرى على أساس غير مضمون. تم نشر معدل LIBOR لخمس عملات مختلفة، ولسبع استحقاقات مختلفة. بعد سنة 2021، لن يكون نشر معدل LIBOR إلزامياً من قبل البنوك، وذلك وفقاً لهيئة السلوك المالي، وهي الجهة المنظمة لمعدل LIBOR. بدلاً من ذلك، سيتم نشر معدل التمويل المضمون ليوم واحد، وسيتم مراجعة معدل الربح لعملات مختلفة من قبل الجهات التنظيمية المعنية. تملك المجموعة عقود ذات معدلات ربح متغيرة بناء على معدل LIBOR. لا تزال المجموعة بصدد تقييم الأثر المحتمل للانتقال إلى المعدل الخالي من المخاطر لمحفظة التمويل الخاصة بها.

34.3 مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود على المراكز حسب العملة، ويتم مراقبة المراكز على أساس سنوي للتأكد من بقائها ضمن الحدود الموضوعية من قبل لجنة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات.

إن جزءاً هاماً من موجودات ومطلوبات المجموعة هي بالدينار البحريني أو الدولار الأمريكي أو الريال السعودي. بما إن الدينار البحريني والريال السعودي مثبتان بالدولار الأمريكي، فإن المراكز من تلك العملات لا تمثل مخاطر عملة جوهرياً كما في 31 ديسمبر 2020 و2019.

صافي تعرضات المجموعة للتعرضات بالعملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر لأدواتها المالية كانت كما يلي:

2019	2020	
طويلة (قصيرة) بآلاف الدينانير البحرينية	طويلة (قصيرة) بآلاف الدينانير البحرينية	
4,427	4,051	جنبيه إسترليني
2,115	109	شلنج كيني
(2,499)	(10,496)	يورو
294	(3,445)	أخرى

السيناريوهات المعيارية التي أخذت بالاعتبار تشمل زيادة أو انخفاض بمعدل 10% في أسعار صرف العملات الأجنبية، عدا عملات دول مجلس التعاون الخليجي المرتبطة بالدولار الأمريكي. الآتي يمثل تحليل لحساسية المجموعة للزيادة أو الانخفاض في أسعار صرف العملات الأجنبية (بافتراض بقاء جميع المتغيرات الأخرى، وعلى وجه الخصوص معدلات الربح، تبقى ثابتة):

34 مخاطر السوق (يتبع)

34.3 مخاطر العملة (يتبع)

2019		2020		
الأثر على الربح	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الربح	التغير في سعر صرف العملة	
2019	%	2020	%	
بآلاف الدنانير البحرينية		بآلاف الدنانير البحرينية		
443	10	405	10	جنيه إسترليني
212	10	11	10	شلنج كيني
(250)	10	(1,050)	10	يورو
29	10	(345)	10	أخرى
434		(979)		المجموع

35 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمطلوباتها عندما يحين موعد استحقاقها. مخاطر السيولة قد تكون بسبب إختلال السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يؤثر على بعض مصادر التمويل. وللمحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار والإبقاء على رصيد النقد وما في حكمه والأوراق المالية الجاهزة للتداول في السوق. يتم مراقبة مراكز السيولة بصورة مستمرة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة ولجنة المخاطر الخاصة بالمجموعة.

احتسب البنك معدل تغطية السيولة، وصافي معدل التمويل المستقر حسب متطلبات كتيب الإرشادات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. كما في 31 ديسمبر 2020، بلغ معدل تغطية السيولة على مستوى المجموعة 141.56%، والمتوسط البسيط لمعدلات تغطية السيولة اليومية الموحدة للثلاثة الأشهر الأخيرة يبلغ 126.41%. كما في 31 ديسمبر 2020، بلغ صافي معدل التمويل المستقر 99.96%.

تتطور آثار جائحة كورونا على السيولة وملف مخاطر التمويل للنظام المصرفي، وتخضع للمراقبة والتقييم المستمرين. أعلن مصرف البحرين المركزي عن إجراءات مختلفة لمواجهة آثار جائحة كورونا، ولتخفيف متطلبات السيولة في القطاع المصرفي، وفيما يلي بعض هذه الإجراءات الهامة المقدمة لسنة من 6 أشهر ابتداءً من مارس 2020، والتي لها أثر على مخاطر السيولة للمجموعة:

- تأجيل دفع مبلغ الأصل والأرباح لفترة 6 أشهر للعملاء المؤهلين.
- معاملات إعادة الشراء الملزمة للبنوك المؤهلة بنسبة صفر بالمئة، والمبلغ حسب تقدير مصرف البحرين المركزي.
- تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من 5% إلى 3%.
- تخفيض نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%.

بيان الاستحقاق للذكوك السيادية وذكوك الشركات، والإيداعات لدى ومن المؤسسات المالية، وموجودات التمويلات، وموجودات الإيجارات التمويلية، وتمويل المرابحة لأجل تم عرضها باستخدام سنة الاستحقاق التعاقدية. بالنسبة للأرصدة الأخرى، فإن بيان الاستحقاق يستند على التدفقات النقدية المتوقعة/ ملف سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

شددت إدارة المجموعة في مراقبتها للسيولة ومتطلبات التمويل. تعقد لجنة الأصول والخصوم اجتماعاتها بشكل أكثر تكراراً من أجل إجراء تقييم أكثر دقة لمتطلبات التمويل، بهدف استكشاف خطوط التمويل المتاحة، وتقليص خطوط التمويل الحالية متى ما كان الأمر ضرورياً، للحفاظ على سيولة كافية وبتكلفة تمويل معقولة.

استجابة لتفشي جائحة كورونا، استعانت المجموعة بخطة الطوارئ الخاصة بالسيولة، وتستمر بمراقبة والتجاوب مع جميع متطلبات السيولة والتمويل المعروضة. تواصل المجموعة معايرة سيناريوهات فحص الإجهاد لظروف السوق الحالية، بغرض تقييم الأثر على المجموعة في ظل الإجهاد الشديد الحالي. كما في تاريخ إعداد التقارير المالية، لا يزال وضع السيولة والتمويل للمجموعة قوياً، ويوضع جيد لاستيعاب وإدارة آثار هذا الاضطراب. تم الإفصاح عن مزيد من المعلومات حول السيولة التنظيمية ونسب رأس المال كما في 31 ديسمبر 2020 في إيضاح 19 من البيانات المالية الموحدة.

35 مخاطر السيولة (يتبع)

المجموع	2020			
	أكثر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	لغاية ثلاثة أشهر
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
الموجودات				
				نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
288,266	-	-	-	288,266
393,108	67,911	268,005	39,157	18,035
37,965	-	-	5,295	32,670
16,395	-	6,136	8,974	1,285
814,449	110,845	398,566	185,121	119,917
469,363	254,859	154,565	28,646	31,293
				استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
98,034	98,034	-	-	-
67,586	67,586	-	-	-
2,943	2,943	-	-	-
12,036	12,036	-	-	-
35,237	21,642	1,166	397	12,849
25,971	25,971	-	-	-
2,261,353	661,827	828,348	267,590	503,498
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار				
				إيداعات من مؤسسات مالية
116,883	-	302	57,298	59,283
363,970	-	-	-	363,970
221,671	15,247	2,211	66,752	137,461
52,282	6,137	4,673	68	41,404
1,225,380	353	82,272	407,881	734,904
1,980,186	21,707	89,458	531,999	1,337,022

35 مخاطر السيولة (يتبع)

المجموع	2019			
	أكثر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	لغاية ثلاثة أشهر
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
الموجودات				
				نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
219,456	-	-	-	219,456
345,305	154,336	165,233	20,574	5,162
114,803	-	-	1,269	113,534
22,162	-	7,287	3,982	10,893
685,756	101,689	337,739	192,604	53,724
389,742	209,990	119,062	19,545	41,145
				استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
108,991	-	108,991	-	-
72,774	-	72,774	-	-
2,943	-	2,943	-	-
10,640	-	10,640	-	-
44,260	26,718	1,562	2,480	13,500
25,971	25,971	-	-	-
2,042,803	518,704	826,231	240,454	457,414
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار				
				إيداعات من مؤسسات مالية
211,459	-	-	64,304	147,155
289,456	-	-	-	289,456
145,590	15,247	33,842	43,886	52,615
41,481	5,726	9,805	15,014	10,936
1,034,743	-	86,082	414,460	534,201
1,722,729	20,973	129,729	537,664	1,034,363

35 مخاطر السيولة (يتبع)

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة بناءً على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة كما في 31 ديسمبر 2020 و 2019:

2020						
عند الطلب	لغاية ثلاثة أشهر	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
-	59,512	58,207	327	-	118,046	إيداعات من مؤسسات مالية
363,970	-	-	-	-	363,970	حسابات جارية للعملاء
246,131	489,823	416,664	88,801	428	1,241,847	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
-	139,085	68,223	3,733	15,761	226,802	تمويل مرابحة لأجل
-	26,959	45,616	18,003	21,201	111,779	ارتباطات والتزامات محتملة
12,353	16,965	-	-	-	29,318	مطلوبات مالية أخرى
622,454	732,344	588,710	110,864	37,390	2,091,762	
2019						
عند الطلب	لغاية ثلاثة أشهر	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
-	147,729	65,850	-	-	213,579	إيداعات من مؤسسات مالية
289,456	-	-	-	-	289,456	حسابات جارية للعملاء
-	53,020	44,983	36,409	16,103	150,515	تمويل مرابحة لأجل
102,476	432,716	422,962	92,047	-	1,050,201	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
-	49,146	41,414	6,928	13	97,501	ارتباطات والتزامات محتملة
16,982	-	-	-	-	16,982	مطلوبات مالية أخرى
408,914	682,611	575,209	135,384	16,116	1,818,234	

36 معلومات قطاعات الأعمال

معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة المجموعة إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

- **الخدمات المصرفية** يقوم أساساً بإدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتقديم العقود التمويلية التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويقدم خدمات مصرفية أخرى تتوافق مع الشريعة الإسلامية. يشمل هذا القطاع على الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الثروات.
- **الخبزينة** يقوم أساساً بتقديم خدمات أسواق الأموال التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وخدمات المتاجرة والخبزينة، متضمنة مبيعات السلع قصيرة الأجل.
- **الاستثمارات** يقوم أساساً بإدارة المحافظ المملوكة من قبل المجموعة، ويقوم بخدمة العملاء بتقديم منتجات استثمارية، وإدارة الصناديق، وتقديم استثمارات بديلة.

تتم المعاملات بين القطاعات بمعدلات داخلية مخصصة. تستند رسوم التحويل على المعدل المجمع، الذي يقارب تكلفة الأموال.

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للفترة المنتهية في 31 ديسمبر:

2020					
المجموع	غير مخصص	الإستثمارات	الخبزينة	الخدمات المصرفية	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	
57,420	-	(5,576)	12,439	50,557	صافي الدخل
9,118	-	(7,728)	9,477	7,369	نتيجة القطاع
2,261,353	2,712	192,012	751,880	1,314,749	موجودات القطاع
2,261,353	281,906	7,469	660,947	1,311,031	المطلوبات والحقوق حسب القطاع

تم تخصيص الشهرة الناتجة من استحواذ بي إم أي بنك ضمن قطاع الخدمات المصرفية.

2019					
المجموع	غير مخصص	الإستثمارات	الخبزينة	الخدمات المصرفية	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	
53,527	-	2,570	13,435	37,522	صافي الدخل
21,130	-	(1,467)	8,847	13,750	نتيجة القطاع
2,042,803	2,474	201,962	727,260	1,111,107	موجودات القطاع
2,042,803	320,074	1,256	622,810	1,098,663	المطلوبات والحقوق حسب القطاع

تم تخصيص الشهرة الناتجة من استحواذ بي إم أي بنك ضمن قطاع الخدمات المصرفية.

36 معلومات قطاعات الأعمال (يتبع)

معلومات قطاعات الأعمال الثانوية

تعمل المجموعة بشكل أساسي في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحقق كافة إيراداتها التشغيلية، وتتكد كافة مصروفاتها التشغيلية في دول مجلس التعاون الخليجي.

37 موجودات الأمانة

بلغت الصناديق المدارة في نهاية السنة 158,458 ألف دينار بحريني (2019: 162,077 ألف دينار بحريني). هذه الموجودات محتفظ بها بصفة الأمانة وتقاس بمبالغ الاكتتاب المبدئية ولا يتم إدراجها في بيان المركز المالي الموحد. بالإضافة لذلك، فإن المجموعة ومن خلال الشركات ذات الأغراض الخاصة، تعمل كوكيل/أمين نيابة عن بعض العملاء لتسهيل المعاملات وفقاً للشروط والتعليمات من العملاء.

38 هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من أربعة علماء يقومون بمراجعة امتثال البنك للمبادئ العامة للشريعة الإسلامية والفتاوى الخاصة والتعليمات والإرشادات الصادرة من قبل هيئة الرقابة الشرعية، وتوجيهات مصرف البحرين المركزي ذات العلاقة بالحوكمة الشرعية والالتزام. تتضمن مراجعتهم على فحص واعتماد المنتجات والتوثيق، وأدلة وسياسات الإجراءات، والخدمات والرسوم ذات العلاقة المعروضة عليها، للتأكد من أن أنشطتها تدار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي إصدار تقرير سنوي عن التزام البنك، بعد مراجعة البيانات المالية.

39 الإيرادات والمصروفات المخالفة للشريعة الإسلامية

خلال السنة، استلمت المجموعة إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية بإجمالي 209 ألف دينار بحريني (2019: 399 ألف دينار بحريني). تتضمن هذه على دخل مكتسب من الاستثمارات والتمويلات التقليدية نتيجة استحواذ بي إم أي و البنك البحرينى السعودى، وغرامات مالية محتسبة على عملاء ودخل من أرصدة الحسابات الجارية المحتفظ بها في البنوك المرأسلة. وتم تخصيص هذه الأموال للمساهمات الخيرية بعد خصم مصروفات الاسترداد من هذه الأموال.

40 الواجبات الاجتماعية

أدت المجموعة خلال السنة واجباتها الاجتماعية وذلك من خلال نفقات صندوق الزكاة والصدقات للأفراد والمؤسسات المستخدمة لأغراض التبرعات الخيرية. خلال السنة دفعت المجموعة مبلغ وقدره 920 ألف دينار بحريني (2019: 395 ألف دينار بحريني)، منها 745 ألف دينار بحريني (2019: 204 ألف دينار بحريني) تم دفعها من مجمع إيرادات مخالفة للشريعة.

41 الزكاة

وفقاً لقرار المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية الذي عقد بتاريخ 12 نوفمبر 2009، تم تعديل النظام الأساسي للبنك لإبلاغ المساهمين عن التزاماتهم بدفع الزكاة على صافي الدخل وصافي القيمة. وبالتالي، لم يتم احتساب الزكاة في بيان الدخل الموحد كمصروف. بلغ مجموع الزكاة مستحقة الدفع من قبل المساهمين لسنة 2020 والتي تم تحديدها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة بواقع 2.3 فلس (2019: بواقع 2.3 فلس) للسهم. بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (9)، تم احتساب الزكاة المستحقة للسنة في 2020 بنسبة 2.32% من قاعدة الزكاة بمبلغ 187,369 ألف دينار بحريني (2019: 194,116 ألف دينار بحريني)، والتي تم تحديدها باستخدام طريقة صافي الأموال المستثمرة.

42 تراتبية القيمة العادلة

المستوى 1: أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في سوق نشط لموجودات ومطلوبات مماثلة؛
المستوى 2: تقنيات أخرى يكون للمدخلات أثر جوهري على القيمة العادلة المسجلة القابلة للرصد بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛
المستوى 3: تقنيات تستخدم المدخلات التي لها اثر جوهري على القيمة العادلة ليست مستندة على معلومات السوق القابلة للرصد.
الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة
الجدول التالي يوضح تحليل الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة، والتي تظهر بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد:

31 ديسمبر 2020	المستوى 1 ألف دينار بحريني	المستوى 2 ألف دينار بحريني	المستوى 3 ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني	
صكوك سيادية	67,704	325,404	-	393,108	
صكوك الشركات	1,866	3,978	10,551	16,395	
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	4,162	3,313	90,209	97,684	
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	-	-	350	350	
	73,732	332,695	101,110	507,537	
31 ديسمبر 2019 (معدلة)	المستوى 1 ألف دينار بحريني	المستوى 2 ألف دينار بحريني	المستوى 3 ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني	
صكوك سيادية	200,951	144,354	-	345,305	
صكوك الشركات	10,842	-	11,320	22,162	
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	3,578	6,480	97,380	107,438	
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	-	-	1,553	1,553	
	215,371	150,834	110,253	476,458	
1 يناير 2019 (معدلة)	المستوى 1 ألف دينار بحريني	المستوى 2 ألف دينار بحريني	المستوى 3 ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني	
صكوك سيادية	355,026	-	-	355,026	
صكوك الشركات	9,459	-	-	9,459	
	364,485	-	-	364,485	

خلال السنة، ونتيجة لتغيرات أوضاع السوق لبعض استثمارات الأوراق المالية، لم تعد الأسعار المدرجة في أسواق نشطة أو كميات التداول الكافية، متاحة لهذه الأوراق المالية كما في أو بالقرب من تاريخ القياس. بالرغم من ذلك، كانت هناك معلومات كافية متاحة لقياس القيمة العادلة لهذه الأوراق المالية استناداً إلى مدخلات السوق القابلة للرصد. وبالتالي، فإن هذه الأوراق المالية، التي تبلغ قيمتها 176 مليون دينار بحريني، قد تم تحويلها من المستوى 1 إلى المستوى 2 من تراتبية القيمة العادلة.

42 تراتبية القيمة العادلة (يتبع)

تحركات القيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة مصنفة ضمن المستوى 3 من تراتبية القيمة العادلة، أي باستخدام مدخلات جوهريّة غير قابلة للرصد، كما يلي:

2019 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني	
98,650	98,933	في 1 يناير
(2,008)	(10,434)	تغيرات القيمة العادلة
(294)	(231)	التسديدات خلال السنة
2,585	2,291	إضافات خلال السنة
<u>98,933</u>	<u>90,559</u>	في 31 ديسمبر

تحركات القيمة العادلة لمحفظه لصكوك مصنفة ضمن المستوى 3 من تراتبية القيمة العادلة، أي باستخدام مدخلات جوهريّة غير قابلة للرصد، كما يلي:

2019 ألف دينار بحريني	2020 ألف دينار بحريني	
-	11,320	في 1 يناير
11,320	13,411	إضافات خلال السنة
-	(3,426)	تغيرات القيمة العادلة
-	(10,754)	استبعادات خلال السنة
<u>11,320</u>	<u>10,551</u>	في 31 ديسمبر

القيمة العادلة المقدرة للموجودات التمويلية المدرة للدخل والمطلوبات التمويلية تقارب قيمتها الدفترية ، كون أسعارها لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن العائد السوقي المتوقع من مثل هذه العقود.

لا يتوقع أن تختلف القيمة العادلة المقدرة للأدوات المالية الأخرى اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2020 و31 ديسمبر 2019، نتيجة لطبيعتها قصيرة الأجل.

43 نظام حماية الودائع

يتم تغطية ودائع بعض عملاء المصرف بنظام حماية الودائع المؤسس من قبل قوانين مصرف البحرين المركزي. يتم تغطية ودائع العملاء المحتفظ بها من قبل البنك في مملكة البحرين بنظام حماية الودائع وحقوق حاملي حسابات الاستثمار المطلقة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وفقاً للقرار رقم (34) لسنة 2010. يغطي هذا النظام "الأشخاص الإعتياديين" (الأفراد) المؤهلين بحد أقصى 20,000 دينار بحريني كما هو منصوص عليه وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي. ويتم دفع مساهمة سنوية من قبل البنك على النحو المنصوص عليه من قبل مصرف البحرين المركزي ضمن هذا النظام.

44 النسب التنظيمية

(1) نسبة تغطية السيولة

تم تطوير نسبة تغطية السيولة لتعزيز المرونة قصيرة الأجل لمحفظة مخاطر سيولة البنك. تهدف متطلبات نسبة تغطية السيولة لضمان أن البنك يملك مخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرتبطة، والتي تتكون من أصول التي يمكن تحويلها للنقد فوراً للوفاء باحتياجاتها من السيولة لفترة 30 يوماً. إن مخزون الأصول السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة يجب أن يسمح للمصرف من البقاء 30 يوماً تحت سيناريو الضغط، وهو الوقت الذي ستتخذ فيه الإدارة الإجراءات التصحيحية المناسبة لإيجاد الحلول اللازمة لأزمة السيولة. تحتسب نسبة تغطية السيولة كنسبة من مخزون الأصول السائلة عالية الجودة على صافي التدفقات النقدية للخارج. تم احتساب المتوسط الموحد لنسبة تغطية السيولة لفترة 3 أشهر وفقاً لمتطلبات كتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي، كما في 31 ديسمبر 2020 و 31 ديسمبر 2019، كما يلي:

مجموع القيمة المرجحة		
31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019	
الف	الف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
195,494	267,049	مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة
157,730	122,135	صافي التدفقات النقدية
%126.41	%230.14	نسبة تغطية السيولة %
%80	%100	الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي

(2) كفاية رأس المال

إن الهدف الرئيسي لسياسات إدارة رأس مال المجموعة هو التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن المجموعة تحتفظ بدرجات ائتمانية قوية ونسبة رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى للقيمة للمساهمين. كما يتم إدارة كفاية رأس المال لكل شركة من شركات المجموعة بشكل منفصل وبصورة فردية. لا توجد لدى المجموعة أية قيود جوهرية على قدرتها للحصول على أو استخدام موجوداتها وتسوية التزاماتها باستثناء القيود التي قد تنتج عن الأطر الرقابية من خلال الشركات التابعة المصرفية التي تعمل فيها.

من أجل الحفاظ على أو تعديل هيكل رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار أسهم حقوق ملكية. لم يتم عمل تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

44 النسب التنظيمية (يتبع)

(2) كفاية رأس المال (يتبع)

تم احتساب رأس المال التنظيمي والموجودات المرجحة المخاطر وفقاً لاتفاقية بازل 3 على النحو المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي.

كما في		
31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2020	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
291,230	277,655	الفئة الأولى لرأس المال العادي - رأس المال قبل التسويات التنظيمية مطروحاً: التسويات التنظيمية
25,971	25,971	
265,259	251,684	الفئة الأولى لرأس المال العادي - رأس المال بعد التسويات التنظيمية
17	26	رأس المال الإضافي من الفئة الأولى
15,533	35,745	تسويات رأس المال من الفئة الثانية
304,421	287,455	رأس المال التنظيمي
		التعرضات الموزونة للمخاطر:
1,329,714	988,982	الموجودات الموزونة لمخاطر الائتمان
3,108	250	الموجودات الموزونة لمخاطر السوق
100,785	97,200	الموجودات الموزونة للمخاطر التشغيلية
1,433,607	1,086,432	مجموع الموجودات التنظيمية الموزونة للمخاطر
1,433,607	1,086,432	مجموع التعرضات المعدلة الموزونة للمخاطر
%21.23	%26.46	نسبة كفاية رأس المال
%18.50	%23.17	نسبة كفاية رأس المال من الفئة الأولى
%12.50	%12.50	الحد الأدنى المطلوب من مصرف البحرين المركزي

كما في 31 ديسمبر 2020، تم إضافة إجمالي خسارة التعديل بمبلغ 24,768 ألف دينار بحريني إلى رأس المال من الفئة الأولى. وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي، سيتم اتباع المعالجة الميسرة أعلاه للسنتين المنتهية في 31 ديسمبر 2020 و 31 ديسمبر 2021، ومن ثم سيتم خصم هذا المبلغ بشكل تناسبي من رأس المال من الفئة الأولى على أساس سنوي للثلاث سنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2022، و 31 ديسمبر 2023، و 31 ديسمبر 2024.

(3) نسبة صافي التمويل المستقر

الهدف من نسبة صافي التمويل المستقر هو تعزيز مرونة محافظ مخاطر السيولة للبنوك، وتحفيز قطاع مصرفي أكثر مرونة على مدى أفق زمني أطول. تحد نسبة صافي التمويل المستقر من كثرة الاعتماد على التمويل بالجملة قصير الأجل، وتشجع تقييماً أفضل لمخاطر التمويل عبر جميع البنود داخل وخارج الميزانية العمومية، وتعزز استقرار التمويل.

يتم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لإرشادات وحدة إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتي أصبحت سارية المفعول ابتداءً من 2019. الحد الأدنى لنسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لمصرف البحرين المركزي هي 100%. وبالرغم من ذلك، ووفقاً لتعميم مصرف البحرين المركزي رقم OG/106/2020 المؤرخ 17 مارس 2020 وتعميم رقم OG/296/2020 المؤرخ 26 أغسطس 2020، فقد تم تخفيض الحد الأدنى إلى 80% حتى ديسمبر 2021، بغرض احتواء تداعيات جائحة الكورونا.

44 النسب التنظيمية (يتبع)

(3) نسبة صافي التمويل المستقر (يتبع)

تم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2020 كما يلي:

مجموع القيمة الموزونة	قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)			لا يوجد استحقاق محدد	ألف دينار بحريني
	أكثر من سنة واحدة	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أقل من 6 أشهر		
					البنود
					التمويل المستقر المتاح
					رأس المال:
290,801	35,745	-	-	255,056	رأس المال التنظيمي
					ودائع الأفراد، وودائع العملاء من
					الشركات الصغيرة:
					ودائع مستقرة
-	-	-	-	-	ودائع أقل استقراراً
578,006	66,951	125,503	442,336	-	تمويلات بالجملة:
					تمويلات بالجملة أخرى
374,683	58,126	189,353	1,032,384	-	مطلوبات أخرى:
					جميع المطلوبات الأخرى غير
			64,101	-	المتضمنة في الفئات أعلاه
1,243,490	160,822	314,856	1,538,821	255,056	مجموع التمويل المستقر المتاح

44 النسب التنظيمية (يتبع)

(3) نسبة صافي التمويل المستقر (يتبع)

البند	قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)				لا يوجد استحقاق محدد
	أكثر من سنة واحدة	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة	أقل من 6 أشهر	مجموع القيمة الموزونة	
التمويل المستقر المطلوب					
مجموع صافي التمويل المستقر	-	-	-	17,604	-
لموجودات السيولة عالية الجودة ودائع محتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى لأغراض تشغيلية	-	-	-	-	-
تمويلات منتظمة الأداء والصكوك/ الأوراق المالية:					
تمويلات منتظمة الأداء للمؤسسات المالية حسب الموجودات السيولة عالية الجودة من المستوى 1	-	-	-	-	-
تمويلات منتظمة الأداء للمؤسسات المالية المضمونة بموجودات السيولة عالية الجودة من غير المستوى 1، والتمويلات غير المضمونة والمتنظمة الأداء للمؤسسات المالية	4,911	416	245,585	41,956	-
تمويلات منتظمة الأداء للعملاء من الشركات غير المالية، والتمويلات للعملاء من الأفراد والشركات والتمويلات للجهات السيادية، المركزية ومنشآت القطاع العام، منها: ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	740,303	133,368	225,592	775,213	-
رهونات سكنية منتظمة الأداء، منها: ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	167,627	-	-	108,958	-
رهنات سكنية منتظمة الأداء، منها: ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	131,367	-	-	85,388	-
الأوراق المالية/الصكوك غير المتخلفة وغير المؤهلة كموجودات سيولة عالية الجودة، شاملة الأسهم المتداولة في البورصة	780	6,567	7,386	7,640	-
موجودات أخرى:					
جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	24,007	-	3,980	308,941	292,513
البنود غير المتضمنة في الميزانية العمومية	-	-	145,464	7,273	-
مجموع التمويل المستقر المطلوب	901,368	140,351	628,007	1,244,015	292,513
نسبة صافي التمويل المستقر (%)	-	-	-	%99.96	-

44 النسب التنظيمية (يتبع)

(3) نسبة صافي التمويل المستقر (يتبع)

ألف دينار بحريني				
مجموع القيمة الموزونة	قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)			لا يوجد استحقاق محدد
	أكثر من سنة واحدة	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أقل من 6 أشهر	
				البنود
				تمويلات منتظمة الأداء للعملاء من الشركات غير المالية، والتمويلات للعملاء من الأفراد والشركات والتمويلات للجهات السيادية، المركزية ومنشآت القطاع العام، منها: ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي
732,316	714,111	134,751	177,553	-
				رهونات سكنية منتظمة الأداء، منها: ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي
100,197	154,150	-	-	-
5,398	8,305	-	-	-
				عن مصرف البحرين المركزي الأوراق المالية/الصكوك غير المتخلفة وغير المؤهلة كموجودات سيولة عالية الجودة، شاملة الأسهم المتداولة في البورصة وموجودات أخرى:
5,398	8,305	-	-	-
				جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه البنود غير المتضمنة في الميزانية العمومية
3,337	942	-	5,073	-
				جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه البنود غير المتضمنة في الميزانية العمومية
369,124	80,342	-	9,282	284,141
5,024	-	-	100,483	-
1,152,512	808,676	137,912	508,327	284,141
%105.8	-	-	-	-
				مجموع التمويل المستقر المطلوب نسبة صافي التمويل المستقر (%)

45 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتناسب مع العرض المطبق في السنة الحالية، وتعديلها عند تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (31) ومعيار المحاسبة المالي رقم (33) (أنظر إيضاح 2.6). إن إعادة التصنيفات هذه لم تؤثر على صافي الربح للسنة، ومجموع الموجودات، ومجموع المطلوبات، ومجموع حقوق الملكية للمجموعة المبينة مسبقاً.

(المعلومات المالية المرفقة لا تمثل جزءاً من البيانات المالية الموحدة)

تماشياً مع توجيهات مصرف البحرين المركزي حسب التعميم OG/259/2020 الصادر في 14 يوليو 2020، والذي يهدف إلى الحفاظ على الشفافية، وسط الآثار المالية الحالية لتفشي جائحة كورونا (كوفيد-19)، قدم البنك معلومات إضافية عن تأثير هذه الجائحة على بياناتها المالية ونتائج عملياتها.

في 11 مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19) وتطورها بسرعة على مستوى العالم. وقد أدى ذلك إلى تباطؤ اقتصادي عالمي مع عدم اليقين في البيئة الاقتصادية. ويشمل ذلك تعطيل العمل في أسواق المال، وأسواق الائتمان المتدهورة، ومخاوف السيولة. اتخذت السلطات تدابير مختلفة لاحتواء تفشي الوباء، بما في ذلك تطبيق قيود على السفر وتدابير الحجر الصحي. كان للوباء، والإجراءات والسياسات الناتجة عنه أثراً كبيراً على المجموعة وشركاتها التابعة الرئيسية (يشار إليها مجتمعة "المجموعة") وشركاتها الزميلة. تراقب المجموعة عن كثب وضع جائحة كورونا (كوفيد-19)، وتجاوباً مع آثارها، قامت بتفعيل خطة مواصلة الأعمال، وبعض ممارسات إدارة المخاطر المختلفة الأخرى، بغرض إدارة والتعامل مع أي تعطيل للأعمال في عملياتها وأدائها المالي.

أعلن مصرف البحرين المركزي عن إجراءات مختلفة لمواجهة آثار جائحة كورونا، ولتخفيف متطلبات السيولة في الاقتصاد ومساعدة البنوك على الالتزام بالنسب التنظيمية، وفيما يلي بعض هذه الإجراءات الهامة:

- تأجيل دفع الأقساط لفترة 6 أشهر للعملاء المؤهلين، والمعتمدين.
- معاملات إعادة الشراء الملزمة للبنوك المؤهلة بنسبة صفر بالمئة.
- تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من 5% إلى 3%.
- تخفيض نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%.
- تخفيضات رأسمالية من خلال إضافة إجمالي خسارة التعديل ومخصص الخسائر الائتمانية الإضافية للمرحلة 1 و 2 من مارس إلى ديسمبر 2020، إلى رأس المال من الفئة الأولى للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 31 ديسمبر 2021. وخصم هذا المبلغ بشكل تناسبي من رأس المال من الفئة الأولى على أساس سنوي للثلاث سنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2022، و 31 ديسمبر 2023، و 31 ديسمبر 2024.

التدابير والإجراءات المذكورة أعلاه أدت للآثار التالية على المجموعة:

- تأجيل أقساط القروض لفترة 6 أشهر حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي يتطلب من البنوك المتأثرة احتساب خسارة التعديل لمرة واحدة في حقوق الملكية. تم حساب خسارة التعديل كالفارق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحسوبة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي والقيمة الدفترية الحالية للموجودات المالية بتاريخ التعديل.
- إن إجراء تأجيل أقساط القروض لفترة 6 أشهر يشمل شرطاً لتعليق الحد الأدنى للدفعات، ورسوم الخدمة، وأرصدة بطاقات الائتمان المستحقة. بالإضافة لذلك، فقد أدت جائحة كورونا لانخفاض حجم المعاملات والرسوم ذات العلاقة، مما أدى لانخفاض جوهري في دخل الرسوم للمجموعة.
- أعلنت حكومة مملكة البحرين عن العديد من برامج التحفيز الاقتصادي ("الحزم") لدعم الأعمال التجارية في هذه الأوقات الصعبة. استلم المصرف مساعدة مالية من الجهات التنظيمية تمثل سداداً محدداً لجزء من تكاليف الموظفين، وتنازل عن الرسوم والضرائب ورسوم الخدمات، والتمويل الذي لا يتحمل فائدة المستلم من الحكومة/الجهات التنظيمية، استجابة لإجراءات الدعم لمواجهة جائحة كورونا، وقد تم احتسابها مباشرة في حقوق ملكية المجموعة، وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي.
- احتفظت المجموعة باحتياطي نقدي أقل، نتيجة لتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي إلى 3%.
- نتيجة لسيناريو السيولة المجهد في السوق، اضطر المصرف لتكبد مصروفات تمويل أعلى للحصول على ودائع جديدة وصرف العملات الأجنبية.
- خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، كان معدل نمو حيازات الموجودات التمويلية أكبر بنسبة 19% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة. بالإضافة لذلك، فإن الوضع الاقتصادي الصعب أدى بالمجموعة لاحتساب خسائر ائتمانية متوقعة إضافية على تعرضاتها خلال سنة 2020. انخفاض إنفاق المستهلكين الناتج عن التباطؤ الاقتصادي، أدى لزيادة الأرصدة عند الطلب التي تحتفظ بها المجموعة.
- تستمر المجموعة بالوفاء بالمتطلبات التنظيمية لنسب كفاية رأس المال، وتغطية السيولة، وصافي التمويل المستقر. كما في 31 ديسمبر 2020، كانت النسب الموحدة لكفاية رأس المال، وتغطية السيولة، وصافي التمويل المستقر ثابتة عند 141.56% و 99.96% على التوالي.

أعلن مصرف البحرين المركزي لاحقاً عن حزمة تأجيلات إضافية (التأجيل الثاني و الثالث) لدفع أقساط التمويلات السارية في 30 سبتمبر 2020 لفترة 4 أشهر، ويناير 2021 لفترة 6 أشهر. هذه التأجيلات سمحت للمصرف باحتساب الأرباح، وبالتالي لم ينتج عنها أي خسائر تعديل إضافية للمجموعة.

بالإضافة لمجالات التأثير المذكورة أعلاه، ونتيجة للوضع الاقتصادي العام، فقد تم تأجيل بعض مبادرات العمل الاستراتيجية ومبادرات الاستثمارات لحين وجود مزيد من الوضوح حول مؤشرات التعافي وأثرها على بيئة العمل. بشكل عام، فقد حقق المصرف خلال الفترة صافي ربح يبلغ 9.12 مليون دينار بحريني، وهو أقل من صافي ربح فترة المقارنة للسنة السابقة والبالغ 21.13 مليون دينار بحريني، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 57%.

فيما يلي ملخص للأثار الاقتصادية المذكورة أعلاه:

صافي الأثر على المجموعة			ألف دينار بحريني
حقوق الملكية الموحد	المركز المالي الموحد	الدخل الموحد	
(24,768)	-	-	خسارة التعديل
-	24,768	24,768	إطفاء خسارة التعديل
-	-	(282)	رسوم بطاقات ائتمان أقل
2,143	-	-	منح حكومية
-	121,613	-	معاملات إعادة الشراء الملزمة بمعدل صفري
-	172,143	-	متوسط الانخفاض في الاحتياطي النقدي
-	-	(371)	سيولة مجهددة
-	(6,630)	(6,630)	الخسائر الائتمانية المتوقعة المنسوبة لكوفيد - 19

المعلومات الواردة في الجدول أعلاه تشمل فقط المجالات أو البنود التي كان فيها الأثر قابلاً للتحديد وجوهرياً. بعض المبالغ الواردة أعلاه تشمل خسارة إفتراضية للدخل، أو قياس تكلفة إضافية، وبالتالي قد لا تتطابق بالضرورة مع المبالغ المعلنة في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

لا ينبغي اعتبار المعلومات الواردة في هذا الإفصاح الإضافي كمؤشر على نتائج السنة بأكملها، أو الاعتماد عليها لأي أغراض أخرى. نظراً للشكوك المحيطة بوضع جائحة كورونا (كوفيد - 19) الذي لا يزال يتطور، فإن التقييم أعلاه هو كما في تاريخ إعداد هذه المعلومات، وتأخذ بالاعتبار فقط المجالات الجوهرية للأثر. قد تتغير الظروف، مما يؤدي بهذه المعلومات لأن تصبح قديمة وغير نافعة. بالإضافة لذلك، فإن هذه المعلومات لا تمثل تقييماً شاملاً وكاملاً لأثر جائحة كورونا (كوفيد - 19) على المجموعة. لم تخضع هذه المعلومات للتدقيق من قبل المدقق الخارجي.